

الأقليات اليمينية

اليهود

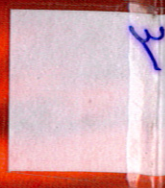
دكتور

أمة السلام محمد على جحاف

تقديم

محمد أحمد الخياط

توزيع منشأة **العارف** بالاسكندرية
جلال حزى وشركاه



١٠٩٥٩١
١٤١٤/١٤١٥ هـ

الأقليات اليمنية

اليهود



دكتور/ أمة السلام محمد علي جحاف

تقديم/ محمد أحمد الخياط

توزيع // **منتصارف** بالإسكندرية
جلال حزي وشركاه

الناشر: الرعد للكتب والطبوعات



تتشر من اجل المعرفة

الناشر: الرعد للكتب والمطبوعات



الناشر: الرعد للكتب والمطبوعات

المكتب الرئيسي: الجمهورية اليمنية - صنعاء - الحي السياسي - غرب حديقة بن ماجد

تلفاكس: 01 / 445811

موبيل: 711285471 - 734334856 - 777590172

ص.ب: (12115)

رقم الإيداع بدار للكتب الوطنية بصنعاء: 352 للعام 2007 م

منهج الدراسة

تنقسم هذه الدراسة، كما يقتضيه الهدف منها، إلى جزأين: الأول، يتمثل في استعراض واقع اليهود اليمانيين في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والتربوية في الماضي. أما الثاني، فيقوم على دراسة واقعهم كما يعيشونه في الوقت الحاضر، ومن كافة جوانبه السابقة. وعلى الرغم من واحدية الموضوع، إلا أن العامل الزمني -الماضي والحاضر- قد فرض نفسه، وأملى اختلافاً منهجياً في تعاطي الموضوع. وعليه، فكل جزء من هذين الجزأين، سوف يدرس بطريقة منهجية مختلفة. فالمنهج المتبع في دراسة الجزء الأول من الدراسة (الماضي)، هو منهج استعراض الأدبيات، أو الدراسة الأرشيفية. ويتميز هذا النوع من المناهج بالرحابة والاتساع، يتمكن الباحث من خلاله عرض أكبر قدر ممكن من المعارف والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

أما المنهج المستخدم في الجزء الثاني من الدراسة (الحاضر)، هو المنهج الإثنوجرافي، وهذا المنهج هو أنسب المناهج، وأقدرها على دراسة الحالات (يهود ريدة)، وهو شائع الاستخدام في علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا. وهذا المنهج من المناهج المعقدة، التي لا ينفع معها أن يقدم الباحث على استخدامه دون تدريب وإعداد مكثفين، حتى يلم بإجراءاته، وطرقه، وأدواته، وأخلاقياته. ومن سماته، أنه أكثر من غيره، من المناهج المستخدمة في الدراسات الاجتماعية، دقة في نقل الوقائع (محمد غامري ١٩٨٩: ٧)، وترجمة الظواهر، والسيطرة المثلى على مجتمع الدراسة.

وفي المنهج الإثنوجرافي، يحاول الباحث أن يتمثل مجتمع دراسته، وأن يتعرف عليه تماماً، وأن يكون عضواً مشاركاً فيه، يقبل أفراده ويقبله الأفراد، حتى يتمكن، وبدقة متناهية من فهم ثقافة ذلك المجتمع، ويتعرف عن قرب لأنماط سلوكيات أفراده، من منظور منظومتهم الثقافية (عبد الله غانم ١٩٨٨: ١١٣). وفوق كل ذلك، فالمنهج الإثنوجرافي حظي بمؤيدين أكثر، وشاع استخدامه في المجتمعات

الغربية، بدلاً من استخدام المناهج الكمية. وتنبه له ثلة من العلماء العرب مؤخراً، وبدعوا باستخدامه في دراساتهم وأبحاثهم، كما تحملوا مهمة الترويج له، وذلك بعقد الندوات والمؤتمرات، التي تبيين جدوى استخدامه. ومن الرواد الذين تبسوه في جامعاتنا العربية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، الأساتذة حسن الببلاوي، وشبل بدران (جمهورية مصر العربية)، و محمد الصوفي، ومحمد الخياط (الجمهورية اليمنية).

أما الآن، فقد أصبح لدينا معلومات وبيانات غنية جداً عن أوضاع اليهود اليمنيين منذ السنوات الأولى لتواجدهم على أرض اليمن. كما أصبح الأمر واضحاً تماماً أنه لم تجر دراسة ميدانية معاصرة عنهم. لذا، فأمام الدراسة الحالية مهمتين يجب القيام بهما: الأولى، بيان الواقع الحالي لليهود. والثانية، بيان استمرارية أو عدم استمرارية الوقائع الحياتية التي كانوا يعيشونها في الماضي، وذلك من خلال تلمسها في واقعهم المعاصر.

إضافة إلى ذلك فإن المنهج الأنثروبولوجي يقوم على أساس النظرة الشمولية للمجتمع ككل، لأنه يستحيل فهم أي جانب من جوانب الحياة في أي مجتمع من المجتمعات فهماً واضحاً وشاملاً إلا في ضوء هذه الحياة الاجتماعية ككل (بريتشارد ١٩٨٠: ١٢٣).

كما يمكن المنهج الأنثروبولوجي الباحث من اكتشاف الحقائق الأساسية التي تتعلق بماضي هذه الجماعة التي كانت تعيش في مناطق وأزمنة لا توجد عنها سجلات مدونة وموثقة والتي يمكن أن تشكل المادة الأساسية للمؤرخين التقليديين (بريتشارد ١٩٨٠: ١٢٣).

ولما كان المنهج الأنثروبولوجي يعتمد كثيراً على وجود إخباريين يتولون مساعدة الباحث في تفسير وإيضاح بعض الظواهر السلوكية والثقافية لجماعة اليهود، فقد اعتمدت الباحثة في اختيار الإخباريين على معايير "تريمبلي Trembly" المتضمنة خمسة معايير تتمثل في المعرفة، والاستعداد، والقدرة على التواصل،

والحيادية، ودوره في المجتمع (محمد الخياط ١٩٨٨).

ولإجراء الدراسة الميدانية فقد إتبعَت الباحثة ثلاث خطوات: تمثلت الخطوة الأولى في الحصول على موافقة الجهات الرسمية المتمثلة في جامعة صنعاء، ووزارة الداخلية، أما الخطوة الثانية، فكانت الاتصال بسكان ريدة من المسلمين، والاستعانة بالقادرين منهم على تسهيل مهمتها. أما الخطوة الثالثة، فقد كانت الملاحظة العامة لليهود، ثم الاتصال بهم مباشرة، بغرض التعرف بصفة إجمالية على مساكنهم وأعمالهم، وكيفية قضاء وقت فراغهم وعاداتهم وتقاليدهم، وطقوسهم الدينية، وغير ذلك من المجالات التي تسهم بطريق مباشر أو غير مباشر في تشكيل واقعهم.

أداة البحث:

اعتمدت الباحثة على وسيلتين أساسيتين في جمع المعلومات هما الملاحظة والمقابلة الأثنوجرافية، والتي تقوم أساساً على الملاحظات المباشرة لكل مناحي حياة مجتمع الدراسة (يهود منطقة ريدة)، من نشاطات وسلوكيات وعادات وتقاليدهم ومعتقدات. وكذلك توجيه الأسئلة بالطرق المباشرة وغير المباشرة. وتدوين كل ما يشاهد ويسمع ويستفسر عنه من معلومات دون أي تحيز (عبد الباسط حسن ١٩٨٥: ٢١٧).

معالجة المعلومات:

اتبعَت الباحثة في معالجة البيانات والمعلومات التي جمعتها من الميدان طريقتين: الطريقة الأولى، تصنيف المعلومات المجموعة وفقاً للمجالات العامة لأي مجتمع أو جماعة من الجماعات، وهذه المجالات هي: المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني والتربوي. الطريقة الثانية، تصنيف وترتيب المعلومات والبيانات داخل كل مجال من هذه المجالات، حتى تكون ترجمتها منطقية وميسرة.

قنوات الاتصال:

إن عملية دراسة اليهود ليست من الأمور غير المهمة، لأنها قد تثير تساؤلات عدة من قبل الموظفين والمسؤولين علي السواء، ولذا يحتاج الأمر إلى نوع من الرسمية لموافقة جهات الاختصاص بإجراء الدراسة، وقد وجهت كلية التربية خطابا إلى الدراسات العليا والبحث العلمي، بشأن توجيه خطاب رسمي إلى وزارة الداخلية لتحرر بدورها خطابا آخر إلى الجهات الأمنية في منطقة البحث لحماية الباحثة وتسهيل مهمتها في جمع البيانات اللازمة للدراسة عن جماعة يهود ريدة. (إنظر ملحق رقم ٢).

كما حصلت الباحثة على خطابات شخصية إلى بعض المشائخ والأعيان في المنطقة لمساعدتها وتعريفها بجماعة اليهود، وخطابات أخرى لليهود أنفسهم (إنظر ملحق رقم ٣).

وقد استطاعت الباحثة الاتصال بجماعة اليهود عن طريق بعض الشخصيات التي التقت بها في المنطقة، والتي تربطها باليهود على علاقات طيبة، فكان لها دورا فاعلا في سرعة تجاوب جماعة اليهود معها. مركز الدراسة:

لقد تم اختيار منطقة ريدة مركزا للدراسة الميدانية، وذلك لأنه يوجد بها جماعة من اليهود، إلى جانب قريها من المناطق الأخرى التي يقطنها يهود اليمن مثل ناعط وخولان وأرحب وصعدة، مما يسهل على الباحثة ملاحظة العلاقات التي تربط الجماعات اليهودية ببعضها البعض.

وتقع منطقة ريدة في الشمال الغربي من مدينة صنعاء (إنظر الشكل رقم ١) وتبعد عنها مسافة سبعين كيلو متر (٧٠كم) (مصلحة الطرق ١٩٨٦: ٧١٢)، وتبلغ مساحتها حوالي أربعة ونصف كيلو مترات مربعة (٤,٥ كم^٢)

(مصلحة المساحة ١٩٨١: ٣٣٢)، ويبلغ عدد سكانها (٤٨٩٤ نسمة) (الجهاز المركزي للتخطيط ١٩٨٩: ٢٠١-٢٠٢).

ويسود منطقة ريدة مناخ المرتفعات الوسطى في اليمن، فهو معتدل الحرارة في الصيف، بارد نوعاً ما في الشتاء، وتشتد البرودة في المناطق المرتفعة من ريدة، حيث تتجمد المياه على سفوح الجبال في فترة الصباح الباكر (شاهر آغا ١٩٨٣: ٢٤١).

وأما منطقة ريدة غزيرة في فصل الصيف، كما في عموم مناطق اليمن، بسبب هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية في الصيف، وقد يتعرض المطر السنوي للانحراف عن مواعيد سقوطه، فقد يأتي مبكراً أو متأخراً، عن مواعيد سقوطه، وقد تسقط الأمطار في فصل الشتاء على بعض المناطق، وهذا يجعل المناخ باردا نسبياً في منطقة ريدة وما حولها بسبب ارتفاع المنطقة، ووجود القمم الشاهقة بها (شاهر آغا ١٩٨٣: ٢٥٧).

ورغم قسوة المناخ في هذه المنطقة إلا أن هذه الجماعة اليهودية اختارتها دوناً عن غيرها من المناطق اليمنية لقربها من المناطق التي تسكنها الجماعات اليهودية الأخرى حتى يسهل الاتصال بهم وتبادل المنافع فيما بينهم، فقد لاحظت الباحثة وجود علاقات اقتصادية فيما بينهم تتمثل في تبادل منتجات الصناعة اليدوية إلى جانب علاقات المصاهرة والتزاوج فيما بينهم، إضافة على التشاور في كل أمر من الأمور المتعلقة بأوضاع هذه الجماعات داخل المجتمع اليمني.

لم تعثر الباحثة على دراسة حديثة متخصصة لدراسة الهرم الاجتماعي للمجتمع اليمني، ويبدو أن علماء الاجتماع اليمنيين لم يقدموا بعد على دراسة التركيب الاجتماعي للمجتمع، وذلك للأسباب التي تمت الإشارة إليها مسبقاً، ومنه عدم وضوح الفواصل الاجتماعية التراتبية بين فئات المجتمع، واختلال المعيار الاجتماعي، الذي تحدد المراتب الاجتماعية على أساسه، وكذلك لعدم استقرار الحراك الاجتماعي. إلا أن الدراسة التي أجراها فضل أبو غانم عن القبيلة اليمنية

قد أشارت إلى نوع من التركيب الاجتماعي، وعلى الرغم من عدم الاطمئنان إلى التوزيع الذي تضمنته الدراسة، إلا أنه أحدث ما كتب في هذا المجال. ولما كان موضوع الدراسة هو القبيلة، فإنه قد يصدق على منطقة ريدة القبلية. وقياساً على التقسيم، الذي أورده أبو غانم (١٩٩٠: ٢٩٣)، يمكن القول أن التركيب الاجتماعي لمنطقة ريدة يسير على النحو الآتي:

- ١- المشائخ. ٢- أعيان القبيلة. ٣- أفراد القبيلة المزارعين.
- ٤- التجار. ٥- العمال بالأجر اليومي. ٦- الحرفيون.
- ٧- أصحاب المهن.

يلاحظ على هذا التقسيم أنه أورد (أصحاب المهن) في المرتبة السابعة، أي في أدنى السلم الاجتماعي، دون تحديد مفهوم دقيق لمصطلح (المهنة)، ولو تتبعنا ما كتب حول مفهوم المهنة (Profession)، التي تضم فيما تضم الأطباء والمحامون، لأدركنا أن الأمر لم يؤخذ بالجدية المطلوبة، ومع ذلك فلا ضير من الأخذ بهذا التقسيم حتى يزودنا علماء الاجتماع بتقسيم غيره.

وعليه فقد أتى أصحاب المهن في أدنى درجات السلم الاجتماعي في المجتمع القبلي، والفئات المهنية هذه تضم جماعة اليهود، لأنهم يعتمدون، في الغالب، على الحرف اليدوية كمصدر أساسي للرزق.

والملاحظة أن تحديد المراتب الاجتماعية داخل منطقة ريدة لا يقوم على طبيعة المهنة أو الحرفة أو المستوى الاقتصادي، وإنما على القوة والنفوذ، ولذا فإن على الفئات التي تحتل مراكز الصدارة في التنظيم الاجتماعي القيام بتوفير الحماية والرعاية لأفراد الفئات الدنيا، والدفاع عن حقوقها، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من المجتمعات القبلية في اليمن. ورغم ما تبين من حرص مشائخ ريدة وأعيان قبائلها على القيام بهذا الواجب، إلا أنهم يستثنون من هذه الفئات الدنيا جماعة اليهود إذ لا يرون لهم حق في هذه الحماية والرعاية.

لقد شهدت المدن اليمنية، منذ قيام الثورة (١٩٦٢م)، تدفقاً هائلاً لسكان الريف إليها، وخاصة إلى المدن الرئيسية، وإلى مدينة صنعاء على وجه التحديد، وذلك لأنها شكلت مناطق جذب نظراً لتوسع فرص العمل فيها، كما ساعد على ازدياد الهجرة الداخلية النمط المركزي المتبع في الدولة، الذي جعل معظم مصالح الناس مرتبطة بعاصمة البلاد من ناحية، وبالمدن الرئيسية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من هذا الزحف نحو المدينة، إلا أن اليهود، شباباً وشيوخاً، ظلوا في أماكنهم، وقد تبين أن عدم توجههم أو تفكيرهم بالتوجه إلى المدن تحكمه عدة اعتبارات.

ولما كانت منطقة ريدة منطقة ريفية، فإن قطاع الحكومة - باعتباره القطاع الأكثر توظيف للسكان - فيها، لا يشغل حيزاً كبيراً في الحياة الاقتصادية لأبنائها، ويعتبر القطاع الخاص التقليدي، من زراعة وتجارة وحرف تقليدية، المصدر البارز للدخل فيها، حيث تأتي التجارة في المركز الأول، وتأتي الوظائف الحكومية في المرتبة الأخيرة، وذلك لأن ريدة، وإلى فترة قريبة كانت تعد من أكبر المراكز التجارية في ريف صنعاء، ومن أشهر البضائع التي يتاجرون فيها الآن هي المواد الغذائية والأقمشة والبهارات والأواني والأجهزة المنزلية.

وتحتل الزراعة المرتبة الثانية بين الأعمال المزاولة، حيث توجد في المنطقة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، إلا أن الزراعة لا تسأتي في المرتبة الأولى كما هو متعارف عليه في الأرياف اليمنية، وذلك يرجع إلى تذبذب الأمطار وعدم سقوطها بانتظام في مواسمها المعروفة مما يؤثر تأثيراً سلبياً على الزراعة، ولذا اتجه الكثير من السكان إلى الاشتغال بالتجارة، ومعظم المساحات الزراعية الموجودة في المنطقة يمتلكها أصحاب المراتب العليا في المنطقة، حيث تمثل التجارة والزراعة مصدرين رئيسيين لدخلهم، ولا يعتمد الأهالي كلياً على الأمطار في زراعة أراضيهم، بل يلجأ الكثير منهم إلى حفر الآبار بجانب هذه الأراضي حتى يستخدمون مياهها في ري أراضيهم، ومن أهم المحاصيل التي يزرعونها في المنطقة القمح والذرة والشعير والبطاطس والعدس والحلبة.

ويعمل في الوظائف الحكومية قلة قليلة من أهل المنطقة وأغلبهم من أبناء السادة والقضاة والجزارين والمزايبة، لأن الشيخ أو القبلي نجده زاهد في هذه الوظائف التي لن تزيده شيئاً، فهو يمتلك الأرض والمال الذين لا يمتلكها الآخرين، فيضطرون إلى العمل بهذه الوظائف.

أما الأعمال التي تقوم بها الفئات الدنيا فتتمثل في صابغي الأواني الفخارية وصانعي الأحذية ومرقعيها وصانعي القمريات، كما يعملون بالحلاقة والجزارة والنجارة والحدادة والعمارة، وهذه المهن تعتبر المصدر الأساسي لدخل هذه الفئات. وكما هو معروف فإن معظم مناطق اليمن تقام بها أسواق أسبوعية تسمى بأسماء أيام الأسبوع، كسوق السبت وسوق الإثنين وسوق الخميس وهكذا، وكذلك الحال في منطقة ريدة يقام بها سوق الثلاثاء حيث تعرض فيه أنواع مختلفة من البضائع، وبكميات كبيرة، ويشارك فيه مجموعة كبيرة من التجار القادمين من مختلف المناطق المحيطة بمنطقة ريدة (شفانيتسر ١٩٨٧: ٢٥-٥٤).

في الميدان:

بدأ اهتمامي باليهود في العالم، وباليهود في اليمن على وجه التحديد، في فترة مبكرة، وبالتحديد بعد أن أنهيت دراستي الجامعية الأولى. عندما التحقت بالدراسات العليا، زاد اهتمامي بهم أكثر من ذي قبل. وعندما بدأت التفكير بموضوع للدراسة العلمية المنظمة، قادني تفكيري وقراءاتي السابقة حول اليهود إلى أن يكون موضوع دراستي عن يهود اليمن. ومنذ البدايات الأولى للدراسة وحتى أن اتخذت الشكل العلمي المطلوب، وتم إقرارها من قبل الأساتذة المختصين، لم أشعر أو أحس بأي إحساس غير عادي، وما إن بدأت الإعداد للدراسة الميدانية، حتى تملكني شعور غريب لم أشعر به من قبل، شعور لم أستطع، حتى يومنا هذا، فهمه الفهم الدقيق، أو الوقوف على أبعاده، أو تحديد مضمونه، أو إمكانية وصفه للآخرين. وكل ما يمكنني قوله فيه هو أنه وضع أو موقف وجداني تجمعت فيه كل المتناقضات: ففيه الفرح والخوف، الأمل واليأس، النجاح والفشل، التردد والإقدام،

الطمأنينة والبسوسة، وغير ذلك من المتناقضات، التي لا يحسن سردها إلا البلاغيون. وزاد من تعقيد الأمر وتهويل المهمة وتكريس عامل الإحباط، ما أبداه كثير من أساتذتي، الذين جعلوا السهل صعباً والممكن مستحيلاً، حتى كدت أستسلم لوطأة الهاجس المجهول، لولا أن قيض الله لي بعضاً من الأساتذة، الذين لم يتجاهلوا الصعوبات التي قد تعترض طريق البحث والدراسة - زودوني بجرعة عظيمة من الأمل والتفاؤل في إنجاز مهمتي، وذلك من خلال ما سردوه على مسامعي من الأمثلة المشابهة لموقفي، والتي خاضها كثير من الباحثين والدارسين في شتى بقاع الدنيا. كما بينوا لي، ما أتميز به عن غيري، أن دراستي ستجرى في بلدي وبين أهلي، وهذه ميزة عظيمة لم تحالف كثير من الدارسين.

وعلى الرغم من الجهد المخلص، الذي أبداه هؤلاء الأساتذة، والذي هون علي الشبء الكثير، إلا أنني توجهت إلى منطقة ريدة وأنا منقلبة بالهموم. وما إن وصلتها، وقضيت الساعات العشر الأولى فيها، وبين ومع أهلها، وتجولت في منطقة الدراسة، حتى تبخر كل ذلك الوهم الذي كان يتملكني ويسيطر علي، وتلاشت أو أفرغت تلك الشحنات المتناقضة من وجداني، وأويت إلى فراشي وأنا متحررة من ذلك الوهم، الذي كان يتملكن ويؤرق مضجعي لأسابيع طويلة، فقد وجدت سكان ريدة - مسلمين ويهوداً - قريبين إلى النفس، طيبين كالأرض الطيبة المعطاءة. وقد سرني وأسعدني ما وجدته منهم من استعداد لمساعدتي في إنجاز مهمتي، فلم أتوجه بالشكر الجزيل.

وقد كانت توقعاتي توحى بأن جماعة اليهود لن يتقبلوا وجودي بينهم، وإستقصائي عن الأمور المتعلقة بجوانب حياتهم المختلفة، إلا أن الواقع كشف غير ذلك فأثبت عدم صدق تلك الأحكام الصادرة عن الآخرين بناء على ما سمعوه عن اليهود في الأزمنة الغابرة، كالشك والريبة في الغريب، متناسين أنها ليست سمة تميز اليهود عن غيرهم، وإنما هي سمة جبل عليها الإنسان منذ بداية وجوده على الأرض، وقاية لنفسه من الوقوع في التهلكة، فلا غرابة أن يتصف بها جماعة

اليهود في المنطقة حيث لا تتوفر لهم الحماية والأمان على أرواحهم وممتلكاتهم.

ففي بداية الأمر لم تستطع هذه الجماعة استيعاب فكرة مجيء شخص من منطقة أخرى إلى منطقتهم، والبقاء بينهم ومعهم لفترة طويلة (ثلاثة أشهر وعشرة أيام، من ١٠ إبريل إلى ٢٠ يوليو ١٩٩٣م) بهدف التعرف على حياتهم، لأن ذلك لم يحدث من قبل، لذلك كانوا يوجهون الكثير من الأسئلة التي تعبر عن حب استطلاعهم من ناحية وتخوفهم من ناحية أخرى، من هذه الأسئلة:

- هل أرسلتك الحكومة لاستطلاع أوضاع اليهود؟
- هل أرسلتك إحدى الصحف لتكتبين مقالا عن اليهود؟
- هل أخبروك بأن اليهود يعيشون كما يعيش الملوك بفضل الأموال التي ترسلها لهم أمريكا.
- فأردتي التأكد من ذلك؟
- هل أرسلتك الحكومة لتحثينا على السفر إلى أمريكا؟

ليست الأربعة الأسئلة السابقة هي الأسئلة الوحيدة ، التي كانوا يسألونها، بل كانت لديهم أسئلة كثيرة، وإنما كانت هذه الأسئلة هي أبرزها وأكثرها تكراراً وإلحاحاً. ولو تأملنا هذه الأسئلة ودرسناها دراسة فاحصة ومثالية، لتمكنا من كتابة مجلدات في الإجابة عنها. أضف إلى ذلك، أن هذه الأسئلة جعلتني أفكر كثيراً في تغيير موضوع دراستي هذه، وأتجه إلى دراسة أحد هذه الأسئلة أو جميعها، إلا أن أحد الأساتذة، الذين كنت على اتصال مستمر به -ومن خلال الحوار والمناقشات الطويلة معه- أكد لي ضرورة وأهمية الاستمرار في الموضوع نفسه وعدم تغييره، وترك ما دونه من المواضيع، وإن كانت تبدو مهمة، إلى قابل الأيام.

وعلى الرغم من توضيح مهمتي لهم، إلا أن مستواهم التعليمي وحذرهم الشديد جعلهم غير قادرين على التقبل المباشر لحقيقة الهدف من وجود باحثة بينهم، وهذا أمر طبيعي ومتوقع في الدراسات الإثنوجرافية، وظلوا يسألون كل من يتقون بهم

عن طبيعة المهمة التي تتطلب من الباحثة الغيش معهم ومعرفة دقائق الأمور الخاصة بحياتهم.

وعلى الرغم من تلك الشكوك وعلامات الاستفهام التي كانت تتردد في أذهانهم، إلا أن بساطتهم وطبيعة الثقافة الريفية جعلتهم لا يترددون في استقبالي ودعوتي إلى منازلهم، بغرض الزيارة والتعارف، والقيام بواجبات الضيافة.

وبمرور الأيام تعمقت أواصر العلاقة بيني وبينهم، فأصبحوا يحرصون على مرافقتي المستمر لهم، وهم يزاولون نشاطهم اليومي ويؤدون أعمالهم، إلى درجة أنهم كانوا يشركونني في معظم أحاديثهم، مما سهل علي متابعتهم وملاحظة سلوكهم في المواقف المختلفة.

وقد استطعت أن أقيم علاقات حميمة مع صغارهم، ما بين سن السادسة والعاشرة من العمر، فكانوا برفقتي على الدوام، ويحدثونني عن الكثير من همومهم وتطلعاتهم، وكذلك مع الكبار من النساء والرجال، الذين كانوا يبذلون اهتماماً كبيراً بي وبمهمتي، حتى أن البعض منهم تعمد إقامة جلسات القات في منزله، ودعوة الكثير من اليهود إليها، حتى يسهل علي اللقاء بأكثر عدد منهم. وبالفعل فقد أثبت الواقع إخلاصهم وصدقهم في التعاون معي، وشكلت هذه اللقاءات أهمية كبيرة في مجرى الدراسة، وذلك لما زودتني به من معلومات وحقائق، وخاصة تلك المعلومات التطوعية.

ومن الأمور التي أكدت صفاء نفوسهم واحتفاؤهم بي، وعلى وجه الخصوص كبارهم، أنهم كانوا يرسلون لي كمية كبيرة من القات يوميا، إلى أي مكان أنزل به، وهي تحية يعبرون من خلالها عن ترحيبهم بالضيف النازل عليهم، والمثل الشعبي يقول "ما جود إلا دود القات". كما كانوا حريصين على دعوتي لحضور المناسبات التي يقيمونها، ويتطوعون بشرح الكثير من الوقائع دون السؤال عنها، وذلك رغبة منهم في زيادة معلوماتي عن تلك الأشياء التي تحدث أمامي، وقد لا أدركها الإدراك الصحيح.

وقد نتج عن علاقة الود التي أقيمت معهم أن أصبح الكثير منهم يتفرغ من عمله لكي يكون برفقتي وينقلني بسيارته من حي إلى آخر. وحيث أن لكل جماعة خصوصيات لا ترغب في أن يطلع عليها الآخرون، فقد حرصت على احترام تلك الخصوصية عندهم، ولم أحاول قط التدخل فيها أو السؤال عنها سواء بطريق مباشر أو غير مباشرة، واكتفيت بملاحظة الدلائل التي تشير إلى وجودها، وممارستهم لها، والاعتماد على المعلومات التطوعية التي يتبرعون بها.

واقصر دوري في الميدان، في بادئ الأمر، الاكتفاء بالملاحظة العامة المقصودة والموجهة، والتي لا تثير القلق أو الشك في النفس، وذلك بهدف كسب ثقتهم، وتحديد الأفراد الأقدر على تفسير وإيضاح ما سيغضض من السلوك الثقافي للجماعة، وهم (الإخباريين)، باللغة الإثنوجرافية. استمر هذا الوضع قرابة شهر كامل، تمكنت خلاله من معرفة الجماعة معرفة ثقافية جيدة تؤهلني للانتقال إلى الخطوة الثانية في برنامجي المنهجي، وهي الانتقال إلى دور الملاحظ المشارك في حياتهم اليومية، فشاركتهم في أعمالهم وأنشطتهم ومناسباتهم، بشكل يجعل الناظر إلي لا يعتقد بأني غريبة عنهم.

جمع البيانات:

بعد انقضاء المرحلة الاستطلاعية (مرحلة التعرف المباشر على مجتمع الدراسة)، بدأ العمل الجاد والمكثف، الذي بدأ مع بداية مرحلة الملاحظة بالمشاركة، إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال، أن المرحلة الأولى كانت خالية تماماً من العمل، فالعمل بدأ منذ اللحظات الأولى، إلا أن درجته تختلف من وقت لآخر. فقد عمدت إلى تسجيل كل ما لاحظته بعناية منذ اليوم الأول لوجودي بينهم، خاصة وأني كنت أجهل معظم العادات والسلوكيات الخاصة بهم، فقد كانت بالنسبة لي شيئاً جديداً، وعالمًا لم ألفه من قبل. وبذلك استطعت ملاحظة وتسجيل كل شيء وبكل عناية.

ولم أكن لأعتمد قط على ذاكرتي، بل كنت متسلحة على الدوام بمفكرتي أدون فيها كل شيء، وفي حينه. وعندما كنت أشعر أن ما تجمع لدي من معلومات وحقائق لا يحتمل التأجيل، كنت أخلو بنفسني لأدون ما تجمع لدي ثم أعود لممارسة الحياة الطبيعية معهم. وما أدهشني، هو أن عملي كان يتطور على الدوام، وكنت أحص بقدرتي على التعامل بمهارة ودقة تزداد يوماً بعد يوم، وذلك لأنني أصبحت أكثر خبرة وتدريباً على العمل الميداني.

وبعد الانتهاء من العمل الميداني، تمت عملية تصنيف للمعلومات المجموعة حسب المحاور المخطط لها في مشروع الدراسة، والتي تتناول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والتربوية لمجتمع الدراسة (يهود ريده)، والذي كرس له الجزء الثاني من الدراسة.

واقع يهود اليمن بين فقهي الأدب والواقع

دراسة حالة عن يهود ريده

واقع يهود اليمن بين فقهى الأدب والواقع

دراسة حالة عن يهود ريده

تقديم:

إنني لشديد الاهتمام، في كل ما أكتبه، بالمجتمع، فطبيعة المجتمع هي التي تضع بين أيدينا أبجديات المعرفة، وهي التي تضع أمام ناظرينا المرشحات أو للموجهات على مدرج الحقيقة. وعندما تغفل طبيعة المجتمعات، يصبح الحديث، في كل المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حديث لا يستند على أرضية صلبة. ولذا سرعان ما تتبدى عدم موضوعية ذلك للحديث، مهما كانت درجة فصاحة وبلاغة المتحدث.

وعندما يكون جوهر الحديث هو عن العلم، فإن المجتمع هو الحاضنة الأولى للقدرات الإبداعية. ولو تأملنا الخارطة العلمية للكرة الأرضية، لوجدنا أن اللون العلمي -أي لون يمكن تخيله- وبدرجة تركيز عالية، ينحصر في مجتمعات أو بلدان محدودة جداً. ثم تقل درجة تركيز هذا اللون فوق مجتمعات أخرى، وهناك مجتمعات تفتقر تماماً لأية درجة من درجات هذا اللون. ومن الأمور البديهية أن المجتمعات العلمية هي المجتمعات الثرية، هي المجتمعات القوية، هي مجتمعات الريادة، هي مجتمعات السيادة. ولا يحتاج الأمر إلا قدرات عقلية فريدة، حتى يدرك المرء العلاقة القائمة بين العلم والثروة والقوة والريادة والسيادة.

والمجتمع اليمني هو من المجتمعات التي لا لون لها، فما زال في طور البساطة، التي تتميز بالعلاقات التقليدية وسيادة العاطفة والتواكل والخنوع والإيمان الشديد بالشكلية، وتعدم معها كل مظاهر الاحتكام للعقل ومقتضياته. وما نجد فيه من تكاثر للبنى الأساسية اللازمة للعلم، ليس سوى استيراد محموم لشكلية المجتمعات العلمية، بالمفهوم الخلدوني. ولا يجد المرء أية علاقة بين ما ينفق، وهو كثير، لإقامة مؤسسات علمية فيه، وبين جدوى هذه المؤسسات، بالمفهوم

البرجماتي. فالمؤسسات العلمية هذه لا تمتلك المبادئ الأساسية لاستثمار القدرات العلمية والإبداعية لأبناء المجتمع. وما يؤكد وجهة النظر هذه، أن الجامعات اليمينية -وهي أبرز، بل وأهم المؤسسات العلمية قاطبة- وعلى رأسها جامعة صنعاء، لا تتنافس فيما بينها على التميز والارتقاء والنخوية، بقدر ما تتنافس على المركز الأدنى والأسوأ.

وعملاً بمبدأ التقليد والشكلية، تفتح سنوياً أبواب الدراسات العليا في هذه الجامعات -وهي مهمة وأساسية- دون أن تهتم هذه الجامعات بتوفير الحد الأدنى من الكادر العلمي أو المصادر العلمية والمتطلبات المعملية اللازمة لتنشيط العلم. وما يؤكد مبدأ الشكلية هذا غياب ما يسمى بالتخصص العلمي، فعلى مدى ثلاثة عقود من الزمن، لم نسمع ولم نستطع هذه الجامعات، وفي مقدمتها جامعة صنعاء، تكوين خبراء في أي مجال من مجالات العلم، مع أن هناك من الأساتذة من يحظى باحترام وتقدير كبيرين في الأوساط العلمية. هذه المكانة العلمية التي وصلوا إليها هي نتاج جهودهم الذاتية غير المؤسسية، فليس للمؤسسة التي يعملون بها وينتمون إليها أي دور فيما وصلوا إليه.

والأنكى أن هناك إصرار غريب -في هذه الجامعات- على تجاهل الاختصاص العلمي، في حين أننا في عصر لا يعترف إلا به؛ فإذا دعت الحاجة إلى سباك، أو إلى ميكانيكي سيارات، فإننا لا نذهب إلى خباز أو عطار، فما بال هذه الجامعات لا تقر هذا المبدأ البديهي؟. وينجلي تجاهل الجامعات اليمينية للاختصاص العلمي في برامج الماجستير فيها، فيما ابتدئته من نظام في الإشراف على طلبة الدراسات العليا ومناقشتهم؛ فالطالب لا يذهب إلى الأستاذ المختص بل يذهب إلى من عليه الدور، أو كما يقال بالعامية الفرزة. هذا النظام لم نسمع به أو نقرأ عنه من قبل، وأعتقد إنه هو الوحيد الذي أنتجته هذه الجامعات وبحسب لها وتستحق عليه براءة الاختراع. ولنا أن نخيل نوعية المخرجات ومستقبل العلم والعلماء الذي تنتجه هذه الجامعات.

وعلى الرغم من البطالة العلمية المتفشية في الجامعات اليمنية، إلا أن هناك نوعية من الطلبة، وطلبة الدراسات العليا على وجه التحديد، وهم قلة، لا يرضون بالسباحة مع التيار، أو الاشتغال بدراسات وأبحاث تفنن لأبسط مقومات المنهجية العلمية، ويقدمون على دراسة مواضيع وأفكار أفرزتها اهتماماتهم الخاصة، وتتسم بالجدية والأهمية، ويتحملون في سبيل كل أنواع العنت والتهكم من قبل بعض الأساتذة، الذين يميلون إلى الدراسات والأبحاث المعلبة. ويدفع مثل هؤلاء الطلبة الكثير من الجهد والوقت والمال لإنجاز أبحاثهم، دون عون من أساتذتهم، وكثيراً ما يقعون ضحية النظم واللوائح المعيقة للإبداع.

في هذه البيئة المفتقرة للجدية، والمتخمة بالكسل والترهل العلمي، نجد، من بين الأبحاث والدراسات التي يقوم بها الطلبة في برامج الماجستير، دراسات وأبحاث، قليلة جداً، تتسم بالجدية والإحساس بالمسؤولية العلمية والأصالة، وتتم عن رغبة صادقة وحقيقية في استثمار الوقت والجهد استثماراً مثمراً، وليست مدفوعة بمجرد الرغبة في الحصول على الدرجة شبه العلمية.

والدراسة، التي أتشفرف، هنا، بالتقديم لها، هي من بين تلك الدراسات الجادة، التي تتميز بطول العمر، وتأبى أن يتراكم عليها التراب في رفوف المكتبات. وينبغي أن أشير قبل الدخول في التقديم إلى ثلاثة أمور متعلقة بإنجاز هذه الدراسة، رأيت أن للقارئ الحق في معرفتها، وهي على النحو التالي:

الأمر الأول.. أن هذه الدراسة وجدت معارضة قوية من قبل كثير من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، وممن لهم تأثير ونفوذ قوي على آلية اتخاذ القرارات فيها، ولولا حماس وجدية الباحثة وإصرارها القوي على الموضوع الذي لاختارته، لما أمكن إنجاز الدراسة، ولما كان بالإمكان أن تصل إلى القارئ.

الأمر الثاني.. أن ما يلقاه يهود منطقة الدراسة من معاملة غير عادلة من قبل عامة الناس، كان بالإمكان أن يشكل عقبة كاداء في طريق إنجاز الدراسة، ولولا جهد الباحثة في التعرف على من له تأثير على يهود المنطقة، من يمينين وغير

يمنيين، لما أمكن لها الاتصال بأفراد الدراسة والإقامة بينهم، والتعرف عليهم عن كُتب، حتى خرجت الدراسة بشكلها المتميز هذا.

الأمر الثالث.. أن موضوع الدراسة من المواضيع الجديرة بالدراسة، على الرغم من شدة تعقيدها، وكثرة غموضها، وتباين آراء المفكرين والباحثين حولها. ويعتبر اختيار الموضوع لنيل درجة علمية جراً تستحق الباحثة عليه الثناء، لأن البحث في هذا الموضوع يحتاج إلى باحث متخصص متمرس وثاقب البصيرة حتى يستطيع وبنقة كاملة تحديد موطن قدمه. لذا إذا وجد للقارئ ما يشبع ظمأه العلمي، فهو بجهد الباحثة، وإن وجد خللاً تاريخياً أو ثقافياً أو دينياً في متن الدراسة، فمرد هذا القصور إلى عدم معرفة المشرفين على العمل، وعدم اختصاصهم فيه.

والأمر الثالث هو صلب التقديم للدراسة. وسوف يتركز حديثي في هذا التقديم حول قضايا عديدة، منها: اليهود أنفسهم، تاريخهم، التحدي الذي يولجه من يريد الخوض في دراسة أي موضوع يتعلق بهم.

ففيما يتعلق باليهود أنفسهم، هناك خلاف كبير في تحديد هويتهم؛ هل هم جماعة عرقية نقية خالصة لا يشترك فيها أي من الجماعات الإنسانية عبر التاريخ؟ هل هم جماعات ذات أصول عرقية مختلفة؟ هل عدم انصهارهم في الشعوب التي حلوا بينها موقف ديني أم موقف سياسي؟ هل تتميز هذه الجماعة بتاريخ وثقافة مشتركة واحدة تربطهم جميعاً أينما وجدوا، أم أن تاريخهم وثقافتهم متعددة ومتنوعة بتعدد وتنوع المجتمعات التي يوجدون فيها؟. ولا يملك كاتب أو مؤرخ أو باحث الإجابة الشافية أو الكافية عن هذه الأسئلة. وما تقدم به الباحثون والكتاب في هذا الصدد يمكن تقسيمه إلى مجموعتين كبيرتين: المجموعة الأولى، تتمثل في المدونات اليهودية الدينية وغير الدينية، وكتابات من يؤمن بمصادقية ما ورد في هذه المدونات. المجموعة الثانية، فتضم في ثناياها فريقين: الفريق الأول، ويشمل الكتاب والباحثين والمؤرخين الذين لهم موقف غير متفق أو منسجم مع كل ما يقوله اليهود، أو من يسير في دربهم. الفريق الثاني، ويضم الكتاب والباحثين والمؤرخين

والمهتمين، الذين يحاولون قدر الإمكان الالتزام بالموضوعية والحيادية. وموقف الفريق الثاني، من المجموعة الثانية، (الموضوعيين) هو أكثر صعوبة وتعقيداً مما عداهم من الباحثين والكتاب. فأفراد المجموعة الأولى، يستندون في كتاباتهم إلى وثائق مكتوبة، ونصوص مقدسة لإثبات ما يؤمنون ويتمسكون به. وأفراد الفريق الأول من المجموعة الثانية، يحاولون إثبات قناعاتهم من خلال دحض وتفنيد حجج المجموعة الأولى من الناحية المنطقية، وليس لهم سنداً مكتوباً يعتمدون عليه، وكثيراً ما يقعون في مخالفة صريحة لبعض النصوص الدينية غير اليهودية. أما فيما يتعلق بالموضوعيين، فالأمر في غاية التعقيد والصعوبة، كما ذكرنا، وتتحدد صعوبة موقفهم في عدم وجود مرجعية تاريخية قديمة يقينية يلجأون إليها لمعرفة الحقيقة من الادعاء. الأمر الثاني، إن المدونات اليهودية، والمقدس منها على وجه التحديد، تشكل مرجعية يرجع إليها معظم المؤرخين للتاريخ القديم. وهذا يقودنا للحديث عن النقطة الثانية، والمتمثلة في تاريخهم. فاليهود يشغلون حيزاً كبيراً في التاريخ الإنساني، شئنا ذلك أم أبينا، فهم إحدى الأمم القديمة، التي لم تغب يوماً عن مسرح الأحداث التاريخية. وعلى الرغم من ما تعرضوا له من عوامل الإبادة والتفكيك، إلا أنهم الأمة الوحيدة، من الأمم القديمة، التي لم تنقرض، وحافظت على وجودها وكيانها حتى يومنا هذا. هذا العمر الطويل لهم في التاريخ الإنساني أدى إلى تماهي الخطوط والفواصل بين الديني والتاريخي والسياسي. هذا التداخل جعل مسألة دراستهم غاية في التعقيد والإشكالية. وما زاد في حدة التعقيد والصعوبة في دراستهم هو السياج الذي أقاموه بينهم وبين الشعوب التي حلوا فيها، وبشكل جعلهم يشكلون مجتمعاً مستقلاً وقائماً بذاته، لا يسمح لأحد الدخول إليه، ومحاط بكل السرية والغموض.

كل العوامل السابقة الذكر تشكل تحدياً قوياً لمن يرغب في دراسة هذه الجماعة، اليهود. وتتجلى الصعوبة في قلة المصادر الموثوق بها والتي تتناولهم بالدراسة لكل جوانب حياتهم. وإن يسر للباحث أو الدارس الحصول على مثل هذه المصادر،

فهي من نتاجهم الفكري أو من أدبياتهم. التحدي الثاني هو عدم ثقتهم بالآخرين، فشدّة وطول فترات القهر، التي تعرضوا لها، والتي أدت إلى عزلتهم وتوقعهم على أنفسهم، جعلت من الصعوبة بمكان تصوير كل جوانب حياتهم بطريقة واضحة وأمينة، مما أدى إلى قلة المصادر التي تتحدث عن حياتهم. فليس أمام الباحثين الجدد سوى البحث عن وسيلة تزيح عن طريقهم هذه الصعوبات، وتسمح لهم دراسة هذه الجماعة كل في مجتمعه، دراسة دقيقة وواقعية.

لذا فإنني أعتبر أن الدكتورة أمة السلام تتمتع بجرأة وشجاعة غير عاديتين؛ فقد اختارت موضوعاً للدراسة "التربية اليهودية في اليمن: دراسة حالة عن يهود ريده" وهي تفتقر لكل ما يضمن لها النجاح. وبروح المثابرة والتحدي، استطاعت كباحثة الحصول على من يسهل لها الدخول إلى مجتمع يهود ريده، ونجحت في تقديم دراسة متكاملة، ليس عنهم وحسب، بل عن كل يهود اليمن، وذلك لراتبة المجتمع اليمني، وعدم التغيير السريع فيه. فقد قدمت لنا الدكتورة أمة السلام جفاف، وبأسلوب منهجي (أنثروبولوجي) لم يسبق أن استخدم في دراسة يهود اليمن، دراسة شملت، وبأسلوب علمي وبلغه بسيطة، كل جوانب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية.

وإنني لعلّي ثقة كبيرة من أن ما قامت به، في دراستها هذه، يعد إثراء للمكتبة اليمنية، وإسهام رفيع المستوى في صرح المعرفة. وكلمة أخيرة أختتم تقديمي بها، وهي إن هذه الدراسة غير قابلة للإعادة، إلا في حالة واحدة فقط، وهي أن الباحث الجديد سيجد من يسهل عليه الدخول إلى مجتمع اليهود في الجمهورية اليمنية، هذا المجتمع المقل والمغلق في وجه كل دارس وباحث يمني، إذا لم تتغير طبيعة العلاقة القائمة بين اليهود وجيرانهم، في المناطق التي يتواجدون فيها.

محمد أحمد الخياط

24 سبتمبر 2006

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

المجتمع هو وحدة من التراث والتاريخ والقيم الأخلاقية والثقافية والطموحات للمستقبلية، التي تعد أساساً جوهرياً لتكوينه، ومن ثم يكتسب منها سماته الرئيسية العامة، وتعبّر في الوقت نفسه عن تلك الوحدة، التي تحفظ للمجتمع وحدته وبقائه. وإذا كانت هذه العموميات، هي التي تعطي للمجتمع وحدته، فإن هناك خصوصيات تؤدي إلى ظهور التمايز والتفاوت، بين فئاته وجماعته، لدخل نطاقه، وذلك لأن المجتمع بطبيعته ذو تركيبة دينية وفلسفية، تلقي بظلالها على الجماعات فيه، والتي تختلف فيما بينها، في كل من جوانب الاعتقادات، والانتماء المذهبي والمهني، والجغرافي، وكذلك الملامح الجسمية العامة، دون أن يتعارض ذلك مع التجانس الثقافي العام.

هذا الاختلاف والتمايز والانسجام بين فئات المجتمع، يوجد، بدوره، تصورات متعددة داخل المجتمع الواحد، ترجع إلى اختلاف التراث والقيم الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، وبالتالي يؤدي ذلك إلى اختلاف الأهداف والغايات التي تكون في مجموعها أهداف المجتمع.

وتفاعل أفراد المجتمع تفاعلاً مستمراً، يمكن الأفراد والجماعات من تحقيق المصالح المشتركة، القائمة على الوعي الذاتي أو الوعي بالذات، وبالتالي الانتماء والتميز عن المجتمعات الأخرى. ويترجم هذا الوعي، في العادة، إلى تبني الأفراد اتجاهات مختلفة؛ كالاعتزاز والفخر بالانتماء للمجتمع، والسعي إلى الحفاظ على كيانه واستمراره. وأهم وسيلة لتكوين هذا النوع من الاتجاهات هي المؤسسات التعليمية، التي تعد من أقوى المؤسسات الاجتماعية قدرة على نقل التراث والقيم التي تحمل خصائص المجتمع.

ولا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من الجماعات الفرعية بداخله، التي تعد دوما جزءاً لا يتجزأ من سكانه، الممتزجة في كيانه، المتشربة لكل مظاهر الثقافة فيه، كاللغة والتقاليد والعادات، وأسلوب التفكير، وظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولا ينظر في الغالب إلى هذه الجماعات، على أنها غريبة، إلا في حالات نادرة، وذلك عندما تختلف المصالح، وغالباً ما توصم هذه الجماعات بالدونية، وتعمل الجماعات القوية في المجتمع على إزاحة هذه الجماعة، وتجبرها على العيش على هامش للمجتمع.

وتتحدد أهمية أية جماعة من الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع، بمدى قربها أو بعدها عن دائرة السلطة، وقد جرت العادة أن تكون السلطة لمن يتمتع بالقوة والنفوذ، وخاصة أولئك، الذين يتربعون على قمة الهرم الاجتماعي، وبإمكانهم السيطرة على معظم، إن لم يكن كل المؤسسات الاجتماعية، التي يسخرونها لتحقيق غاياتهم الخاصة.. أما الجماعات الأخرى التي تتسم بالضعف وقلة الحيلة، وينظر إليها على أنها تحتل مكانة أدنى من غيرها، فإن أهميتها تتحدد بحسب علاقتها بتلك الجماعات التي تمسك بزمام الأمور داخل المجتمع.

ويلعب نوع نظام الحكم في المجتمع، دوراً هاماً وأساسياً، في التعامل مع مؤسسات المجتمع وجماعته، فالحكم الديكتاتوري، على سبيل المثال، يعمل على تقييد الحريات وكتم الأنفاس، وكذا تقييد الأفكار وفرض الوصاية على الأقاليم، ولا يسمح إلا بتلك التي تتغنى به وتخطب له، وتمتدحه، وما عدا ذلك فهو محظور لسبب واحد بسيط، وهو أن التفكير الحر والكتابة الموضوعية والبحث العلمي يقض مضجعه، لاعتقاده، أن هذا النوع من العمل، يهدد بقاءه ويحد من سلطته. أما الحكم الديمقراطي، فالحرية والمساواة فيه، تعد من دعائمه الأساسية، وعليه فلا يعمل على تقييد الحريات، بل يحترمها، ويحترم العقول، ويشجع التفكير ويدعم الكتابة الموضوعية، ويقم البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي.

وتشهد الجمهورية اليمنية، أيامنا هذه، تسارعاً حثيثاً لاستبدال شكل ونظام الحكم

التقليدي القديم، بشكل ونظام التجربة الديمقراطية، وإن كان هذا الأمر، يحتاج إلى وقت طويل، فما علينا إلا التمتع بالصبر، والرضاء بالحدود الدنيا، مما أصبح مسموحاً به من بعض الحرية في الرأي والتفكير والتجمع. في هذا الجو، شبه للديموقراطي، أصبح الإنسان في مأمن من اختلاف التفسيرات وإلقاء التهم والشبهات، حول مقصده من البحث والدراسة، التي كانت مخنوقة في الماضي، فأصبح بإمكان الباحث أن يسלט الضوء على أية جماعة لاجتماعية في المجتمع. وأصبحت الدعوة للمساواة، جزءاً أساسياً من توجهات النظام السياسي، وأصبح لها ممثلون وطنيون، وجمعيات وهيئات محلية. وتعد جماعة اليهود واحدة من الجماعات الاجتماعية، المعزولة جزئياً أو كلياً عن المجتمع، وأفرادها جزء من المجتمع اليمني، فهم مواطنون يمنيون، لهم من الحقوق ما لكل يمني، وعليهم تقع نفس الواجبات المطلوبة من كل اليمنيين.

وجماعة اليهود، كأقلية اجتماعية، لها خصوصيتها الثقافية، وتشارك في الوقت ذاته في الثقافة العامة للمجتمع اليمني، وكأية جماعة متميزة، فهي تتشد البقاء والاستمرار، ولن يتأتى لها ذلك إلا من خلال المحافظة على تراثها وقيمها وعاداتها وتقاليدها وطموحاتها، وكما هو معروف فإن التعليم هو المؤسسة الرئيسة التي تقوم بهذا الدور، وتعمل على بقاء كيان أية جماعة.

فالتعليم مؤسسة اجتماعية، وتعبير مجرد يصعب فهمه أو تحديد ماهيته بمعزل عن مكوناته الأساسية، هذه المكونات هي مجمل النظم الاجتماعية الفكرية، والأنساق القيمية والأخلاقية السائدة في المجتمع، فمعرفة هذه المكونات تعد أساسية في تحديد مفهوم التعليم في مثل هذه المجتمعات، وجماعة اليهود في اليمن تشكل مجتمعاً - بحسب تحديد تونيز 1900 - داخل المجتمع اليمني الكبير، وهم يشتركون مع بقية أفراد المجتمع في صياغتهم الثقافية، ومع ذلك فإن لهم ثقافتهم الخاصة، كما لهم دينهم الخاص بهم.

واختلاف جماعة اليهود، عن بقية أفراد المجتمع أو جماعته، قد تؤثر بطريق

مباشر أو غير مباشر على طريقة تعليمهم. فحياتهم الفكرية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تحدد فلسفة تعليمهم وأهدافه ومضامينه. لذا، فقد تم إرجاء الحديث عن الجانب التربوي لجماعة يهود اليمن إلى الفصل الأخير من هذه الدراسة، حتى يتم الحديث عن باقي الأوضاع، التي تشكل في الأساس وتصوغ وتبلور هذا البعد.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في ثلاث قضايا أساسية هي:

إن ما كتب عن جماعة اليهود في اليمن لا يكاد يعطي تصوراً واضحاً عن حياتهم العامة، كما أن هذه الكتابات التي وقعت في يد الباحثة يغلب عليها طابع السرد التاريخي، فهي تحاول التعريف بالحياة اليهودية في اليمن وخاصة في القرن الأخير، مع عرض تاريخي لبدء وجودها في المنطقة وموطنها الأصلي وشذرات بسيطة عن أوضاعها الدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تفسرها في الغالب آراء مختلفة ومتناقضة، وتعتقد الباحثة أن هذا الاختلاف يعود إلى عدم توفر المعلومات الموضوعية الكافية لهذه الكتابات التاريخية.

إن هذه الدراسة، إلى جانب ما كتب عن يهود اليمن، سوف تضيف بعداً آخر لم توله الدراسات السابقة أية أهمية وهو البعد التربوي.

يجب الاهتمام بجماعات المجتمع مهما اختلفت أوضاعها ومكانتها بداخله فنجد اليهود في إسرائيل مهتمين بدراسة أوضاع العرب في إسرائيل، ويجعلونها من ضمن الموضوعات التي يدرسها معهد ليفي إسكول للبحوث الاقتصادية والاجتماعية، وذلك حتى يسهل على الحكومة الإسرائيلية التعامل معهم، ولا يقتصر هذا الاهتمام على الشخصية الفلسطينية فقط، بل نجد أوصاف الطابع العربي والشخصية العربية عامة تنتشر في الكتابات والأبحاث الإسرائيلية التي تصدر عن مراكز البحوث التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض. (رشاد الشامي 1986: 6).

وفي الوقت نفسه فإنه من الملاحظ أن الدراسات عن الشخصية اليهودية الإسرائيلية لم تحظ باهتمام واسع من الباحثين العرب المعنيين بالدراسات الإسرائيلية، وذلك باستثناء بعض الدراسات القليلة ذات الأهمية الخاصة في هذا المجال. (رشاد الشامي ١٩٨٦: ٦).

وإذا كان المجتمع الإسرائيلي يهتم بدراسة أوضاع العرب بداخله، فماذا بشأن المجتمع الإسلامي الذي يحافظ على كرامة الإنسان أيا كانت عقيدته أو جنسه أو لونه، فحرية الإنسان وكرامته والمحافظة على حقوقه والمساواة بين البشر أمور أقرتها الشريعة وليست من مسائل الإجتihad.

وعليه، فهذه الدراسة تتكون من جزئين: خصص الجزء الأول، لاستعراض أوضاع اليهود في الماضي، من كل الجوانب. وقد تم استعراض هذا الماضي في ستة فصول. أما الجزء الثاني من الدراسة، فقد عني بأوضاع اليهود في الوقت الحاضر. وبالمثل، فقد تم استعراض حاضر اليهود في خمسة فصول، تناولت كل جوانب حياتهم وينبغي أن نشير، هنا، إلى أنه قد قدم لهذه الدراسة، بتقديم ومقدمة، وكذا استعراض المنهجية المعتمدة فيها، وذلك على النحو التالي:

مقدمة ومنهجية الدراسة: في هذا الجزء من الدراسة، يتضمن استعراض أمرين: الأول، بيان أهمية الدراسة، والأسباب، التي دعت الباحثة إلى اختيار موضوعها، وكذا الأهداف من إجرائها. أما الثاني، فقد خصص لعرض منهج الدراسة، وقد جرت العادة أن لا يخصص فصل كامل لعرض منهج الدراسة في أي كتاب، ويكتفى بذكره ذكراً عابراً، والذي دعا لهذا الإجراء، هو ما يتميز به منهج البحث من أهمية، يمكن أن يستفيد منها الباحثين الشباب، يندر أن يجدوا حديثاً عنه باللغة العربية.

الجزء الأول: أوضاع اليهود في الماضي

الفصل الأول: الأقليات:

يحتوي هذا الفصل على مناقشة موضوع الأقليات بشكل عام، ووضعها داخل المجتمعات، التي تعيش فيها، وموقف هذه المجتمعات منها، ثم ناقشت كيفية ظهور مشكلة الأقليات الدينية إلى الوجود، وكذا مشكلة الجماعات اليهودية، في مختلف دول العالم، ووضع هذه الجماعات داخل المجتمعات الإسلامية ووجود جماعات يهودية داخل المجتمع اليمني.

الفصل الثاني: أصل يهود اليمن:

يتناول هذا الفصل قضية أصل يهود اليمن، وموطنهم الأصلي الذين هاجروا منه إلى اليمن، وبداية دخول اليهودية إلى اليمن.

الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية لليهود:

ثم في هذا الفصل، تناول أوضاع اليهود الاجتماعية، من حيث مكانتهم الاجتماعية، في السلم الاجتماعي للمجتمع اليمني، والملاح العامة لهم، وتركيبهم الاجتماعي الخاص، وكذا العلاقات الاجتماعية بينهم، وعلاقتهم بغيرهم من السكان، ثم بيئتهم ومساكنهم الخاصة، والمناسبات الاجتماعية التي يهتمون بها. والمناسبات الاجتماعية التي يهتمون بها.

الفصل الرابع: الأوضاع الاقتصادية لليهود:

خصص هذا الفصل لاستعراض الأوضاع الاقتصادية لليهود؛ من حيث الملكية وأنواعها واختلاف الآراء حول حقهم فيها، ثم الأنشطة الاقتصادية المختلفة لهم، في المجالات المتعددة؛ كالتجارة والصناعة والحرف والمهن اليدوية التي يزاولونها، ودور المرأة اليهودية في هذا المجال، ثم الضرائب المفروض عليهم ومقدار الجزية التي يدفعونها للدولة.

الفصل الخامس: الأوضاع السياسية:

تم التركيز فيه على الجانب السياسي لتجمع اليهود، كاستعراض حقوقهم السياسية المختلفة، ومدى إمكانية التعايش السلمي بينهم وبين فئات المجتمع اليمني، وكيفية حل النزاعات الداخلية والخارجية، التي قد تحدث بين الحين والآخر في تجمعهم الصغير.

الفصل السادس: الأوضاع الفكرية:

يتمحور الحديث في هذا الفصل، حول الأوضاع الدينية، بدءاً بالحرية الدينية، التي يتمتع بها يهود اليمن، والكتب المقدسة، التي يحرصون على اقتنائها وتلاونها، ثم علماء الدين اليهودي ومكانتهم الاجتماعية، وانتهاءً بالأعياد والأيام المقدسة، والطقوس والشعائر المطلوب منهم أدائها في هذه المناسبات.

الفصل السابع: الأوضاع الدينية:

وهو الفصل الأخير للجزء الأول، وتم فيه معالجة الأوضاع التربوية لليهود، من حيث بيان حقهم في التعليم العام والخاص، الأهداف التربوية لديهم، والمؤسسات التربوية المكلفة بتحقيق هذه الأهداف، ثم المعلم وطريقة إعداده، وسن التعليم، ونظرتهم لمرحلة الطفولة.

الجزء الثاني: أوضاع يهود اليمن في الوقت الحاضر:

الجزء الثاني من الدراسة، يعتمد اعتماداً كبيراً وأساسياً على الدراسة الميدانية، التي قامت بها الباحثة، وعلى مدى مئة يوم، عاشت خلالها في منطقة الدراسة،

منطقة ريدة، وعاشت جماعة اليهود، هناك، عن قرب، واستقت منهم كل المعلومات، التي اعتبرت المحك الحقيقي، لاعتماد أو عدم اعتماد ما جاء في الأدبيات، التي تم استعراض ماضي اليهود من خلالها. وهذا الجزء يتكون، كسابقه، من سبعة أجزاء، تم فيها استعراض كل الجوانب، التي تم بيانها في الجزء الأول. أضف إلى ذلك، فهناك فصل آخر، خصص لاستعراض النتائج، التي أسفرت عنها الدراسة، وذلك على النحو التالي:

الفصل الثامن: الأوضاع الاجتماعية:

غطى هذا الفصل ميدانياً مواضيع عديدة، مثل: التركيبة الاجتماعية، الملامح العامة، العلاقات الاجتماعية، قضاء وقت الفراغ، مكانة المرأة، البيئة السكنية، والمناسبات الاجتماعية.

الفصل التاسع: الأوضاع الاقتصادية:

غطى هذا الفصل ميدانياً، كل من: الملكية، العمل، الدخل، الجزية والضرائب، والطموح المهني لليهود.

الفصل العاشر: الأوضاع السياسية:

غطى هذا الفصل ميدانياً، مواضيع سياسية كثيرة، مثل التنشئة السياسية، المشاركة السياسية لليهود، التناقض، شغل الوظائف العامة، الهجرة والتنقل، وأخيراً موقف يهود ريدة من إسرائيل.

الفصل الحادي عشر: الأوضاع الدينية:

يتناول هذا الفصل ميدانياً، الأوضاع الدينية المختلفة، كالحرية الدينية، الكتب المقدسة التي بين أيهم، مكانة العلماء بينهم، الكنيس، الواجبات الدينية، والأعياد والمناسبات الدينية، التي يحتفلون بها.

الفصل الثاني عشر: الأوضاع التربوية:

تم في هذا الفصل ميدانياً، الوقوف على كثير من القضايا التربوية الهامة، والتي تعد من أهم القضايا في المجتمعات المعاصر، من هذه القضايا: الأسرة اليهودية،

الأهداف التربوية، فلسفة التربية، المنهج، المعلم، المدرسة، تمويل التعليم، الطفولة،
الطموحات العلمية، وتربية الفتاة اليهودية.

الفصل الثالث عشر: النتائج والتوصيات:

هذا الفصل، هو الفصل الختامي للدراسة، وقد تم فيه استعراض ما توصلت إليه
للدراسة من نتائج. كما تم وضع عدد من التوصيات، التي نأمل أن تساعد الباحثين
الشباب، في متابعة المهمة العلمية، في مجال الدراسات اليهودية عامة، والإسرائيلية
على وجه الخصوص. أضف إلى ذلك، فإن هذه الدراسة مشفوعة ببعض الملاحق،
التي تبين بعض الإجراءات الميدانية، التي اعتمدت عليها الباحثة، لكسب ثقة كل
من يهود وقبائل منطقة ريدة. أرجو أن أكون قد وفقت في وضع، لا أقول لبنة في
صرح المعرفة الإنسانية، ولكن نواة بسيطة في هذا الصرح، مستعينة بالمثل
الشعبي المصري، الذي يقول: "النواة تعدل الزير". هذا والله أسأل أن يوفق كل من
ساهم أو أراد أن يساهم، في أي فرع من فروع المعرفة، التي هي ما أمرنا به.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

أمة السلام محمد علي جحاف

الجزء الأول

يهود اليمن في الأدبيات

- الأقلبيات
- أصل يهود اليمن
- الأوضاع الاجتماعية
- الأوضاع الاقتصادية
- الأوضاع السياسية
- الأوضاع الفكرية
- الأوضاع الدينية
- الأوضاع التربوية

الفصل الأول

الأقليات

قد يعجب القارئ، لأول وهلة، عندما تقع عينيه على عنوان هذا الفصل، وتبدأ الأسئلة والأفكار تتزاحم في رأسه، ويعيش لحظات من الرفض والقبول الفكري للعنوان، ولا يلبث أن، يقبل جدلاً، العنوان كما هو، حتى تتضح له الحثيات التي دعت على أن تبدأ هذه الدراسة به.

فمن حيث المبدأ، لا بد من الإشارة إلى كثرة المفاهيم والمصطلحات التي نستخدمها في حياتنا دون معرفة دقيقة بمضامينها، وكثيراً ما يقع البعض في حيرة من عدم قدرتهم على تحديد ماهية مفهوم أو مصطلح ما، على الرغم من شيوع استخدامه. ومفهوم الأقليات، هو أحد المفاهيم الشائعة الاستخدام من قبل العامة والخاصة على حد سواء، إلا أن هناك شك، إن كان كل من يستخدمه يدرك ماهيته. لذا، فإنني لا أجد غضاضة في تحديده هنا، إذ قد يتبادر إلى ذهن البعض أن مفهوم الأقلية ذو علاقة وثيقة بالعدد، وهذا أمر غير دقيق، فمفهوم الأقلية لا يتعلق بعدد أو كمية الأفراد، بقدر ما يتعلق بمدى قدرتهم على صناعة القرار السياسي أو تأثيرهم على صناعته في مجتمعهم؛ وأكبر مثل على ذلك، هو أن غالبية السكان في جنوب أفريقيا - قبل التغييرات التي حدثت مؤخراً - هم أبناء البلد الأصليين، ولكنهم كانوا محرومين من معظم أن لم يكن كل الحقوق السياسية في مجتمعهم، وكان العمل العام متروك للبيض، على الرغم من قلة عددهم، وعليه فقد اعتبر الفقه السياسي الأكثرية السوداء أقلية.

والأقليات ظاهرة اجتماعية، لا يخلو منها مجتمع، فهي حاضرة في المجتمعات القديمة والحديثة، وفي المجتمعات الفقيرة والغنية، وفي المجتمعات المتخلفة والمتقدمة. وتختلف معظم الأقليات في المجتمعات اختلافاً كلياً فيما بينها، فالأقلية الموجودة في مجتمع ما من المجتمعات لا نجد لها بذاتها في مجتمع آخر، ما عدا

أقلية واحدة لا يخلو منها بلد من بلدان العالم، هذه الأقلية هي الأقلية اليهودية. وسوف يجد المهتم زخماً هائلاً من التعريفات المتعلقة بمفهوم الأقلية في كل من الأدب السياسي والاجتماعي، كما أنه سيجد أن كل تعريف ينطلق من زاوية بحثية معينة، من هذه التعريفات، أضع بين يدي القارئ ثلاثة تعريفات، تكاد في اعتقادي، تفي بالغرض في هذا المقام، وهي:

1- يعرف صابر طعيمة (1988: 21) الأقليات بأنها "مصطلح جرى في العرف الدولي يقصد به فئات من رعايا دولة من الدول، تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها، وتتحصر مطالب الأقليات عادة في المساواة مع الأغلبية في الحقوق المدنية والسياسية وفي مباشرة العقيدة التي تؤمن بها هذه الأقلية".

2- أما نيفين عبد المنعم (1988: 13) فقد عرفت الأقلية بأنها "جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية، وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه".

3- كما عرفها كل من سيمبسون وينجر Simpson and yinger (1985: 19) بأنها "مجموعة من الناس نتيجة لملاحظهم الفيزيقية أو الثقافية تميزوا عن باقي أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه بالمعاملة المختلفة وغير المتساوية، والذين يعتبرون أنفسهم عرضة لممارسات التفرقة الكلية".

ويتبين لنا مما سبق، أن جميع هذه التعريفات، ينطبق إلى حد كبير على الأوضاع التي يعيشها يهود اليمن، كأقلية تختلف عن رعايا المجتمع اليمني في العقيدة أو الدين. ويؤكد فقه الواقع أن الأقليات في كل دول العالم، لا تشعر بالأمان والاطمئنان الكليين، لأن تجاربها، عبر التاريخ، أكدت لها أن المسار العام لحياتها يقوم على القهر والإذلال، مما جعلها لا تطمئن لأي بادرة توحى بتحسين

أوضاعها، لأنها تؤمن بأنها حالة مؤقتة، فوضعها في تذبذب مستمر، وهو عرضة للتغيير كلما حدث تغير بداخل المجتمع (نيفين عبد المنعم 1988: 14) .

ولما كان موضوع الأقليات، من المواضيع، التي غالباً ما تثير بعض الأفكار والاتجاهات أو السلوكيات المتعارضة، سواء من المجتمع الواحد أو من خارجه، فإن الحديث فيه قد يثير تحفظ كثير من الدول، فهذه الدول "تخشى من وقوع الفتنة بين العناصر المختلفة المكونة لشعوبها ولذا فإنها تضطر أحياناً إلى إنكار وجود مشاكل متعلقة بها" (صلاح شلبي 1988: 4).

4- وهذا هو موقف القيادة السياسية اليمنية، من الأقلية اليهودية في المجتمع، فهي تنكر وجودها في بعض المواقف، وتعترف بها في مواقف أخرى، وتؤكد على أنها مندمجة اندماجاً كاملاً في المجتمع، وتتمتع بكافة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا تمثل أية مشكلة للحكومة أو الدولة، وهي ذاتها لا تواجه أي نوع من المشكلات.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد غير قليل من دول العالم الثالث، لا تزال تعاني من معضلات عدم التكامل القومي، إذ تنضوي تحت سماتها جماعات متنوعة عرقياً ولغوياً ودينياً وثقافياً، ونقادياً للفتنة، التي قد تعصف بالنظام السياسي، تلجأ بعض هذه الدول، إلى محاولة دمج هذه الأقليات وصهرها داخل النسق السياسي العام للدولة، فتقي نفسها من التقهقر، الذي قد يحدث نتيجة عدم الاندماج هذا، والذي يعد في حد ذاته، من أكثر القيود، التي قد تحد من قدرة الدولة على التنمية والتطور والإنطلاق (عبد المنعم المشاط 1992: 56).

ويؤكد التاريخ، أن المجتمعات غير المتسامحة مع الأقليات، تدفع ثمن عدم تسامحها هذا، وخاصة، عندما تتعرض هذه المجتمعات لنكبات أو شدايد داخلية أو خارجية، وأن الأقلية المضطهدة والمقهورة في المجتمع تكون هي الثغرة التي ينفذ من خلالها المعتدون.

ويقدم واقعنا المعاصر، أكبر الأمثلة والدلائل على الحساسية السياسية، التي

تتصف بها الأقليات في المجتمعات، فالدول ذات الأطماع والنزوع الاستعماري الحديث، تتخذ منها مبرراً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، متبينة في ذلك نظرية "روحية" والذي بمقتضاها يجوز لدولة من الدول أن تتدخل دفاعاً عن الإنسانية في شئون دولة أخرى، إذا ما وقع منها اضطهاد صارخ لأقلية تقيم على إقليمها" (صلاح شلبي 1988: 8).

أما إذا غابت المعاملة التمييزية ضد الأقليات، فإن هذا يجعلها إحدى إيجابيات النظام السياسي، وعاملاً من عوامل استقراره، "وإلغاء التمايز في معاملة الأقليات لا يعني استرضاءها وتقديم الامتيازات لها على حساب إحدى الطبقات الاجتماعية". (نيفين عبد المنعم 1988: 14)، كما تراه بعض الاتجاهات، التي تناقش وضع الأقليات، بإلغاء التمايز، يعني تحقيق نوع من العدل بين كل فئات المجتمع، بحيث تتمتع كل الفئات بالامتيازات، التي يقدمها المجتمع، وذلك "لأن المساواة وحدها هي التي تحقق الاستقرار السياسي وتساعد النظام السياسي على تحقيق أهدافه" (نيفين عبد المنعم 1988: 14).

وهذه الأقليات، وبغض النظر عن انتمائها العرقي، أو الديني، أو الثقافي، فإن لها حقوقاً على المجتمع، الذي تعيش فيه، "وأول هذه الحقوق هو الاعتراف بحقها في الوجود، واحترام صفاتها الثقافية واللغوية وغيرها والتمتع بالمساواة التامة بالنسبة لباقي السكان بغض النظر عن عددهم" (صلاح شلبي 1988: 32).

ومع بداية التجمع المؤسسي العالمي الهادف إلى ضمان الحقوق العالمية، بدأ الاهتمام المؤسسي بالأقليات، فقد أولت عصبة الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الأولى، اهتماماً كبيراً بإقامة نظام دولي لحماية الأقليات، وقامت بالإشراف عليها، وعندما انتهت عصبة الأمم، إنتهى معها ذلك النظام، وجاءت الأمم المتحدة، التي وضعت نظاماً شاملاً لحماية حقوق الإنسان بصفة عامة، ومن ضمنها حماية حقوق الأقليات (صلاح شلبي 1988: 9).

ولقد أظهرت لجنة حقوق الإنسان اهتماماً كبيراً بحقوق الأقليات، أثناء مناقشتها

للمشروع، الذي قدمته يوجوسلافيا عام 1978م، وهذا يدل على اهتمام الأمم المتحدة بحماية الأقليات، وقد تضمن هذا المشروع، إلى جانب الحقوق السابقة الذكر، نصوصاً تتعلق بعدم التمييز، وإعطاء الأقلية الحق في التعبير عن شخصيتها بحرية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التي تعيش بها أقليات (صلاح شلبي 1988: 32).

كما أن اتفاقية مكافحة التمييز في التربية، التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة عام 1961م، أقرت "أنه يلزم احترام حرية الآباء وأولياء الأمور إن وجدوا، في أن يختاروا لأبنائهم معاهد غير المعاهد التي تنشئها السلطات العامة بشرط أن تكون هذه المعاهد متمشية مع المستوى التعليمي الذي لا تقبل الدولة مستوى أدنى منه" (صابر طعيمة 1988: 9).

كما أن "الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عملت على منع وعقاب جريمة إبادة الجنس البشري كان هدفها من ذلك حماية الأقليات التي قد تستهدف من قبل المجتمعات التي تعيش فيها بغرض القضاء عليها جزئياً أو كلياً" (صلاح شلبي 1988: 32)، ولذا كان من حقها على المجتمع الدولي، أن يؤمن لها الحماية الكاملة، لمختلف جوانب كيانها، ويحفظ لها بقائها واستمرارها.

ومن هذه الأقليات، التي نحاول التركيز عليها، هنا، هي الأقليات الدينية، التي تعد الأساس الذي تدور حوله هذه الدراسة، "وتظهر الأقلية الدينية في الدولة عندما يكون هناك أشخاص تابعين لدين لا يؤمن به غالبية سكانها، وهذا يخلق إلى الوجود مشكلة حماية الأقليات الدينية، لأن هذا الدين قد يكون غير معترف به من الدولة، أو لا توفر الاحترام لمعتقديه، وهذه المشكلة لا توجد إلا إذا كانت هذه الأقلية راغبة في ممارسة شعائر دينها" (صلاح شلبي 1988: 44).

وغالبا ما تعاني هذه الأقليات الدينية من الظلم والقهر والحرمان من كافة الحقوق، في أجزاء عديدة من العالم، مثل الأقليات الإسلامية واليهودية والمسيحية، حتى وإن كانت تشكل أكثرية في تعدادها، كالأكثرية الإسلامية، التي تتعرض، في

بعض الدول، لأقصى أنواع الاضطهاد (نيفين عبد المنعم 1988: 44)، بل وتعرض لحرب الإبادة، ومثل آخر، هو الاضطهاد النازي لليهود في ألمانيا. وقد اعتمدت "الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 نوفمبر 1981م، إعلاناً تم بموجبه منع كل صور التمييز والتفرقة، المبنية على الدين والأعتقاد، إلا أنه لم يقيم آلية لتنفيذ المبادئ الواردة به، وترك الأمر بيد الدول الأعضاء" (صلاح شلبي 1988: 45-46).

وهذه التشريعات أتت متأخرة كثيراً، فقد خضعت الأقليات، منذ آلاف السنين، لصنوف شتى من ألوان القهر والإذلال، وخاصة الأقليات اليهودية، أينما وجدت، وعلى وجه الخصوص في المجتمعات الأوروبية، منذ أوائل القرون الوسطى، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، فلم يعهد قط خلال هذه السنين أن حظيت الجماعات اليهودية بالاحترام اللائق بها، فلم تحترم عقائدها ولا عاداتها وتقاليدها. ليس هذا فحسب، بل لقد تدخلت المجتمعات والأفراد في تحديد الكثير من المفاهيم اليهودية، نيابة عن اليهود أنفسهم، ومن أمثلة هذه المفاهيم أن اليهود يعتبرون أنفسهم جنساً، ويرى غيرهم عكس ما يرون، فقد جاء "... أن الدراسات أثبتت أن اليهودية ديناً وليست جنساً، ولذا فإن معتنقيها لم يكونوا يوماً ينتمون إلى جنس واحد ولم تكن القومية اليهودية تعبيراً عن آمالهم وآلامهم" (يفسييف : 27)، وهذا التلميح لا يدل على شيء بقدر ما يدل على النظرة المفعمة بالأحكام المسبقة عن الجماعات اليهودية.

ويمكن القول، أن أوربا، قد وجدت لنفسها من المبررات، التي تتخذها لممارسة القهر والإذلال ضد الجماعات اليهودية، التي تميزت بالنجاح والتفوق في كافة المجالات، حتى تحد من تفوقها ونجاحها، وكان الدين أحد مبررات القهر هذه. وعلى العكس تماماً مما كان يحدث لليهود في المجتمعات العربية، فقد كانت أوضاعهم في المجتمعات الإسلامية القديمة أكثر إنسانية، ويعود ذلك إلى طبيعة الديانة الإسلامية من ناحية، وإلى ما أفرزته هذه الديانة من سلوك تجاه كل من

الديانات الأخرى، والتفسيرات الدينية التي تشكلت على أساسها المدارس والمذاهب والفرق الإسلامية. فالمجتمعات الإسلامية، إذاً، قد "... عرفت على مدار تاريخها إثنين من أشكال التعددية الدينية أحدهما يرجع إلى الخلاف حول بعض المسائل الفقهية والذي نتج عنه وجود فرق إسلامية متعددة، والثاني يرجع إلى سماحة الإسلام والذي عبر عن نفسه في تنوع البيانات التي وجدت في المجتمع الإسلامي" (نيفين عبد المنعم 1988: 23).

والملاحظ أن الكاتبة نيفين عبد المنعم، تحدثت عن نوعين من أشكال التعددية الدينية في العصر الإسلامي، والواقع أن هذا العصر لم يعرف إلا شكلاً واحداً منها، وهو ما يرجع إلى تنوع الديانات، التي لم يرى الإسلام حرجاً من وجودها إلى جانبه. أما تعدد المذاهب، فلا يمكن أن يعد تعدداً دينياً، لأن أصحاب هذه المذاهب، ينتمون جميعهم إلى الإسلام، وإنما نتج ذلك التعدد عن الاختلاف في بعض المسائل الفرعية دون المساس بأصول العقيدة الإسلامية.

وقد كان غير المسلمين، في العصر الإسلامي، "مسلمين بالمعنى السياسي للكلمة حيث إندمجوا وتمثلوا طواعياً في جميع جوانب الحياة السياسية العامة، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، أما الموقف من الطقوس والشئون الدينية الأخرى فكان مجرد عملية تفصيلية بحثة تتم في إطار النظام بخصائصه العامة" (نصر شمالي 1985: 83).

ويؤكد نصر شمالي، بأن مسألة اليهود والزنوج وغيرهما من الأقليات، لم تظهر إلا في المجتمعات، التي تقوم أساساً على التمييز بين البشر، والدليل على ذلك، أن بعض المؤرخين، أفادوا بأنهم لا يعرفون شيئاً عن أوضاع اليهود الخاصة في العصر الإسلامي، فأوضحت دراسته أن السبب في ذلك يرجع إلى أنه لم تكن لليهود أوضاع خاصة في ذلك العصر، فالإسلام، الثورة الإنسانية الكبرى، إستوعبهم وتمثلهم، كما استوعب وتمثل غيرهم من الأقوام، سواء دخلوا الإسلام أم لم يدخلوه (نصر شمالي 1985: 80)، "فالشريعة الإسلامية شريعة سمحة تجاه أهل

الذمة، وقد حدد لنا القرآن الكريم والسنة النبوية معاملة أهل الكتاب بالتي هي أحسن" (أحمد الحجار 1990 : 45).

وسماحة الإسلام مع الكتابيين، لم تأتي من فراغ، ولكنها ترجع "إلى عاملين أساسيين أولهما الأصل الواحد كمختلف الديانات والرسالات السماوية التي شرعها الخالق سبحانه وتعالى للعالم بدخائل النفس الإنسانية، والآخر هو اشتراك البشر جميعا في أصل واحد وأخوة إنسانية" (نيفين عبد المنعم 1988 : 36). ولم يقف الأمر "عند حد المسالمة والسماحة في التعامل بل تعداه لأكثر من ذلك، فقد رخصت الشريعة الإسلامية للمسلمين حدودا أكثر للتعامل مع أهل الذمة مثل مؤاكلتهم ومصاهرتهم" (أحمد الحجار 1990 : 46).

وقد ترتب على تلك السماحة، كفالة الإسلام للحقوق المتنوعة لأهل الكتاب؛ "أولها حق العدالة الذي جعله الإسلام مصدرا لسائر الحقوق الأخرى، لأن العدالة هي إحدى ضمانات الحرية، وإحدى التعبيرات عن المساواة، حيث يكون من غير المعقول اختلاف نتائج المواقف المتعاقبة لمجرد اختلاف الفاعلين دينا أو عرفا أو لغة، ومن هنا جعل الدين الإسلامي لأرواح أهل الكتاب وأعراضهم وأموالهم حرمتها، وفرض العقاب على منتهكها كما توضح ذلك الكثير من النصوص التي تحض على القصاص من قاتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق، قال تعالى "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق" الإسراء/33، كما يستدل على ذلك من قول الرسول صلى الله عليه وسلم "من أذى ذميا فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة" (نيفين عبد المنعم 1988 : 36).

هذا، إضافة إلى ما كان في عهد الخلفاء الراشدين من رفض التعدي على الكتابيين، وإنزال العقاب على المخالفين وزجرهم حفاظا على تماسك المجتمع، وإشاعة المودة والمحبة بين أبنائه (نيفين عبد المنعم 1988 : 36). ويؤكد هذه الحقيقة، قصاص عمر بن الخطاب رضي الله عنه، من ابن عمرو بن العاص، لتعديه على الفتى القبطي، وحرص علي بن أبي طالب، على الوفاء بعهود ومواثيق

الكتابيين، حيث قال "إنما يبذلون أموالهم ليكون لهم مالنا وعليهم ما علينا" (خلاف 1977: 93).

وهذا الموقف، الذي وقفه الخلفاء الراشدين من أهل الذمة، يوضح الروح الإسلامية، التي سادت في ذلك العصر، والمستمدة من خلق الرسول وهديه، عليه الصلاة والسلام، كما أن موقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في نصرة الفتى القبطي، ليدل دلالة واضحة، على تمسكه بالتعاليم الإسلامية، فيما يخص أهل الذمة، وإلا لما تراجع في تنفيذ قراره بطرد جميع اليهود والنصارى من الجزيرة العربية، كما أن عمر ما اتخذ مثل هذا القرار إلا مضطراً، "عندما ارتكب اليهود عدد من الجرائم بحق نفر من المسلمين" (صالح درادكة 1992: 395)، مما جعله "يتخذ قرار بتطهير الجزيرة العربية من الذميين بحيث لا يظل فيها إلا الإسلام الذي تعد موطنه الأصلي" (Lewis 1984: 28).

أما الحق الثاني، الذي أعطي لأهل الكتاب، فهو "حق المساواة وله ثلاثة مستويات لتطبيقه، أحدها مستوى الإنسان ويشمل حقوق المساواة القانونية، والتنقل، والتملك، والزواج.. الخ، والثاني مستوى المواطنة، حيث تعطي المواطنة لصاحبها حقوقاً لا يشاركه فيها أجنبي، أما المستوى الثالث فهو مستوى الوظيفة، حيث تجدر الإشارة إلى أن القانون الإسلامي يفتح المجال بسعة لدخول أهل الكتاب في الوظائف العامة التي تشمل صلاحياتها ما يسمى بولاية التنفيذ دون تلك التي تمس ولاية القضاء أو السلطة على المسلمين من حيث المبدأ" (حسن الزين 1988: 106). أما الحقوق السياسية للكتابيين، فقد ظلت مثار جدل ونقاش طويل، "كونها تشكل جوهر المواطنة الأمر الذي جعل حدودها ونطاقها لدواعي الحاجة لتأمين الدعوة الإسلامية، وقد اختلف الفقهاء المسلمين حول هذه الحقوق السياسية وتمتع الكتابيين بها، وقد سمح البعض بالاستعانة بهم في بعض مجالات العمل، وحظروا عليهم أعمال وحقوق أخرى، مثل المودودي الذي حظر مشاركة الكتابيين سواء بالتصويت أو بالانتخاب أو بالعضوية في رئاسة الدولة، ومجلس الشورى، وذلك

لكونها مناصب تشترط بطبيعتها في من يشغلها معرفة ودراية كافية بمبادئ الإسلام" (المودودي 1978: 31-32).

أما الحق الثالث، الذي كفلته لهم الدولة الإسلامية، فهو حق الحرية، وهو على نوعين: الحرية السياسية، والتي سبق الحديث عنها. والأخر، هو الحريات العامة، التي منها الحريات الإنسانية، التي تم عرضها، عند الحديث عن المساواة، ومنها أيضا الحرية المعنوية، مثل الحرية الدينية، التي سوف يتم عرضها، عند الحديث عن الأوضاع الدينية، وحرية التعبير عن الرأي (نيفين عبد المنعم 1988: 40)، ومنها أيضا الحرية الاقتصادية، "إذ كفل الإسلام لأهل الكتاب حرية العمل وممارسة مختلف ألوان النشاط الاقتصادي، والتاريخ يعطينا نماذج لنجاحهم في هذا المجال، فقد زاد نصيبهم من إجمالي الناتج القومي الإجمالي في بعض الأحيان على نصيب المسلمين، ومع إطلاق حرية العمل كفل الإسلام حق أهل الكتاب في التأمين ضد الحاجة والغوز، من ذلك قرار أبي بكر الصديق رضي الله عنه عقد الذمة مع أهالي الحيرة والذي خصص فيه جزء من بيت المال لفقراء الكتابيين ومن ذلك أيضا سماح عمر رضي الله عنه لشيخ يهودي ببعض من مال المسلمين رعاية لشيبته" (نيفين عبد المنعم 1988: 40).

وهذا دليل على سماحة الإسلام، في معاملة أهل الكتاب، والذي يؤكد بأن ما جاء في الكتابات الأجنبية، عن اضطهادهم في هذا العصر، هدفه المس من العصر الذهبي للإسلام، والذي يدعم وجهة النظر هذه "أن الأصل العقدي لهذه الحقوق لا يضع المسلمين منها موضع الاختيار بين الأخذ والرد، فهم بالأخذ ملزمون، وفي الرد مخالفون لكتاب الله نصارا وروحا" (شمالي 1985: 84)، وهذا القول، يعني أن الدين الإسلامي، أعطى لأهل الذمة حقوقا معينة، وأن المسلمين ليس لهم الخيار، في أن يمكنوهم من هذه الحقوق أو يمنعوها عنهم، لأنهم إن منعوها عنهم، فهم مخالفون لكتاب الله وسنة نبيه، وهذا شيء غير ممكن الحدوث في أزهى عصور الإسلام، حيث كان المسلمون حربصون على تنفيذ تعاليم الدين الإسلامي، والسير

على نهج الرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم.

وهكذا نجد، أن الدولة الإسلامية الرسمية، لم تحاول اضطهاد الأقليات الدينية، التي عاشت على أرضها، بأي صورة من الصور، بل أعطتها جميع حقوقها، التي شرعها لها الإسلام، طالما كانت هي الأخرى، تؤدي ما عليها من واجبات، في مقابل تلك الحقوق والحريات جميعها، "وقد كانت واجباتها تتحصر في أداء بعض الالتزامات المالية واحترام أحكام الشريعة الإسلامية في المسائل المدنية والجنائية وعدم إيذاء مشاعر المسلمين" (نيفين عبد المنعم 1988: 40). وحماية الإسلام لهذه الأقليات، غير المسلمة، من كل ظلم وجور قد ينزل بهم، لكونهم ضعاف الشوكة، وان ظلم القوي للضعيف أشد إثماً وأعظم جرماً (أحمد الحجار 1990: 47).

وهكذا كانت حدود العلاقة بين المسلمين والكتابيين، تسير في الاتجاه، الذي رسم معالمه الدين الحنيف، غير أن مجاوزة هذه الحدود، والمفارقة بين القيم المنزلة، والممارسات البشرية، من قبل الطرفين، كانت وراء بعض ما عانت منه الدولة الإسلامية، من صور عدم الاستقرار السياسي (نيفين عبد المنعم 1988: 41).

وفي العصر الحديث، لا زالت هناك أقليات دينية، في أنحاء عديدة في الوطن العربي، مسيحية ويهودية، والأخيرة، هي التي تعنينا هنا، حيث "توجد أقليات يهودية في سوريا والعراق ومصر، كما توجد جالية يهودية كبيرة في المغرب، والتي تعدّ رافداً مهماً في تاريخ الهجرة إلى فلسطين" (تركي الربيعو 1986: 295)، ويبدو أن الكاتب، أثناء حصره للأقليات اليهودية في الوطن العربي، قد تناسى أو تجاهل الأقلية اليهودية الموجودة في اليمن، والتي تشعر، كغيرها من الجماعات اليهودية في العالم، بحاجتها إلى تحديد مكانتها في البيئة التي تعيش فيها (دويتشر 1986: 26).

وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن الكتابات، التي كتبت عن اليهود في الوطن العربي بصفة عامة، واليمن بصفة خاصة، يمكن تصنيفها إلى جزئين: الجزء الأول، تمت كتابته عن طريق كتاب غربيين. والجزء الثاني، تمت كتابته، عن طريق كتاب

عرب. فالكتاب الغربيين يصبغون كتاباتهم باللون الأسود، ويؤكدون بأن اليهود مضطهدون دائما، حتى في العصر الإسلامي، وعهد الخلفاء الراشدين، فهذا هو Lewis Bernard (1984: 1 و2) يؤكد "بأن يهود اليمن كانوا يعانون من الاضطهاد ويعيشون حياة حقيرة تحت الحكم الإسلامي كما جاء في رسائل ابن ميمون إلى أهل اليمن والتي ترجمت إلى العبرية في أوروبا".

أما الكتاب العرب، وخاصة اليمنيين منهم، فإنهم يؤكدون بأن أحوال اليهود في اليمن، أفضل من أحوال جماعات أخرى من المسلمين في العصور المختلفة، وهكذا نجد الجميع يتحدثون بصيغة التعميم، ويطلقون أحكاما عامة، رغم أنه لا يمكن أن يوجد اضطهاد دائم، ولا مكاسب وامتيازات دائمة، لأن السمة الغالبة على أوضاع الأقليات، هي التذبذب المستمر، حيث تنعكس عليها التغيرات، التي قد تحدث داخل المجتمع، الذي تعيش فيه، ولذا فإن تلك الأحكام العامة الصادرة عن الطرفين، قد ترجع إلى غايات وأهداف خفية، فقد يكون الهدف منها النيل من الإسلام وسماحته من جانب، والدفاع عنه من الجانب الآخر.

والجدير بالذكر، أن هناك عصور غلب فيها العدل والمساواة، وتمتع فيها اليهود بكثير من الحقوق التي لهم، وخاصة في عصر الرسول والخلفاء الراشدين. أما في العصور الأخرى، التي تلت ذلك العصر، فكانت أوضاع اليهود متذبذبة، خاصة بعد أن ابتعدت معاملة المجتمع لهم عن روح الإسلام الحنيف، وألغت كل الامتيازات والحقوق، التي كانت لهذه الأقليات، في العصور الإسلامية، حتى أن الأقلية اليهودية في اليمن، أصبحت في العصر الحالي، لا تتمتع بأبسط الحقوق، التي تكفلها لها المواطنة، وهو حقها في الحماية، الذي كان من أول الحقوق، التي حصلت عليها في عهد الإمامة (جولوبوفسكايا 1982: 97).

الفصل الثاني

أصل يهود اليمن

تشير المصادر إلى أن هناك وجهتي نظر حول موطن يهود اليمن الأصلي: الأولى، ترجعهم إلى أصول يمنية. والأخرى، تفيد بأنهم هاجروا إلى اليمن، في فترة من فترات تاريخها، أو في فترات متتابعة، وكانت هجرتهم من بلدان مختلفة ولأسباب متنوعة.

وتعتبر اليمن من أقدم المجتمعات، التي احتضنت اليهود في العالم، ليس هذا فحسب، بل لقد كان لليهود فيها حظاً وافراً من النجاح، فقد أشارت المصادر إلى "أن أيلبوس جالوس عندما حاول في عهد الدولة الحميرية عام 42ق.م غزو اليمن أصطحب معه في جيشه عدد من العرب اليهود، ويحتمل أن قسماً من اليهود إستوطن اليمن، وفضل البقاء بها بعد أن تحمل المصاعب الشديدة للوصول عليها، بعد أن هلك معظم جيش جالوس بسبب وعورة الطريق" (صالح درادكة 1992: 124).

ليس هذا فحسب، بل إن هناك من يرى أن وجود اليهود في اليمن يرجع إلى تاريخ سابق على ذلك، فقد "... جاء بأن يهود اليمن جاءوا إليها من القدس بعد تدمير الهيكل عام 70 ميلادية" (كسك 1985: 38). وتواجد اليهود في اليمن، منذ القدم، قد تأكد، مرة أخرى، على لسان أكثر من باحث ومهتم، إذ جاء أنه "... من الثابت وجود جماعات يهودية كبرى في اليمن منذ القرن الثالث الميلادي، حيث كانت أحوال اليمن مزدهرة، وكان لليهود فيها نفوذ كبير جعلهم ينجحون في تحويل كثير من القبائل إلى اليهودية" (علي إبراهيم 1971: 135).

وتواجد اليهود الطويل في اليمن، وتعرض اليمن لكثير من الأحداث السياسية، قد عمل على حمل الكثير من أبناء اليمن، على اعتناق اليهودية، وزاد تهود

اليمنيين، عندما اعتنقت السلطة السياسية هذه الديانة، وهذا ما أكده أحد الباحثين، عندما أشار إلى أن غالبية اليهود، "... من عرب اليمن، إعتنقوا الديانة اليهودية وهم على أرضهم اليمنية، وذلك على يد الملك الحميري ذو نواس في القرن الرابع الميلادي حيث جعل الدين اليهودي دين الدولة الرسمي" (قائد الشرجبي 1986: 146).

ومنها، ما يؤكد قدم اليهود في اليمن، فقد ذكر أنهم كانوا "متواجدين في اليمن قبل الإسلام وأن جنث موتاهم كانت ترسل من حمير لتدفن في إسرائيل" (Ahroni : 38). وأن وصول اليهود إلى اليمن، "تم على يد الملك "تبان أسعد أبو كرب" الذي غزا مدينة يثرب، وجاءه من أحبار اليهود من روج له الديانة اليهودية، فاصطحبهم إلى اليمن ودعا قومه إلى إعتناق اليهودية فأجابوه، وقد حدث ذلك في القرن الخامس الميلادي" (آل يحيى 1986: 162).

ومنها أيضاً، ما يرجع دخول اليهودية إلى اليمن، "إلى القوافل التجارية اليمنية التي تمر في طريقها على المستوطنات اليهودية ويستغلون موقعهم هذا فيعرضون بضائعهم، ويتعاملون مع التجار سواء كانوا من الشمال أو من الجنوب ونتيجة لهذه العلاقات الطويلة والمتبادلة بين عرب اليمن الوثنيين ويهود الشمال المتدينين لا بد أنه حدث تبادل بالأفكار أدى إلى تسرب اليهودية إلى اليمن، ولا يستبعد أن تكون هناك جاليات يهودية قد إستوطنت اليمن في زمن سابق" (صالح نرادكة 1992: 120).

وعلى الرغم من معطيات فقه الواقع، وإجماع المؤرخين بأن اليمنيين قد اعتنقوا اليهودية، إلا أن هناك من يرى بأن اليمنيين لم يعتنقوا أي من الديانتين: اليهودية أو المسيحية، فقد ذكر بأنه لا يعقل أن يدينوا بديانتين من أعقد الديانات في فترة زمنية لا تتجاوز قرناً واحداً ويتخلون عنها في نفس الوقت (حمود العودي 1980: 91-92).

ويمكن القول، هنا، بأن هاتين الديانتين كانتا ضمن النظام السياسي، حيث كان

الدين هو الدولة، ولذلك كان من باب الولاء لهذه الدولة "الملك"، هو اعتناق المجتمع اليمني لهما، وعندما انهار نظام الحكم وانتهى، تخلى المجتمع عن تلك العقيدة، التي لم يكن له الخيار في اعتناقها، ولذلك فهي لم تترك أثراً أو سمة جوهرية في ثقافتهم، ولم تدخل في تشكيل شخصياتهم، ولكن هذا لا يمنع أن يكون البعض من سكان اليمن، قد اعتنق إحداهما عن إيمان وقناعة بمبادئها، وبزرعة التوحيد فيها.

ويؤكد اليعقوبي، من أن بلاد اليمن بأسرها، قد اعتنقت الديانة اليهودية (نصر شمالي 1985: 75)، بل أن هناك من المصادر، ما يشير إلى اعتناق الملوك لها، فإنها قد اعتمدت في وجودها، على سكان البلاد الأصليين، الذين اعتنقوها وهم على أرضهم اليمنية، مما أكسبها قوةً وامتيازاً، لم يوجد في يهود شمال الجزيرة العربية (صالح درادكة 1992: 122)، وهذا يرجع إلى العلاقة القوية بين الدين والدولة في العصور القديمة.

أما الحوار، الذي أجراه نزيه العظم مع بعض حاخامات اليهود في اليمن فيؤكد "أن اليهود اليمنيين ليسوا من سكان اليمن الأصليين ولكنهم أتوا من أرض كنعان قبل أن يتسنتت شملهم في القدس وقد جاءوا مهاجرين عبر الطريق الشرقية" (عباس الشامي : 218)، وهذا يعني أن ليهود اليمن رأيهم الخاص في نسبهم، فهم يرون أنهم ينسبون "إلى أولئك الذين رافقوا ملكة سبأ عند عودتها من زيارة الملك سليمان في أرض فلسطين، وهذا يعني أن اليهودية دخلت إلى اليمن في القرن العاشر قبل الميلاد" (علي إبراهيم 1971: 135)، حيث كان "من المفترض أن الملك سليمان قد دعا الملكة بلقيس وأشرف البلاد وتابعيهم إلى اعتناق الديانة اليهودية" (Newby 1988: 19). وفي هذه الأسطر إشارة إلى "هجرة جماعات من اليهود هرباً من اضطهاد الرومان لهم وعوامل أخرى جعلتهم يتجهون من الحجاز إلى اليمن، حيث أقاموا فيها واستطاعوا الاحتفاظ بكيانهم الخاص برغم الغزو الذي تعرضت له اليمن" (محمد الحداد 1986: 136).

وهناك من اليهود اليمنيين، "من يرفض القول بانحدارهم من أصول عربية،

ويرجعون أصولهم إلى العصور التوراتية" (Ahroni : 19). وأن الدافع لهجرتهم إلى اليمن هو "إيمانهم بنبوذة جبرمش JERMIS القائلة أن من سيبقى في مدينة أورشليم سوف يموت بالسيف والجوع وبالمرض المميت، والذي سيخرج منها ستكتب له النجاة، وعلى إثر هذه النبوءة غادر خمسة وسبعون ألف رجل من أشراف قبائل JUDAH ومعهم رجال الدين والعبيد، وواصلوا رحلتهم عبر نهر الأردن حتى وصلوا إلى اليمن" (Ahroni : 25).

مما سبق، يتبين لنا، أنه من الأرجح القول، بأن يهود اليمن، ليسوا جميعهم يمنيون أصليون، بل منهم من هاجر إليها، حاملا ديانته، ومنهم من اعتنق اليهودية، وهو على أرضه اليمنية، كما يرجح أيضا، أن تكون أرض كنعان أو فلسطين، هي الموطن الذي هاجر منه اليهود، الذين حملوا اليهودية إلى اليمن، مهما اختلف الكتاب في تحديد الفترة التاريخية، وذلك لأنها كانت موطن النبي سليمان عليه السلام، وإن كانوا ليسوا بغربيين عن المنطقة العربية.

ومهما اختلفت وتعددت المواطن، التي هاجر منها اليهود، فإن كل جماعة منهم، تتسم بسمات المجتمع الذي تنتمي إليه (حسن ظاذا 1987: 104). والملاحظ على يهود اليمن، أنه تبدوا عليهم صفات ومميزات سكان المجتمع اليمني، فهم مستطيلاو الرؤوس، ضئيلاو الحجم، ذوي بشرة داكنة، ولون شعرهم أسود طويل. أما البعض الآخر منهم، فإنه لا زالت تظهر على ملامحهم، بعض السمات الأجنبية، التي تختلف عن ملامح السكان الأصليين، لأنهم قادمون من مجتمعات أخرى، أو لأن أصولهم تعود إلى مجتمعات أخرى، تختلف في طبيعتها عن المجتمع اليمني، (علي إبراهيم 1971: 138)، وهذا افتراض قائم، ولكنه لا يلغي يمينيتهم، فمن اليمينيين من له نفس الملامح.

أما بالنسبة لتعدادهم، فبرغم ما عرف عنهم من زواج مبكر، وارتفاع في نسبة المواليد، إلا أن معدل الزيادة الطبيعية منخفضة، مثل سائر سكان اليمن، وهذا بالطبع يرجع إلى الظروف القاسية، التي كان يعيشها أو يعاني منها المجتمع

اليمني، الأمر الذي جعل منهم جماعة صغيرة داخل المجتمع، بعد أن كانت الديانة اليهودية هي السائدة في عهد الدولة الحميرية، ثم بعد سقوط الدولة الحميرية، بغزو الأحباش لليمن، وكذلك بعد ظهور الإسلام، أصبحت أعداد اليهود تنقلص، وزاد في تقلصها، فتح باب الهجرة إلى فلسطين، التي سببتها عوامل كثيرة، تأتي في مقدمتها الدوافع الدينية، ثم الجفاف، وسوء المعاملة، وعليه فقد أصبحوا يشكلون جماعة قليلة داخل المجتمع اليمني. (قائد الشرجبي 1986: 248).

وقد اختلفت المصادر، حول عدد السكان اليهود الموجودين في اليمن، فمنها ما يشير إلى أن "عدهم لم يكن ليتجاوز 60-100 ألف نسمة" (أحمد الصاندي 1983: 18). وآخر يفيد بأن "عدهم قبل الهجرة إلى فلسطين يتراوح ما بين خمسون ألفاً، وخمسة وسبعون ألفاً، أما ما بقى منهم في اليمن بعد 1950 فتتراوح أعدادهم ما بين 300 و3000 يهودي" (قائد الشرجبي 1986: 248).

كما أن هناك مصدر آخر يوضح أن "عدهم عام 1947 بلغ حوالي 60.000 يهودي" (ماكرو 1978: 169). بينما يذكر Y.Zemach "أن عددهم عام 1910-12.106 نسمة، منهم 2774 في صنعاء وحدها" (علي إبراهيم 1971: 137). وهناك مصدر آخر أيضاً "يقدر عددهم قبل الهجرة بـ 55000 يهودي بقى منهم حوالي 1000 نسمة". (3) "أما في الوقت الحاضر فيقدر عددهم بـ 1300 يهودي" (جولوبوفسكايا 1982: 97).

الفصل الثالث

الأوضاع الاجتماعية

ينبغي في بداية هذا الجزء من الدراسة، القول بأن الحديث عن الأوضاع الاجتماعية للأقليات في مجتمع ما، لا يتضح تماماً إلا إذا تمت معرفة المكانة الاجتماعية التي تشغلها في التركيبة الهرمية لذلك المجتمع. الأمر الثاني، أن المجتمعات الحديثة التكوين، أو المجتمعات التي تعرضت لتغير مفاجئ؛ نتيجة ثورة سياسية عنيفة، أو كارثة طبيعية مدمرة عادةً ما تكون تركيبها الاجتماعية غير واضحة المعالم، وعليه فالسلم الاجتماعي أو الهرم الاجتماعي لهذه المجتمعات يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من الاستقرار، حتى تتضح معالمه بصورة أكبر، ويصبح الحديث عنه يقيني إلى حد ما.

ويعتبر المجتمع اليمني، من المجتمعات الحديثة التكوين، وذلك لأنه شهد ثورة سياسية، تبعتها أحداث كثيرة، أثرت تأثيراً كبيراً على بنيانه الاجتماعي، وجعلته يخبر تغيرات سريعة وهائلة في كل جوانبه. وعليه، فلا يمكن الحديث عن تركيبته الاجتماعية الحديثة، وذلك لأنها تتصف بالهلامية وعدم التحديد، وغير واضحة الملامح. ولهذا السبب، سوف يتم عرض التسلسل الهرمي، أو التركيبة الاجتماعية له كما تم تحديدها في الماضي، حتى يتسنى الحديث عن مكانة الأقليات اليمنية عامة ومكانة اليهود على وجه التحديد.

مكانة اليهود الاجتماعية:

يشكل المجتمع اليمني، وحدة اجتماعية وثقافية واقتصادية، شبه متجانسة، ويتشكل هرمه الاجتماعي من سلسلة من المراتب الاجتماعية، كما يسميها أبو غانم (1985: 191)، أو مجموعة من الشرائح كما يطلق عليها قائد الشرجبي (1986: 106)، ولا ينطبق على المجتمع اليمني، التقسيم الطبقي الماركسي للمجتمعات.

وهنا، نجد العطار (1965: 36) يورد ست فئات اجتماعية تكون الهرم الاجتماعي العام للمجتمع اليمني، وهي:

- 1- السادة
- 2- شيوخ القبائل
- 3- التجار الحرفيون
- 4- الفلاحون
- 5- العبيد
- 6- الأخدام.

ومن خلال هذه الست الفئات أو الشرائح لا نجد العطار يضمن جماعة اليهود، والتي نجدها بارزة في تصنيف الشرجبي (1986: 246)، على النحو التالي:

- 1- السادة
- 2- القضاة
- 3- مشايخ القبائل
- 4- كبار الملاك والتجار
- 5- صغار التجار
- 6- الفلاحون
- 7- الصناع والحرفيون والمهنيون
- 8- اليهود
- 9- العبيد والأخدام.

ومن الطبيعي القول، أن عملية تقسيم المجتمع، إلى فئات أو شرائح أو طبقات اجتماعية تقسيماً تراتبياً، يعتمد اعتماداً كبيراً على معيار أو أساس لهذا التقسيم أو التصنيف، إلا أن الباحثين الذين قاموا بتقسيم أو بترتيب المجتمع اليمني إلى فئات أو شرائح اجتماعية، لم يذكروا صراحة المعيار، الذي استخدموه في عملهم هذا، ومع ذلك يمكن القول، ومن خلال النظر إلى هذه الفئات، أن المعيار المستخدم في عملية التقسيم أو التصنيف هو "امتلاك القوة"، حيث يبدو ذلك بوضوح شديد من الموقع، الذي يشغله الأخدام في السلم الاجتماعي، على الرغم من إسلامهم، مقارنة باليهود، وبحريتهم في مقابل العبيد، ومن يدعي أن معيار هذا التقسيم هو المكانة الدينية، أو المهنة (الحرفة)، فهو بعيد عن الصواب، وهذا ما أكده أبو غانم (1985: 192) عند حديثه عن الحراك الاجتماعي، من أعلى السلم الاجتماعي إلى أسفله، معتمداً على الوظيفة الاجتماعية التي يزاولها أفراد الفئة.

والفئات الاجتماعية، التي تحتل أدنى السلم الاجتماعي، تتعرض لألوان من ضروب القهر والاضطهاد الاجتماعيين، وأصدق مثل على ذلك "جماعة بني خمس"، فهم، وعلى الرغم من اشتراكهم مع بقية فئات المجتمع بالدين، إلا أنهم يعيشون على هامش الحياة الاجتماعية للمجتمع، ويتبدى ذلك من خلال علاقات

الصداقة والمصاهرة، التي تدور فيما بينهم وبين باقي أفراد المجتمع، فهي علاقات داخلية محصورة بينهم، ولا تتعداهم إلى غيرهم من الفئات العليا (محمد الخياط 1988: 2)، فإذا كان هذا حال هذه الجماعات المسلمة، فلا شك أن يتعرض اليهود اليمنيين إما لنفس المعاملة التي تعامل بها جماعة بني خمس، أو لمعاملة أقرى وذلك لاختلافهم الديني عن بقية أفراد المجتمع.

ومن خلال مراجعة ما توفر من الأدبيات الخاصة بدراسة الوضع الاجتماعي لليهود في المجتمع اليمني، يمكن القول، أن هناك اتجاهين : الاتجاه الأول، يشير إلى أن اليهود لم يتعرضوا لأي نوع من أنواع القهر أو الاضطهاد الاجتماعي. والاتجاه الآخر، يشير بعكس ذلك، إذ يؤكد على أنهم يعانون من الاضطهاد، الذي من أنواعه الأسلمة الجبرية التي مارسها عليهم اليمنيون في فترة من الفترات، (Lewis 1984: 120).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن وجود وضع مثالي تتمتع فيه الأقليات بكل حقوق الأغلبية، أمر مشكوك فيه، وبالمقابل، لا يمكن أن يتصور أن تعيش الأقليات الاجتماعية، في أي مجتمع، تحت قهر واضطهاد اجتماعيين دائمين، والأقرب إلى المنطق، أن تكون هناك فترات تاريخية تنعم فيها الأقليات الاجتماعية أو الدينية، بقسط وافر من الهدوء والاطمئنان، كما أن هناك فترات تاريخية تعاني فيها تلك الأقليات، من صنوف شتى، من ألوان التفرقة والقهر وغير ذلك، بحسب الظروف ومجريات الأحداث.

وتشير معظم المصادر، إلى أن يهود اليمن عاشوا فترة طويلة من تاريخه، بنعمون بوضعهم الذي حددته لهم الشريعة الإسلامية، "كأهل ذمة يتمتعون بالحماية لأرواحهم وممتلكاتهم مقابل ما يدفعونه من جزية." (علي إبراهيم 1971 : 140). وإلى جانب سماحة الإسلام وتشريعاته، فقد قامت الثقافة الاجتماعية بدور بارز في تجنيبهم بعض نوازع العدوان لدى بعض أفراد المجتمع، فهم - وخاصة أولئك الذين يعيشون في حماية القبيلة - في حمى القبيلة، وما يمسههم يمس القبيلة، ولا

علاقة لحماية القبيلة لهم بما يقومون به من أعمال، وهذا ما أكده فضل أبو غانم (1985: 245) بقوله: "... القبائل اليمينية لا تنظر إلى هؤلاء اليهود من خلال المهنة أو الحرفة التي يزاولونها، وإنما تتحدد هذه النظرة من خلال مفهوم الحماية القبلية لهم، فكبار رجال القبيلة يرون أن انتهاك كرامة اليهودي أو الإساءة إليه، هو انتهاك لسمعة وشرف وكرامة القبيلة"، وإذا ترك اليهود القبيلة بسبب سوء المعاملة، فإن القبيلة تصبح عرضة للسخرية والاحتقار من القبائل الأخرى (حبشوش 1992: 40)، لأن هذه القبيلة ملزمة بحماية اليهودي الذي يؤدي لرؤسائها الجزية مقابل حمايته.

وفيما يتعلق باليهود عامة، في الريف والمدينة على السواء، فقد كانوا في حمى الدولة، وهذا ما أكدته جمعية ناظوري كارتا، التي أكدت أن الحكام، بشكل عام، كانوا حريصين على أن يشعر اليهودي، في ظل حكمهم بالأمان، وبحرية التنقل، في القرى والأسواق، الأمر الذي يعكس قوتهم، وللعقيدة الإسلامية تأثيرها في ذلك. وتشير بعض المصادر، إلى أنه "كان لليهود اليمنيين الحق في ممارسة التقاليد والعادات الخاصة بهم داخل أحيائهم الخاصة، ومجتمعاتهم المغلقة، حتى أنه كان يسمح لهم بصناعة الخمور وشربها، رغم تحريم الدين الإسلامي لها، شريطة ألا يبيعونها لغير اليهود، وإلا وقعت عليهم عقوبة شديدة إن خالفوا هذه القاعدة" (آل يحيي 1986: 152). التي تحفظ لهم حقوقهم وتحفظ للمسلمين دينهم.

وهنا تؤكد جولوبوفسكايا (1982: 97) نقلا عن هيوسكوت (Heuskot)، أن اليهود في اليمن كانوا راضين عن وضعهم وتعامل الناس معهم، لأن ذلك التعامل كان يتم من خلال العادات المحلية المشتركة فيما بينهم.

وأن ما قاله أريك ماكر (arek makro)، "عن أوضاعهم السيئة، الناتجة عن ما يلقونه من تعصب وإذلال، كان وضعاً سائداً، في فترة من الفترات، ولم يكن قاصراً على جماعة اليهود، بل تعرضت له الكثير من الطوائف الإسلامية، مثل طائفتي الشوافع والإسماعيليين، وربما كان اليهود أفضل حالاً من بعض الجماعات

الأخرى، في المجتمع اليمني" (قائد الشرجبي 1986: 249).

ومن المعتقد أن رضا اليهود عن وضعهم، الذي أشارت إليه جولوبوفسكايا، قد لا يكون دليلاً على حسن هذه الأوضاع، التي يعيشونها، بقدر ما يكون نوعاً من رد الفعل تجاه هذه الأوضاع. وهناك من المصادر، ما يؤكد القول السابق، "وهو أن اليهود كانوا أفضل حالاً من غيرهم من الجماعات الأخرى، كالعبيد والأخدام" (قائد الشرجبي 1986: 149). كما أنهم حصلوا على مكاسب وحقوق، بلغت مستوى جاوز حقوق الفرد العادي في المجتمع اليمني المسلم (زيد حجر 1992: 154).

وأي ما كانت الصورة المشرقة، التي حدثت في صدر الإسلام، أو تلك التي ظهرت بين الحين والآخر، وفي فترات مختلفة، فهذا لا يعني أنها هي الصورة، التي نجدها في كل زمان ومكان، فهناك من الحكام، في اليمن، من أساء معاملة اليهود، وهذا ما صرح به بعض الحاخامات، إضافة إلى أنهم لم يستطيعوا توفير الحماية الكافية لهم، فلم يسلم اليهود من التعرض للقتل والنهب، من قبل كثير من القبائل اليمنية (جمعية ناظوري كارنا 1984: 146).

إلا أن هناك مصادر أخرى، تبين حقيقة الوضع، الذي عاشه يهود اليمن، وما فيه من عزلة إجبارية، وتفرقة تتضح قسوتها في تلك اللانحة، التي طبقتها عليهم بعض الحكام، وجعلوا منها المنظم لعلاقة اليهود بغيرهم من السكان، وهي تنص على "أن لا يرفع اليهودي صوته في حضرة المسلم، ولا يلمس يده ولو بالصدفة ولا يتاجرون بنفس بضائع المسلمين، وأن يقفوا للمسلم إذا دخل عليهم، وأن يترجلوا عن رواحلهم إذا مروا بأحد المسلمين في الطريق" (Avivaklen: 68)، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد وستظهر المزيد من مظاهر التفرقة والتمييز عند العرض للأوضاع الأخرى لليهود.

ورغم وجود مصادر حاولت نفي ما جاء في هذه اللانحة والمرسوم الصادر عن الإمام يحي حميد الدين، عن طريق استفتاء آراء بعض الشخصيات، التي عايشت اليهود، وعاصرت العهد الإمامي، والذين أكدوا عدم صدور ذلك المرسوم،

وشهدوا للإمام يحي وغيره من حكام ذلك العهد، بأنهم تمثلوا تعاليم الإسلام في تعاملهم مع اليهود، وأنهم وضعوهم في المكانة، التي حددتها لهم الشريعة الإسلامية (زيد حجر 1992: 177 و 178). إلا أن الواقع يثبت صدق وجود ذلك المرسوم، وتعامل المجتمع اليمني مع اليهود وفقا لبنوده، لأن آثار تلك المعاملة والتفرقة، ما زالت واضحة في سلوك الكثير ممن عايش اليهود، في تلك الفترة وما بعدها، سواء في صنعاء أو حجة أو صعدة أو ريدة، كما أن آثار تلك التفرقة، تبدوا في اختلاف مظهرهم عن غيرهم من السكان، رغم ما توجد بين الجانبين من العادات والتقاليد المشتركة، وربما تكون هذه المعاملة القاسية نتيجة للوجود العثماني، الذي عُرف بعض ولاته بالتشدد فيما يتعلق باليهود وبالتعامل معهم (يعقوب لاندأو 1988).

الملاحح العامة لليهود:

يختلف يهود اليمن، في مظهرهم عن بقية سكان المجتمع اليمني، حيث يلتزمون بإرسال الزنابير، وإرتداء زي خاص يميزهم عن غيرهم، ويختلف هذا الزي حسب الجنس والفئة العمرية، وتؤكد المصادر "بأن الغالبية منهم تبدوا عليهم صفات ومميزات سكان المجتمع اليمني" (علي إبراهيم 1971: 138).

وبما أنه كان ينظر إليهم، على أنهم من أهل الذمة، أو من الناس المحميين بواسطة المسلمين، وذلك طبقا لتعاليم الدين الإسلامي، الذي يكفل لهم الحماية مقابل الجزية، فإنه ينبغي عليهم الالتزام ببعض الشكليات التي تميزهم عن غيرهم من المسلمين كعدم حمل السلاح واستخدام الحمير للتنقل من مكان إلى آخر، وفي حالة ركوبهم لها فيجب أن يترجلوا عن ظهورها إذا مروا في طريقهم بمسلم" (فضل أبو غانم 1985: 254)، وهذا ليس من باب التبجيل والاحترام للمسلمين، كما يزعم البعض، وإنما من باب التفرقة والنظرة الدونية، التي ينظر بها المجتمع إلى هذه الجماعة.

وكان اليهودي اليمني يرتدي زي خاص، يتميز به عن بقية السكان، فهو يضع

على رأسه طاقية من قماش صوفي تنفذ من تحت الطاقية "زنارتان" من الشعر على شكل الظفائر واحدة على الصدغ الأيمن والأخرى على الصدغ الأيسر". (مصطفى الشكعة 1985: 83)، وقد اختلفت الآراء حول هاتين "الزنارتين"؛ فمنهم من يرى "أن إرسالهم للزنانير مفروض عليهم منذ عهد يوسف نو نواس "يسف يسار آثار" في الربع الأول من القرن السادس قبل الميلاد تمييزاً لهم عن بقية السكان اليمنيين" (محمد عكاشة 1992: 49)، ونهج غيره من الحكام، نفس نهجه، حتى العصور الإسلامية، ومنهم من يرى بأن إرسال اليهود للزنانير تقليداً دينياً عند المتدينين منهم، يلتزمون به في كل زمان ومكان، إذ أن إرسالها في السنوات الأولى من عمر الطفل، يعد أول خطوة من خطوات تهوده أو دخوله في اليهودية (جمعية ناطوري كارتا 1984: 152)، وهذا يعني أنها مظهر من مظاهر اليهودية، الذي يحرص عليه أولئك المعتزون بيهوديتهم.

والراجح أنه تقليد ديني، يلتزم به اليهود أينما وجدوا، حتى وهم بعيدون عن رقابة السلطة داخل المجتمع، كما أن الآباء يحرصون على أن يلتزم بهذا التقليد الأطفال الصغار، الذين لا يخرجون من المنازل، كما أشار إلى ذلك حاييم حبشوش، أثناء رحلته وتنقله بين القبائل اليمنية (حبشوش 1992: 38).

ويلبس اليهودي "قميصاً طويلاً، ذا لون رمادي أو بني، ويحلق مقدمة رأسه، ويضع على كتفه حراماً أسود، وفي يوم السبت يلبس بدلاً منه حراماً أبيضاً. أما النساء فتلبس الفتيات الصغيرات ملابس ذات ألوان زرقاء أو بيضاء أو سوداء أو حمراء، وعلى رؤوسهن طواقسي قمعية الشكل مشغولة بالخرز أو بأسلاك الفضة" (أحمد فخري 1988: 79). وقد جرت العادة، "أن لا تظهر اليهودية شيئاً من شعرها الذي في مقدمة الرأس بل أنهم يرون في ذلك حراماً وخطأ كبيراً حيث يقولون بأن هذا سلف آباؤهم شريعة وهم لا يغيرون شيئاً مما ورثوه عن الأقدمين وتنازعوا حول هذا الأمر نزاعاً شديداً حتى رفعوا الأمر إلى نقباء القبائل جيرانهم ليحكموا بينهم" (حبشوش 1992: 48).

وإذا كان هذا هو أمر اليهود مع نسائهم، حيث نجدهم في غاية الحرص على الإحتشام فيما ترتديه نسائهم، فإذا بأحد المصادر يعطينا صورة مخالفة لذلك، فيصف النساء اليهوديات، "بأنهن على جانب كبير من الجمال ولكنهن متحللات في أخلاقهن حيث يقمن بمهمة غير كريمة ولا شريفة في بيوت الأمراء الذين يحرصون على إقتنائهن في بيوتهم كجوارِي" (مصطفى الشكعة 1985: 84)، فإذا كان الرجل اليهودي على قدر كبير من الغيرة على نسائه، فهذا يعني أن حكم التعميم، الذي أصدره الكاتب، على النساء اليهوديات، غير دقيق، فقد تكون هناك بعض النساء اليهوديات، ممن ينطبق عليهن وصف الكاتب، وهذا هو الحال في أي مجتمع من المجتمعات، إلا انه لا يعني الكل. أضف إلى ذلك، أن الكاتب قد أطلق الحكم على كل اليهوديات من خلال ما تقوم به الجوارِي، فماذا تملك الجارية، غير تلبية أوامر ورغبات سيدها، وما تقوم به الجارية لا تقوم به الحرة، ويمكن القول أن هذا التعميم غير منطقي وينم عن موقف غير متسامح.

أما النساء المتزوجات، فيختلفن في ملابسهن عن غير المتزوجات، إذ، عادة ما يلبسن جلبابا ذا لون رمادي، وهن لا يعرفن الحجاب. (أحمد فخري 1988: 81). وبذلك، يمكن تمييز اليهود عن المسلمين، فلا يقع المسلم في الخطأ أثناء تعامله معهم، للاعتقاد الشائع بينهم بنجاسة اليهودي، التي من أجلها يحرص المسلم على عدم الاقتراب منه وملامسته، وأيضا حتى يتحاشى إيقاع الأذى باليهودي، وهذه دلالة واضحة على النظرة الدونية الموجهة نحوهم، من قبل المجتمع اليمني، على الرغم مما في الشريعة الإسلامية من بنود واضحة ترسم القاعدة التي تحكم العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب، وأن النجاسة، التي يبررون بها تحاشيهم عن التعامل مع اليهود لا وجود لها، وإنما هي نجاسة مفتعلة، يسعون من ورائها إلى توسيع الهوة وإغلاق قنوات التواصل بينهم وبين اليهود، إلى جانب ما يدعونه من حرص على عدم الإضرار بهم أو جرح مشاعرهم، ويؤكد حقيقة هذه النظرة الدونية موقعهم المتدني في السلم الإجتماعي للمجتمع اليمني.

التركيب الإجتماعي لجماعة اليهود:

تبين عند الحديث عن التركيبة الاجتماعية للمجتمع اليميني، أن اليهود يحتلون أدنى مراتب السلم الاجتماعي، ولما كان اليهود جماعة متميزة عن باقي فئات المجتمع، بل ومغلقة على نفسها، كان لابد من تسليط الضوء على التركيبة الاجتماعية لها، حتى يتبين وبوضوح اختلافها أو اتفاقها مع التركيب الاجتماعي للمجتمع اليميني ككل.

وعلى الرغم من كثرة المصادر المتوفرة لهذه الدراسة، لم يتحدث عن التركيبة الاجتماعية لليهود، سوى مصدر واحد فقط، لزيد حجر (1992: 168)، يقسم فيه المؤلف اليهود إلى طبقتين: جعل الطبقة العليا، وهي طبقة رجال الدين، قائمة بذاتها دون أي تقسيم، وهم يقومون بالشئون الدينية، وحل المشكلات الإدارية التي تتعرض لها جماعة اليهود. أما الطبقة الثانية، فهي الطبقة الدنيا، وتنقسم إلى ثلاث طبقات، هي: طبقة التجار، والتي تمثل الطبقة الأرستقراطية في المجتمع اليهودي، "وهم أصحاب الجاه والنفوذ في المجتمع اليميني عامة، كما أن لهم نشاط واسع في مجال الاقتصاد والتجارة المحلية والمستوردة، ثم تأتي بعدها طبقة أصحاب المهن الحرة وتضم عمال البناء والحدادة والنجارة والصباعة والصباعة والدباغة... الخ، أما الطبقة الثالثة فهي أدنى طبقات المجتمع اليهودي وكانت تعمل في تنظيف المدينة" (زيد حجر 1992: 167).

كما أن المؤلف عندما حاول إبراز التركيبة الاجتماعية لجماعة اليهود، أغفل الأساس، الذي على ضوءه رتب فئات المجتمع، وذلك عندما اهتم بإظهار تأثير ونفوذ الطبقة الثانية، وخاصة الفئة الأولى منها، والتي أوضح بأن نفوذها وتأثيرها يشمل الجماعات اليهودية كلها، بما فيها الطبقة الأولى منها، ولا يقتصر على ذلك فقط، وإنما يمتد إلى كل الأوساط الاجتماعية، في المجتمع اليميني عامة، أما الطبقة الأولى فليس لها تأثير حتى على الجماعة اليهودية، لأنها لو كانت تملك أي نفوذ يذكر، لاهتم به المؤلف ولفت عنايته. إضافة إلى ذلك، فإنه كان من الممكن تقسيم

الجماعة اليهودية إلى أكثر من فئتين، لأن القسم الأول من الفئة الثانية، لا يتناسب دمجها مع القسمين الآخرين في فئة واحدة، لأنه يمتاز عنها، بأنه يمتلك الجاه والنفوذ، أما القسمين الآخرين، وخاصة الأخير منهما، فإنه يحتل أدنى مكانة داخل الجماعة اليهودية.

وعلى الرغم من هذا التقسيم، فإن الفوارق الاجتماعية، التي تحمل معنى الدونية للفئات المتدنية ليست موجودة، كما هو الحال في التركيبة الاجتماعية للمجتمع ككل، فمزاولة المهن أو الحرف، مهما صغرت أو استهجن من قبل المجتمع اليمني، فهي ليست مستهجنة أو محقرة من قبل اليهود (زيد حجر 1992: 168). أما فيما يتعلق بالمكانة الدينية، فليس لها عائد إقتصادي كبير يجعل من الصعب الدخول إليها أو يجعل فئة معينة تحنكرها، لذا فإن رجل الدين الذي حظي بلقب الحاخام وهو لقب ديني يحمل دلالة رفيعة قد يزاول صناعة الأحذية أو صياغة الذهب أو دباغة الجلود فهم لا يرون في مزاولة أي مهنة تعارض مع مكانتهم الدينية أو الاجتماعية داخل جماعتهم كما قد نراه نحن إذا قسناه بالمفهوم العام لدى مجتمعنا" (زيد حجر 1900: 168). إذ يرى البعض أن السبب في زيادة إحتقار المجتمع اليمني لليهود هو أن الكثير منهم يمارسون أعمالا يدوية وحرفية محقرة من وجهة نظر غالبية السكان (قائد الشرجبي 1986: 252).

وجماعات اليهود، التي تمثل أقلية في مختلف أقطار العالم، تختلف عن غيرها من الجماعات، لأنها لا تنتمي إلى جنس واحد، فكل جماعة يرجع أصلها إلى المجتمع الذي تعيش فيه (بفسيف : 27)، وما يعانيه اليهود، كجماعات صغيرة في هذه المجتمعات، هو ممارسات التمييز ضدهم من قبل فئات المجتمع، وهذا جعلها في محاولة مستمرة لكسر قيود العزلة والانفصال عن هذه المجتمعات، حتى تستطيع التخلص من خطر التهديد الخارجي، الصادر عن الجماعات ذات القوة والنفوذ داخل المجتمع، وتتمتع بحقوقها كأقلية لها حق المواطنة، ويؤكد ذلك تصريح "بروتون بيرى BROTON BERY" الحاخام الأمريكي عندما قال: "إننا

نرفض البرنامج الذي يحول اليهود إلى أقلية منعزلة مغلقة ومنطوية على نفسها، إن اليهود مواطنين في الدول التي يعيشون فيها، وقد أصبحت أرض تلك البلاد وطننا لهم، ونحن نريد في العالم المعاصر أن نكون أفراداً أحراراً متكاملين تماماً في المجتمعات التي نعيش فيها، ولا نتميز بشيء ما عن أبنائها إلا من ناحية الدين" (يفسييف : 27).

والحياة نفسها أثبتت أن الجماعات اليهودية، في البلاد المختلفة، ينتمون من الناحية القومية إلى الأمم والأقوام، الذين يعيشون بينهم، فقد تكاملت فيها من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها تعيش معها حياة اجتماعية وثقافية واحدة، تشارك في حياتها ونشاطها، ولا تختلف عنها إلا في بعض العادات والتقاليد والممارسات، التي تترتب على الدين، الذي تؤمن به هذه الجماعات، وتحرص على السير على هداه وتعاليمه، وقد اعترف الرئيس السابق للمنظمة الصهيونية العالمية، في افتتاح المؤتمر الصهيوني الأخير، بأن الشباب، الذي نشأ نشأة يهودية، بدأ يدير ظهره للصهيونية وأيديولوجيتها، ولا يفتح أذنيه لإغراءاتها في الوطن الواحد والأمة الواحدة، التي تلم شملهم وتنتطق بإسمهم، وتجعل منهم كياناً ودولة، مثلهم مثل غيرهم من الشعوب (يفسييف : 27).

العلاقات الاجتماعية:

يتضمن مفهوم العلاقات الاجتماعية دوائر متداخلة فيما بينها، فهي تشمل، على سبيل المثال، المصاهرة والصداقة والجوار وطرق قضاء وقت الفراغ والزيارات المتبادلة... الخ، وينبغي الإشارة هنا إلى أن صور العلاقات الاجتماعية هذه، تتأثر تأثيراً واضحاً بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والفئات الاجتماعية (Jacobson 1973: 50)، فصداقة ومصاهرة الفئات الاجتماعية العليا، غالباً ما تكون فيما بينهم، وكذلك الحال لدى الفئات الدنيا في المجتمع. وكما تبين سابقاً، فإن جماعة اليهود، تحتل أدنى السلم الاجتماعي للمجتمع اليمني، لذا فسوف يتم فيما يلي

عرض علاقة أفراد هذه الفئة ببعضهم من ناحية، وعلاقتهم بباقي فئات المجتمع من ناحية أخرى.

وتشير المصادر إلى أن فئة اليهود تمتاز بأن علاقتها ببعضها، تسودها المحبة والتضامن والتعاون تجاه نواب الدهر، التي تواجههم، ويستدل على ذلك، بذكر إحدى العادات، التي كان يمارسها اليهود في الماضي، "حيث كان يقوم أغلب الأغنياء اليهود بشراء كميات كبيرة من حبوب الطعام في موسم الحصاد، وتخزينها في أحقب صحية في منازلهم حتى يأتي موعد الحصاد القادم، وإذا صادف قلة في المحصول أو نتج ارتفاع في ثمنها لسبب ما، فإن الأغنياء بدورهم يقومون بتوزيع تلك الحبوب في الأسواق وبيعها بثمن الشراء الأول" (زيد حجر 1992: 169).

إضافة إلى ذلك، فإنه كان يوجد لديهم صندوق يتبرع له الأغنياء من أموالهم، يسمى صندوق الأمة، ويشرف على هذا الصندوق أحد حاخاماتهم، وكانت تصرف بعض محتوياته على الفقراء والمحتاجين من جماعة اليهود (زيد حجر 1992: 169).

وقد وصفت علاقة المجتمع اليمني بجماعة اليهود، بأنها "كانت حسنة وطبيعية، وأن إجادة اليهود للغة العربية، هي إحدى المقومات الأساسية لتمتين العلاقات الإنسانية فيما بينهم، إضافة إلى ما عرف عن اليهود من الأمانة والصدق والوفاء بالوعد، وإتقان الصناعة التي يبيعون منتجاتها في الأسواق العامة" (زيد حجر 1992: 179).

وهنا، تقف الباحثة عند وصف علاقة المسلمين باليهود بأنها كانت طبيعية، فكيف تكون هذه العلاقات طبيعية، في وجود المعاملة التمييزية، من قبل فئات المجتمع، كما هو شائع في أوساطه، والتي ما زالت آثارها موجودة حتى الآن، إضافة إلى ذلك، فإن جعل إجادة اللغة العربية من العوامل التي ساعدت على تمتين العلاقات الإجتماعية بين المسلمين واليهود أمر مبالغ فيه، فاليهود لم يجيدوا اللغة العربية ولم يهتموا بتدريسها في مدارسهم الخاصة، وإنما يمكن القول أنهم كانوا

يجيدون اللهجة اليمنية، كوسيلة للتعامل بينهم وبين غيرهم من سكان المجتمع اليمني.

كما أن وصف جماعة اليهود بالوفاء والصدق والأمانة، وهي الصفات التي جعلت المسلمين يولونهم ثقتهم، فيرجع تحليلهم بهذه الصفات إلى ما جبلوا عليه من مكر وخداع، فيجعلون من هذه الفضائل وسيلة يكسبون بها ثقة المسلمين، حتى يستطيعون تنفيذ أغراضهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان المؤلف لم يستطيع التخلص من فكرة مسبقة لديه، كان لها السيطرة على جميع أفكاره وهي أن اليهود لا هدف لهم إلا جمع الأموال والاتصال بالجماعات اليهودية في إسرائيل، والاستعداد للحاق بها، كما سيتضح ذلك عند وصفه لمساكنهم الخاصة وطريقة بنائها.

بيئة اليهود ومساكنهم:

اعتاد الناس في اليمن العيش في أماكن متفرقة، دون التركز في مكان واحد، فهم يعيشون في المدن والأرياف، والسهول والجبال، حيث يجد كل فرد منهم الحياة التي تلائمهم، وكذلك توزع اليهود في مدن اليمن الرئيسية وفي قرأها. وقد حظيت اليمن بتمركز نسبة كبيرة منهم فيها، ويرجع ذلك إلى طبيعة الحرف التي كانوا يشتغلون بها، وحاجة سكان المدن الشديدة لها (علي إبراهيم 1971: 139).

وقد كان "اليهود في الغالب يسكنون في المناطق التي ينتشر فيها المذهب الزيدي حيث كانوا يعاملون فيها بتسامح" (أحمد الصائدي 1983: 18)، مما شجعهم على الإقامة "وكان في صنعاء وحدها نحو سبعة آلاف يهودي" (أحمد فخري 1957: 79)، وقد سكن الباقي منهم في "عدن وإب وبيحان وصعدة وذمار وفي العديد من القرى اليمنية" (محمد عكاشة 1992: 50).

وقد كان اليهود يسكنون في أحياء المسلمين، أوفي قرى تبعد قليلاً عنهم، والحي اليهودي لم يظهر إلى الوجود، كما تشير بعض المصادر إلا عام 1703 بعد حادثة

إجلاء الإمام أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد لليهود، عن الأحياء التي كانوا يعيشون بها، في مدينة صنعاء (محمد الحجري 1361: 42)، ويرجع الدافع وراء هذا الفصل أو العزل بين المسلمين واليهود في السكن إلى "استيلاء المسلمين وتأديبهم من ممارسة اليهود العلنية لشعائرتهم وعاداتهم التي تتناقض مع التعاليم الإسلامية كشراب الخمر الذي يؤدي بالبعض منهم إلى الطعن في الإسلام والمسلمين" (زيد حجر 1992: 158).

والواقع أنه ليس من شعائر اليهود وعاداتهم شرب الخمر، لأن الشريعة اليهودية تحرم عليهم ذلك، وكان المعروف عن يهود الماضي، أنهم كانوا أكثر تديناً والتزاماً بالتعاليم الدينية، ولذا فإن شرب البعض منهم للخمر يعد انحرافاً وخروجاً على التعاليم الدينية، يقوم بفعله المنحرفون منهم، كما يقوم به أمثالهم من المسلمين، ولذا فإن هذا الفعل لا يمثل دافعاً قوياً لإخراج اليهود من مساكنهم وعزلهم عن الحياة العامة، وإنما هو دليل على ما كانت تعانيه هذه الجماعة من أنواع القهر والاضطهاد داخل المجتمع اليمني.

وعندما سمح لهم الإمام المهدي عباس بالعودة إلى صنعاء عام 1774، أمر بإنشاء حي خاص لهم في سهل غربي صنعاء، عرف بقاع اليهود (زيد حجر 1992: 158)، ومن ذلك الوقت، أصبحت العزلة مفروضة عليهم من قبل الحكام، ولم يكونوا مبالين للسكن في أحياء خاصة وبعيدة عن المسلمين (قائد الشرجبي 1986: 250).

ولقد كثرت الموانع التي ينبغي على اليهود التقيد بها، فشملت كثير من أوجه حياتهم، وقد امتدت أيضاً لتشمل ارتفاع السكن ولونه، إذ ينبغي عليهم ألا يتناولوا على المسلمين، فلم يكن يسمح لهم "بتشييد منازلهم أكثر من طابقين" (سيف الدين آل يحيى 1986: 155)، ولم يكن "يسمح لهم بدهن واجهتها باللون الأبيض إلا إفريزاً بسيطاً حول الشبابيك والأبواب" (أحمد فخري 1957: 81)، والقاعدة التي حددت الطابق والطابقين، هي نفسها التي حددت عدم الجواز لليهودي اليمني أن

يركب الجياد، ويجوز له ما دون ذلك حرصاً على سلامتهم، كما كانوا يزعمون (سيف الدين آل يحيى 1986: 155).

وأنه لمن الغريب، "أن يحرص الحكام على حياة اليهودي أكثر من حرصهم على حياة المسلم الذي يسكن في القصور العالية ويستخدم الخيل في تنقلاته، وإذا كانوا حريصين على حياة هؤلاء اليهود، فلماذا يؤجرون اليهود الذين يحترفون مهنة البناء في بناء مساكن للمسلمين تتجاوز الخمسة طوابق، فهذه مبررات ضعيفة، وما الهدف من وراء ذلك إلا التفرقة والفصل بين هذه الجماعة وغيرها من الجماعات الأخرى ذات المكانة العالية داخل المجتمع" (قائد الشرجبي 1986: 252).

ويشير أحد المصادر إلى أن الشائع في مساكن اليهود، عدم العناية بالمباني وخلوها من الزخرفة والزينة، كما كانت تتميز عن غيرها بأنها أكثر التصاقاً ببعضها، كما هو واضح في قاع اليهود بمدينة صنعاء حتى ليخيل للناظر، أنها متداخلة فيما بينها، والسبب في ذلك، هو ضيق مساحة الأرض المحصورة بالسور والأبراج، منذ عشرات السنين (سيف الدين آل يحيى 1986: 155).

أما فيما يتعلق بالأسباب، التي أدت إلى بساطة البناء وخلوه من الزخرفة في مساكن اليهود، فقد اختلف الباحثون فيها، ويمكن تصنيف هذه الأسباب في مجموعات ثلاث: فمنهم من يرى أنها ترجع إلى نية الاستيطان المؤقت لديهم، مستندين في ذلك إلى ما أكدته الأحداث، عندما ترك اليهود اليمن استجابة لدعوة يهود إسرائيل لهم (زيد حجر 1992: 159).

وقد يرجع السبب في تلك البساطة، إلى شدة حرص اليهود على المال، فيكتفون بما يؤدي الغرض، بعيداً عن التكاليف الكبيرة، إلا أن هناك من الكتاب الأجانب، كما أشار إلى ذلك زيد حجر (1992: 160)، يرجعون عدم اهتمام اليهود بزخرفة منازلهم وتعقيد بواباتهم إلى خشيتهم من حسد المسلمين وغيرتهم. كما يرجح بأن تلك البساطة، أمر مفروض عليهم، فإذا كان لا يسمح لهم بطلاء

منازلهم باللون الأبيض، فمن باب أولى أن لا يسمح لهم بزخرفتها وتعقيد بنائها، كما أن هذه البساطة قد ترجع إلى ما تعانيه غالبية هذه الجماعة من فقر وشحة في مصادر الرزق، نتيجة للظروف، التي كانت سائدة في تلك الفترة، والتي كانت تعاني منها كثير من الفئات المتدنية داخل المجتمع بما فيهم اليهود.

ويصف زيد حجر (1992: 159) منازل اليهود بأنها تبدوا للناظرين من حيث التخطيط الهندسي لها، أنها كانت أفقية، وأن منزل اليهودي يقع في مساحة أكبر، بالمقارنة بمنزل المسلم، كما أن مدخل بيت اليهودي يكون صغيراً لا يتجاوز ارتفاعه المتر والنصف، وقليلاً ما يجد الإنسان بيتاً يهودياً له بوابات معقدة البناء أو مقوسة، وقد يرجع السبب في ذلك، إلى عدم حاجتهم إليها، لأنهم لا يمتلكون حيوانات كبيرة كالجمال والخيول، أو قد يرجع إلى كل الأسباب التي ذكرت سابقاً، وهذه البوابة تؤدي إلى حجرة، ولها منفذ يؤدي إلى سلم الطابق الأول، والذي به عدد من الغرف، منها ما يستخدم لتربية الحيوانات، ومنها ما يستخدم كمخزن للحطب، أو كمستودع تجاري لمن يعملون في التجارة، وعادة ما تخصص إحدى غرف الطابق الأول، لصناعة الخمر وتسمى "ديمة العرقي".

وبمعابنة أحد المنازل التي كانت تابعة لليهود، والموجودة في مدينة صنعاء تبين أن الطابق الثاني، وهو الحجرة الشمسية، مطلية بالجص الأبيض، ومحاطة بعدد من الغرف، منها الكبيرة ومنها الصغيرة، ويوجد بداخل الغرفة الواحدة باب يؤدي إلى غرفة أخرى بداخلها، وقد تكون غرفتان، وفي كثير من الحالات تكون هذه الغرف صغيرة جداً، ولها نوافذ صغيرة، وقد تكون معدومة النوافذ، وبسؤال من عايشوا اليهود عن المغزى من صغر هذه النوافذ، تبين أن هذه الغرف كانت تستخدم كمخابيء في حالة الشعور بالخطر.

كما تبين أن هذه الغرف، المحيطة بالحجرة الشمسية، كانت تستخدم لأغراض مختلفة منها غرفة للعبادة وأخرى للخياطة وتدريب الأطفال على التطريز والحياكة، كما قد تستخدم للنوم أيضاً "وليس هناك غرفة من الغرف تخلو من وجود

عدد من الخزائن التي يستخدمونها لحفظ حاجياتهم وأموالهم خوفاً عليها من السرقة، كما توجد غرف لاستقبال الضيوف وقيلولة القات وهي مفروشة بفرش جميل ونظيف" (زيد حجر 1992: 161).

إضافة إلى ذلك، فإن زيد حجر (1992: 162)، يشير إلى أن اليهود كانوا يبنون طابقاً ثالثاً في منازلهم، يتكون من ثلاث غرف صغيرة، تستخدم لنوم الأولاد، عندما يصلون إلى سن يتوجب عليهم فيها فصل الذكور عن الإناث، وتسمى هذه الغرف "الكمة" (زيد حجر 1992: 162).

وهنا نجد أن بناوهم لهذه الغرف في الدور الثالث، دليل على أنه لم يكن هناك تشديد عليهم من قبل السلطة، في الالتزام بالقاعدة، التي لا تسمح لهم بتجاوز الطابقيين في البناء.

إضافة إلى ذلك، فإنه توجد غرفتان خصصتا لخزن الحبوب، كما أن هناك بوابة في جانب من الحجرة الشمسية تؤدي إلى المطبخ ويسمى "الديمة" مجهزة بتتور أو تتورين لطهي الطعام، وهذه الديمة معدة بالبئر لنزع مياه الشرب "أي أنهم يحفرون في المطبخ بئراً يكون مصدراً للمياه التي يشربونها" كما يوجد في المنزل مكان صغير توجد به مطاحن بدائية تسمى الطاحنة والمرهي "لطحن الحبوب التي تستخدم في إعداد الطعام" (زيد حجر 1992: 162).

وفي المنازل، التي تمت معاينتها، في قاع اليهود بصنعاء، لوحظ عدم خلوها من الغرف الكبيرة، التي يطلق عليها اليمينيون (الديوان)، وشأنهم في ذلك شأن غيرهم من سكان المجتمع اليمني، الذين لا يغيب عن أذهانهم، عند التخطيط لمنازلهم، حاجتهم إلى هذه الدواوين في المناسبات الاجتماعية المختلفة، مثل الزواج والولادة والوفاة وغيرها.

المناسبات الاجتماعية:

بعد الحديث عن المناسبات الاجتماعية لأي مجتمع، أو لأية جماعة اجتماعية، أو شريحة أو طبقة اجتماعية، جزءاً من الحديث عن ثقافة المجتمع. ومع ذلك، فإنه

لا بد من الحديث عن جماعة الأقلية في المجتمع، وذلك لما تتمتع به هذه الجماعة من ثقافة خاصة بها، وهو ما يطلق عليه بالخصوصية الثقافية، وإلى جانب هذه الخصوصية الثقافية، تشترك كل فئات وشرائح المجتمع وجماعاته (الأقليات) بالثقافة العامة للمجتمع ككل. وتبرز الخصوصية الثقافية، من خلال ممارسات الأفراد أو الجماعات للمناسبات الاجتماعية (الأفراح والأتراح). وسوف يتبين لنا الخط الفاصل بين الثقافة العامة للمجتمع اليمني والخصوصية الثقافية لليهود، عند الحديث عن بعض هذه المناسبات.

1. الخطبة والزواج

اليهود جماعة دينية، تحكم علاقاتها الاجتماعية نصوص ومراسيم دينية، ويعتبر الزواج أحد هذه العلاقات، التي يظهر فيها التقيد بالنصوص الدينية، ولما كان اليهود يعيشون في وسط إسلامي، فهم محكومين بتشريعات كل من دينهم والدين الإسلامي خاصة فيما يتعلق بالزواج، فلا يجوز لذكورهم الزواج من مسلمات، وهم مازالوا على يهوديتهم، لذا نجد أن الزواج في أوساطهم تحكمه "قواعد أساسية يجب مراعاتها تقوم أساسا على الزواج الداخلي بالنسبة للذكور فلا يتزوجون من خارج هذه الجماعة، ولا تسري هذه القاعدة على النساء اليهوديات" (قائد الشرجبي 1986: 253).

وفيما يخص السن الملائمة للزواج، فقد حددته الشريعة اليهودية، التي تحدث على الزواج المبكر وترى، "أن أفضل سن لزواج الرجل هو بلوغه الثالثة عشرة، وخير سن لزواج الفتاة هو عند بلوغها الثانية عشرة، كما أنه يجوز الزواج قبل هذه السن إذا ظهرت على الشخص علامات البلوغ أما إذا تعدى هذه السن ولم يتزوج فقد استحق اللعنة" (عباس الشامي 1988: 154).

كما أن ميلهم إلى الزواج المبكر، لا يقتصر على أمثالهم للتعاليم الدينية فحسب، بل يرجع إلى تأثرهم بالثقافة العامة للمجتمع، الذي يعيشون فيه، وخاصة في

المناطق الريفية، التي ترى ضرورة الإسراع في الزواج، وخاصة زواج الإناث، لاعتقادهم بأن الأنثى تشيخ في سن مبكرة. كما أن هناك اعتقاد شائع، مفاده أن الزواج المبكر للجنسين، يمنعهم من الخطيئة، ويمنع وجود العلاقات غير الشرعية بين الرجال والنساء في المجتمع، وتعزز الأمية المنتشرة، وتدنى التعليم في هذه الأوساط، هذا الاعتقاد، بحيث تبرز الفكرة التقليدية (الزواج المبكر)، وتجعل الأسر، والشباب على وجه الخصوص، لا يرون لأنفسهم هدفاً آخر غير الزواج، وبناء أسر جديدة.

وهنا نجد أن الشباب اليهودي، الحريص على الالتزام بتعاليم الشريعة اليهودية، يشعر أكثر من غيره من أفراد المجتمع اليمني، بفداحة مشكلة المغالاة في المهور، التي أصبحت من أهم المشكلات التي تعاني منها الأسرة اليهودية في اليمن حيث لا تعطى الفتاة اليهودية إلا لمن يدفع فيها أكبر مبلغ من المال، كما أصبح الهدف من فترة الخطوبة هو عقد المفاوضات حول مبلغ المال الذي سيقدم مهراً للفتاة اليهودية، وقد تطول المفاوضات هذه لعدد من السنين" (عباس الشامي 1988: 156).

وفيما يتعلق بعادة الزواج عند اليهود، فهي "لا تختلف عن غيرهم من سكان اليمن إلا بارتفاع قيمة الشرط ومهر الزواج، إذ أن طالب الزواج يدفع لوالد العروس مائة وخمسون ريالاً فصيلاً ماريًا تريزا على الأقل، وخمسون ريالاً فصيلاً نظير كسوتها" (زيد حجر 1992: 172)، "ويستمر العرس ثمانية أيام في كل منزل من منزلي العائلتين، ولا يختلط الرجال بالنساء في تلك الحفلات بل يبقى كل من الجنسين على حده، ويرقص الرجال وهم يمسون بأيادي بعضهم، وأحياناً يرقصون وهم يحملون شمعة أو منديلاً في اليد ويدورون حول بعضهم، ويكون رقصهم بتحريك الرجلين حركة بطيئة، ثم تزداد في السرعة، والحاضرون يصفقون ويغنون" (أحمد فخري 1988: 81).

وفي إحدى تلك الليالي، يقومون بتخضيب ذراع العريس وأظافره، بمادة حمراء

تشبه الحناء، أما العروسة، فإنهم يصبغون يديها ورجليها، بمادة سوداء تسمى الخضاب أو الشوذر.

"وأثناء وليمة العرس يتناول اليهود بعد الظهر القات في غرفة كبيرة مجهزة بالفراش العربي، ويتخلل مضغ القات تعاطي شرب المياه المبخرة الباردة، وهذا المجلس لا يختلف عن مجالس القات الموجودة في الوقت الحاضر" (زيد حجر 1992: 173).

وعند عقد الزواج "يجتمع مجلس من كبار القوم، ويتم العقد بمباركة الحاخام، وشهادة شاهدين من الحضور على العقد، ثم تتلى فيه التعاليم الدينية والأناشيد الخاصة بهذه المناسبة، وذلك حتى يتأكد هذا الزواج الشرعي، ويسير حسب التعاليم الشرعية والتقاليد اليهودية التي يحرصون عليها" (عباس الشامي 1988: 156).
وما أن تصبح المرأة حليمة الرجل، فإن عليها واجبات تجاه زوجها وأطفالها، وأول هذه الواجبات هو قيامها بالعمل داخل المنزل، حتى وإن توفر فيه من يقومون بخدمتها لكي تقضي على البطالة التي تعتبر من أهم الأمور التي تؤدي إلى ظهور الفساد" (عباس الشامي 1988: 156).

كما أن من واجب الزوجة اليهودية، توفير جو من الحب والحنان والأمن لأطفالها، إلى جانب إشباع حاجاتهم الفسيولوجية. وتتعاظم مسؤوليتها تجاه بناتها على وجه الخصوص، فهي تقوم بتعليمهن كل ما يتعلق بشئون المنزل، وكذلك ما يخص علاقتهن بأزواجهن مستقبلاً، بحيث تجعل منهن زوجات فاضلات ملتزمات بكل ما تفرضه عليهن التعاليم اليهودية (جمعية ناطوري كارتا 1984 : 153).

أما بالنسبة لتعدد الزوجات، فهو من الأمور الشائعة عند يهود اليمن، حيث توجد نسبة عالية من الرجال المتزوجون يبحثون في منتصف أعمارهم عن زواج جديد خاصة في أوساط الفئة اليهودية الميسورة" (زيد حجر 1992: 173). وليس في تورا النبي موسى، عليه السلام، ما يمنع اليهودي من الزواج من أكثر من امرأة يهودية واحدة، ولذلك فإن من حق اليهودي أن يتزوج ما شاء له من النساء،

شريطة أن لا يتعدى التاسعة والتسعين، وحق الزواج من مائة امرأة قاصر على ملك إسرائيل المزعوم فقط (سيف الدين آل يحيى 1986: 157).

وتختلف التشريعات فيما بينها، من حيث النظرة إلى جواز الزواج من الأقارب، ففي التشريع اليهودي، أو الثقافة الدينية اليهودية، نجد سماح "عادات وتقاليد المجتمع اليهودي للرجل بالزواج من ابنة أخيه أو ابنة أخته" (زيد حجر 1992: 172)، وهنا نجد الباحث يرجع إباحة الزواج من ابنة الأخ أو الأخت إلى العادات والتقاليد، وليس إلى التشريع، مع أن أمور الحلال والحرام يشرعها الدين وليس المجتمع.

والأخوة من الرضاعة عند اليهود، ليست من الأسباب، التي تعيق أو تبطل الزواج، فهم "لا يحرمون الزواج بسبب الرضاعة، وتحرم الشريعة اليهودية الزواج بالزوجة السابقة للعم أو الأخ إذا أنجبت منه، أما إذا لم تنجب منه فيفضل أن تتزوج بأخيه، وعندما تنجب له ولد يسمياه باسم الأخ المتوفي حتى لا يحى اسمه من إسرائيل، وإذا رفض الأخ أن يتزوج بزوجة أخيه المتوفي، أي أنه لم يرغب في تخليد اسمه، فتقوم زوجة أخيه بالتشهير به أمام جمهور الناس وتبصق في وجهه، وتخلع نعله من رجله وهي تصرخ أمام الحضور قائلة "هكذا يفعل بالرجل الذي لا يبني بيت أخيه" ثم تصبح بعد ذلك من الأسر التي تسمى "بيت مخلوع النعل" (عباس الشامي 1988: 156)..

ويعتقد أنه ما دامت الشريعة اليهودية، تلزم الأخ بتخليد ذكر أخيه في الدنيا، عن طريق الزواج بأرملته، التي لم تنجب منه، فإنه كان على الباحث أن لا يستخدم كلمة (يفضل) لأنها لا تحمل معنى الإلزام.

أما بالنسبة للطلاق "فمن حق الرجل اليهودي أن يطلق زوجته إن أراد، وفي هذه الحالة ليس للزوجة إلا مؤخر الصداق المتفق عليه وكذلك من حقه أن يراجعها قبل أن تتزوج بغيره، فإذا تزوجت بغيره فإنها تحرم عليه إلى الأبد حتى وإن طلقت من زوجها الثاني" (عباس الشامي 1988: 154).

2. الولادة:

هناك علاقة قوية بين المرأة والنجاسة عند اليهود، وتزداد هذه العلاقة بالولادة، فالمرأة الواضعة تنظف في نجاستها ولا تخرج منها إلا بعد تقديم قربان، فالمرأة التي تلد ذكرا أو أنثى تبقى في نجاستها-أي في دمها- حوالي ثمانية أيام كأيام الطمث ثم تبقى قيد الطهارة ثلاثة وثلاثين يوما لا تذهب إلى الكنيس ولا تلمس الكتاب المقدس حتى تحقق طهرها، أما إذا كان المولود أنثى فتظل نجسة-في دمها- سبعة أيام كعدة الطمث، ثم تبقى ستة وستين يوما بعيدة عن المقدسات، وعندما تكمل العدة تقدم القرابين إلى الكاهن، وهي عبارة عن خروف وفرخ من الحمام، وينظر في هذا حالة المرأة إذا كانت غنية أو فقيرة" (زيد حجر 1992: 173)، ولم يوضح لنا الكاتب، السبب في زيادة عدة المرأة، التي تلد أنثى عن المرأة التي تلد ذكرا، والأرجح أن هذه التفرقة، ترجع إلى نظرتهم للمرأة ومكانتها المتدنية داخل جماعتهم.

3. الوفاة:

لا تختلف مراسيم الوفاة كثيرا بين اليهود والمسلمين اليمينيين، ويمكن أن يعود عدم الاختلاف الكبير هذا إلى وحدة الثقافة ووحدة مصدر الديانتين اليهودية والإسلام، فعندما يدنوا الأجل يسارع الأهل "إلى توجيه المريض نحو بيت المقدس "القدس" وبعد أن تصعد روحه إلى بارئها يغسل ويكفن ويطيّب، ثم يحمله أقرباؤه وأصدقاؤه وعلى رأسهم الحاخام وبعض رجال الدين لتشيع جثمانه إلى مثواه الأخير، ثم يستقبل أهل الميت المعزين من الرجال والنساء، ويتخلل هذه الاجتماعات التواشيح الدينية، والحكايات الطريفة، والنكت المسلية بغرض إخراج أهل الميت من جو الحزن والألم الذي حل بهم" (زيد حجر 1992: 174).

وهناك فرق في مراسيم الجنازة بين الرجل والمرأة، حيث أنه "من عادات اليهود بعد تكفين الميتة وضع حلية على رأسها المغطى بالقرقوش وتسمى هذه

الحلية المقصبة بالذهب والفضة "التزجة" (زيد حجر 1992: 174). وعند خروج جنازة اليهودي من المنزل، يسود عويل النساء ولطم خدودهن حسرة وألماً على الفقيد الراحل، ويستمر هذا الندب، أثناء وبعد تشييع الجنازة، كما أن اليهود لا يميزون بين قبر الرجل وقبر المرأة. وتقضي عاداتهم عدم تقدم الأطفال أمام الجنازة، بغرض التهليل والدعاء (زيد حجر 1992: 174).

الفصل الرابع الأوضاع الاقتصادية

سيتم في هذا الجزء من الدراسة التعرض للأوضاع الاقتصادية لليهود، ليس بالمعنى الأكاديمي للكلمة، وإنما عرض الأشكال الاقتصادية في حياتهم اليومية، كالملكية، وأنواعها، وما يحق لهم تملكه من غيره، ثم التعرض لبعض أنشطتهم في المجالات المختلفة؛ كالتجارة على سبيل المثال، وتصنيف التجار والبضائع التي يتاجرون بها، ودورهم في مجال الاستيراد والتصدير، ثم السوق الخاصة بهم، وشهرتهم التجارية، وعلاقة التجار بالسلطة الحاكمة، ودور المرأة في النشاط التجاري، وموقفهم من تجارة السلع المحظورة.

أما في مجال الصناعة، فيتم التعرض للصناعات، التي برع فيها اليهود واحتكروا صناعتها، وحاجة المجتمع اليمني إلى تلك الخبرات والمهارات، التي امتلكوها، ثم تقسيم العمل بحسب الجنس في مجال الصناعة والمهن الأخرى، ثم نتعرض للحرف والمهن، التي يزاولونها من حيث تقسيمها إلى مهن رفيعة وأخرى وضعيفة، وأخيراً الضرائب ومقدارها مقارنة بما يدفعه المسلمون، والجزية ومقدارها، وموقف السلطة منها.

الملكية:

مفهوم الملكية مفهوم واسع، يشمل كل من الملكية العامة والملكية الخاصة، "فالملكية العامة يقصد بها تخصيص المال للمنفعة العامة وتشمل الملكية الشائعة كالشوارع والأنهار والمصايد ودور العبادة التي يتمتع أفراد جماعة معينة بحق متساوي في استخدامها والانتفاع بها، وتشمل أيضاً أراضي الحمى، وهي الأرض الموات المباحة يحميها الحاكم للمصلحة العامة، كما تشمل المعادن الموجودة في باطن الأرض" (حامد إسماعيل 1988: 93).

أما الملكية الخاصة، "فهي تلك التي ينفرد بالإنتماع بها فرد معين على وجه التخصيص والتعيين" أو هي حق فردي تراعى فيه مصلحة الجماعة من جهة كما يراعى فيه كذلك حسن تصرف الفرد فيما استخلف الله عليه من ملكه" (حامد إسماعيل 1988: 98).

ولم توضح الأدبيات المجموعة، حول هذا الموضوع، بالتفاصيل ما يحق لليهود تملكه، وما كان بإمكانهم تملكه، بل ركزت اهتمامها على حقهم في ملكية العقارات الثابتة كالأراضي الزراعية والمنازل والمحلات التجارية. وقد اختلفت المصادر حول هذا الحق، فمنها ما يشير إلى أنهم كانوا محرومين من حق التملك للأرض الزراعية وإدارتها، ومنها ما يثبت ذلك، فهذا هو حاييم حبشوش يؤكد أنه وجد في رحلته، يهود قبيلة أرخب يمتلكون أراضي زراعية، يقومون بفلاحتها (حبشوش 1992: 46)، ويشارك أحمد فخري حبشوش الرأي، وهو يصف حياتهم الاجتماعية، بأنه كان يسمح لليهود في اليمن، باقتناء المنازل وفتح الدكاكين للتجارة، وشراء أي عقار في أي منطقة يريدونها (أحمد فخري 1988: 79).

والثابت أنه كان يحق لليهود تملك الأراضي الزراعية في اليمن قبل الإسلام، واستمر إلى ما بعد الإسلام، حتى قيام الدولة الزيدية في اليمن عام 898م، حين أمرهم الإمام الهادي الرسي، بإرجاع الأراضي التي اشتروها إلى المسلمين أصحابها، ولا تترك في ملكيتهم إلا الأراضي، التي ثبت تملكهم لها قبل الإسلام (علي زيد 1985: 98).

وتشير المصادر إلى أن اليهود لعبوا دوراً كبيراً في حياة البلاد الإقتصادية، حيث كانت حريتهم مكفولة، وفي أيديهم كثير من فروع التجارة والصناعة، وزاولوا مهناً مختلفة، تجاوزوا فيها القاعدة المتعارف عليها، والتي تقول بأن أفراد الفئات المتدنية داخل المجتمع، لا يسمح لهم بأن يمتهنوا المهنة، التي يزاولها أفراد الفئات العليا، ولكنهم تجاوزوا كل ذلك فسيطروا على معظم مرافق البلاد

التجارة:

يختلف العمل بالتجارة، بحسب رأس المال المستخدم للتجار، ونوع المادة المتاجر فيها، وتقسّم الأدبيات التجار اليهود في اليمن، إلى ثلاث درجات: "كبار التجار والذين بلغوا درجة عالية من الثراء، ومنهم صغار التجار وهم الغالبية، ومنهم من كان يعمل بالتجارة المتنقلة بين القرى (قائد الشرجبي 1986: 254). أضف إلى ذلك، فإن التجارة نوعان: النوع الأول، داخلي، يقوم بتصريف المواد المحلية بدرجة أولى. والنوع الثاني، هو التجارة الخارجية، التي تقوم على الاستيراد والتصدير، من وإلى خارج المجتمع، واليهود كانوا يتاجرون في جميع منتجات الصناعة المحلية من حلي ومنسوجات وخناجر وأقمشة وصابون وغيرها، كما كانوا يتاجرون في الأقمشة الأجنبية التي يستوردونها من الخارج، وقد كانت هناك حفنة صغيرة من اليهود في اليمن يسيطرون على دفة التجارة بالتعاون مع التجار الكبار من يهود عدن" (سيف الدين آل يحيى 1986: 142)، حيث يستغلون ذلك الموقع الممتاز لمدينة عدن في إستيراد وتصدير تجارتهم.

ويقال أن الإمام يحيى كان شريكاً لهؤلاء اليهود في متاجرهم، كما وصف ذلك مصطفى الشكعة (1985: 83)، على لسان أحد الجنود المصريين، وهو يتحدث عن مغامرته في مجاهل اليمن، كما كانت تربط الإمام بهم صلاة صداقة وود، وكان يعاملهم معاملة حسنة، وهذا ما جعل البعض منهم يبلغ درجة عالية من الثراء بسبب تلك المكانة، التي حازها لدى السلطة الحاكمة، فأعطته قدراً أكبر في المعاملات التجارية.

والوقائع التاريخية، التي أوردتها الأدبيات، تجزم بعدم صحة ما أشارت إليه بعض المصادر، من تساهل الإمام يحيى معهم، ومشاركتهم في تجارتهم، لأن حرصه على توفير الحماية لهم، كان من باب التزامه بتنفيذ تعاليم الإسلام، الذي

يفرض حمايتهم ورعايتهم على الحكام المسلمين، مقابل ما يدفعونه من جزية، ولا يعني أنه كان متساهلاً معهم، "وهو الذي رفض مقابلة نائبيهم عندما حضر لتهنئته نيابة عن جماعته" (Frank : 268)، وهو أيضاً، الذي فرض ممارسات تمييزية ضدهم، منها: "عدم ملامستهم أو مصافحتهم للمسلمين" (Frank : 168)، لاعتقاده بنجاستهم.

كما أن ما ذكر عن امتياز يهود اليمن عن غيرهم من السكان بالنشاط التجاري والفكري-الذي سيتضح عند تناول الأوضاع الفكرية- في تلك الفترة التاريخية، فهذه الإشارة لا تخلو من تأثير واضح بالكتابات الاجتماعية الغربية، وعلى وجه الخصوص الأمريكية منها، والتي تشير إلى أن هذا التفوق يرد في الأساس إلى القيم والاتجاهات، التي تميز هذه الفئة عن غيرها من باقي الفئات الإنسانية.

وقد أشار ستيرج STEINBERG (1981: 83) إلى أن الحيثية، التي استندت عليها هذه الكتابات لا تستقيم، أو لا تصمد أمام التحليل الاجتماعي، فهي قد افترضت -أي الكتابات- أن المهاجرين قد بدأوا بداية واحدة، وتناست أن مراكز الهجرة الأولى تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها، مما يترك أثراً واضحاً على قيم واتجاهات الأفراد، والذي يتضح بجلاء في موطن الهجرة، فالمهاجرون لا يبدأون بداية واحدة، وعليه يظهر تمايزهم عن بعضهم البعض.

وقد تميز نشاط اليهود التجاري، بالانفصال أو التباعد المكاني عن المسلمين، إذ يمتلكون محلات تجارية في الشوارع والأحياء الخاصة بهم، "حيث توجد في شوارعهم وأزقتهم الضيقة دكاكين صغيرة التي هي جزء من الطابق السفلي لمنزلهم، وتباع في هذه الدكاكين أنواع مختلفة من البضائع المحلية والمستوردة، وفي أسواقهم الخاصة التي أنشأوها بعيداً عن أسواق المسلمين تباع جميع أصناف الحبوب والفواكه، التي تمثل ناتج البساتين والقرى المجاورة لهم، واللذين يزرع فيهما أجود أنواع الليمون والرمان وغيره، كما تباع في هذه الأسواق البازلا المحمص "العتر" وكذلك الفول المحمص "القلي" والقرع الذي يحسن اليهود

تحميصه عن غيرهم، وهذه الأسواق لا يقتصر روادها على اليهود فقط بل يرتادها المسلمون لشراء ما يلزمهم من بضائع اليهود" (زيد حجر 1992: 162).

إضافة إلى ذلك، فقد كان لليهود محلات تجارية في أسواق ومناطق المسلمين، "وقد كان الصبيري من أشهر التجار في صنعاء، له متجر كبير وشهير في منطقة "بئر العزب" في ساحة شرارة، وكان هذا المتجر متخصص في بيع أجود أنواع الأقمشة الأجنبية" (سيف الدين آل يحيى 1986: 154).

ولم يقتصر طموح اليهود على التجارة المدنية القائمة على المواد الاستهلاكية والكمالية، بل لقد إمتد إلى تجارة الأسلحة "فقد حصل الصبيري على موافقة الإمام يحيى لاستيراد نماذج من الأسلحة الخفيفة من ألمانيا وإيطاليا لتسليح الجيش اليمني بها، ولكن الإمام خيب أحلام الصبيري في آخر الشوط، وظلت نماذج بعض تلك الأسلحة تدق في كبد الصبيري حتى رحل إلى أرض الميعاد المزعومة عام 1949/48م" (سيف الدين آل يحيى 1986: 154).

وهذا دليل آخر، ينفي صحة القول بمشاركة الإمام يحيى لليهود في متاجرهم، وإلا لما أوقع هذا التاجر الكبير في هذا المأزق، حين سد أمامه طريق تصريف بضاعته، حين رفض تسليح جيشه بها كما هو مفهوم من سياق الحديث، كما أنه يقضي على تلك المبالغة في تساهل الإمام مع اليهود، والتي تشيع في كثير من الكتابات العربية واليمنية بوجه خاص.

ولم تكن المرأة اليهودية غائبة في هذا الخضم التجاري، فقد كان لها دور فاعل فيه، حيث كانت تقوم بمساعدة زوجها في الأعمال التجارية، من بيع وشراء، وذلك بعد الانتهاء من واجباتها المنزلية التي تأتي في مقدمة الواجبات الموكلة إليها، بإلزام من الشريعة اليهودية (حبشوش 1992: 48).

ولم تقتصر تجارتهم على المواد المسموح بها في المجتمع اليمني، بل لقد تجاوزت ذلك إلى غير المسموح أو المحرم "فقد كانوا يتاجرون في الخمر وهي من التجارة المحظور عليهم بيعها للمسلمين، وإنما يتبادلونها داخل أحيائهم الخاصة

ولا يبيعون منها للأجانب من المسيحيين الذين تواجدوا في صنعاء في ذلك الوقت، إلا بعقود وتصريحات رسمية من العامل "المحافظ" موجهة إلى عاقل-أي مختار- اليهود، وهذا بدوره يوجه الطلب إلى من يبيع الخمر ليقوم بتجهيز صاحب الطلب بناء على تلك الموافقة الرسمية" (سيف الدين آل يحيى 1986: 156).

الصناعة:

إن الحديث عن الصناعة، لا يعني الصناعة الحديثة والمتطورة، بقدر ما يعني تلك الصناعات اليدوية البسيطة، التي احتكر اليهود الكثير منها، ومن أهم هذه الصناعات؛ صناعة الخزف والتطريز وحياسة الملابس، وصناعة الأحذية وترقيعها، إضافة إلى صناعة بعض ذخائر الأسلحة الخفيفة، والفرش المنزلية على اختلافها، وأظهروا براعة فائقة في كل تلك الصناعات، وخاصة في صياغة الحلبي الدقيقة من الذهب والفضة، وهي من الصناعات المحترمة، التي تعود بالربح على القائمين بها، وكانت تغطي الإنتاج المحلي، حيث كانوا يقايضون بمنتجاتهم في مقابل ناتج المحصول الزراعي (علي إبراهيم 1971: 142).

ومن الصناعات التي برع فيها اليهود، "صناعة الجنابي (الخناجر اليمينية)، التي كان محرم عليهم حملها واستخدامها، وذلك لندني منزلتهم الاجتماعية الوضعية" (سيف الدين آل يحيى 1986: 153). "واستخدموا شحوم الأبقار والأغنام في صناعة الصابون المحلي، المسمى بالصابون العربي، وكانوا يحتكرون صناعته في كل مناطق اليمن" (زيد حجر 1992: 177)، إلى جانب اختكارهم لصناعة الخمر المحرمة، وتبادلها فيما بينهم، كما أن أفخم العقود الجبسية، في قصور الإمام يحيى وأولاده وسادة رجال دولته، هي من صنع يهود اليمن (سيف الدين آل يحيى 1986: 155).

وتشير المصادر إلى "أن اليهود كانوا متفوقين في جانب الصناعات اليدوية على سكان البلاد من المسلمين، بحيث أصبح المجتمع اليمني في حاجة ماسة إلى

وجودهم، ويؤكد ذلك ما نشرته الوكالة اليهودية عام 1947م في تقريرها عن أوضاع يهود البلاد الشرقية بأن الحكومة اليمنية قد أنشأت مصانع النسيج والصابون وغيرها من الصناعات، وأمرت اليهود بأن يقوموا بتعليم هذه الصناعات التي يجيدونها لسكان المجتمع اليمني، حتى يحلون محلهم، وحتى لا تختفي هذه المهارات إذا ما ترك اليهود البلاد" (علي إبراهيم 1971: 142).

وتقسيم العمل في مجال الصناعة بين النساء والرجال كان حاضراً ومشهوداً، فإذا كان الرجال يقومون بمختلف الصناعات والأعمال التي ذكرت سابقاً، فإن النساء يقمن ببعض الصناعات التي تتناسب مع طبيعتهن، مثل صناعة المنسوجات وصناعة الأغطي والمناسف والحصير، من سعف النخيل وغيره من المواد التي تستخدم في هذه الصناعات (حبشوش 1992: 40)، كما كن يعملن في كثير من الأعمال، بما فيها "الخدمة في بيوت الموسرين وبيوت الأجانب في اليمن ممن كانت لهم عوائل" (سيف الدين آل يحيى 1986: 153).

الحرف والمهن:

وتصنف الحرف والمهن، التي كان يعمل بها اليهود، إلى مهن رفيعة ومهن وضعية، فأصحاب المهن الرفيعة، كانوا يعملون أطباء تقليديين وبنائين ومشرفي بناء وحدادين ونجارين (قائد الشرجبي 1986: 254)، واحترف البعض منهم دباغة الجلود والخياطة والتطريز (زيد حجر 1992: 168).

ومنهم من كان يقوم بالأعمال أو المهن الوضعية "التي يأنف القيام بها غيرهم من سكان المجتمع اليمني مثل تنظيف المراحيض، وجمع القمامات المتركمة في الشوارع والتي قد يؤدي تراكمها إلى إلحاق الضرر بالسكان (سيف الدين آل يحيى 1986: 153)، فعلى سبيل المثال، "عندما سقط حماراً هزيلاً تحت حملة الثقيل فاضطر صاحبه إلى تركه ميتاً على قارعة الطريق لم يتقدم أحد من المواطنين لإزاحة الحمار الميت عن طريق المارة، وفي اليوم التالي انتشرت رائحة الحمار

في كل مكان، فضايق الناس ذرعا بهذه الرائحة القاتلة، فشكوا الأمر إلى عامل "محافظة" صنعاء، وكلهم ثقة بأنه لن يرد طلبهم ولن يخيب آمالهم طالما كان الأمر متعلق بصحة سكان المنطقة، ولكن العامل ردهم خائبين حين إعتذر لهم قائلا "لا أمل في إزاحة الحمار عن طريق المسلمين في هذا اليوم" فلما سألوه عن السبب، قال أنسيتم يا معشر المسلمين أن اليوم هو السبت؟" فما كان من هؤلاء الناس إلا أن صبوا غضبهم وسخطهم على يهود صنعاء جميعا دون تفریق ولا تمييز بين تجار اليهود وبين منظفي المراحيض" (سيف الدين آل يحيى 1986: 153).

كما برع يهود صنعاء، دون غيرهم، في غسل الملابس الأجنبية وكيها بشكل جيد، إضافة إلى ما عرف عنهم، من مواعيد دقيقة في تسليم هذه الملابس إلى أصحابها، كما أشار إلى ذلك سيف الدين آل يحيى (1986: 154)، الذي تعامل معهم فترة طويلة من الزمن، فخير طباعهم وحسن تعاملهم، وقد كانوا يورثون هذه المهن لأبنائهم، كما يورثونهم بقية ممتلكاتهم (فاند الشرجبي 1986: 253).

وهؤلاء اليهود، الذين تنوعت أعمالهم وأنشطتهم الاقتصادية، سواء كانت أعمالاً وصناعات رفيعة أو وضعية، مطالبون بدفع ضريبة للدولة، إلى جانب الجزية، التي فرضتها عليهم الشريعة الإسلامية.

الضرائب والجزية:

تشكل الضرائب إحدى إيرادات المجتمع، الذي يوظفها بدوره، في توفير الخدمات لأفراده، وفيما يتعلق بالضريبة، في هذا المقام، فهناك نوعان من الضرائب: النوع الأول، يعود لليهود أنفسهم. والنوع الثاني، يعود للمجتمع. فبالنسبة للضرائب التي تعود لجماعة اليهود، فقد كانت تعتمد في دخلها على ضريبة الملح وتسمى "Gabella" وتصرف على أعمال الخير (علي إبراهيم 1971: 140).

أما بالنسبة للنوع، الذي يعود على المجتمع، فقد كان اليهود يدفعون ضرائب أقل

بكثير مما يدفعه باقي السكان من المسلمين، خوفاً من اتهام الموظفين بأنهم يستضعفون اليهود، وهنا يفيد أحمد فخري (1988: 82)، "بأن اليهودي البالغ لم يكن يدفع في السنة إلا ريالاً إلا نصف ثمن "الريال 40 بقشة" أما من كان يمتلك من 16-1600 ريال فإنه يدفع عنها ريالين إلا نصف ثمن، ومن كان يمتلك أكثر من 1600 ريال، فإنه يدفع أربعة ريالات إلا ربع، وهذا أكبر مبلغ للضريبة يمكن أن يدفعه يهودي في السنة مهما امتلك من تجارة ومن عقارات".

إضافة إلى ذلك، فإن يهود اليمن كانوا يدفعون الجزية مقابل حمايتهم والدفاع عنهم، وإعفائهم بذلك من الخدمة في الجيش (سيف الدين آل يحيى 1986: 154)، وهذا المبلغ الذي يدفعه اليهود في اليمن، كان أقل مما قرر أن يدفعه الذميون في بلاد الشام والعراق، وذلك مراعاة لظروفهم الاقتصادية، لأن جميع النصوص والتعليمات الإسلامية توضح أشد الوضوح أن أهل الذمة لا يظلمون ولا يؤذون، ولا يكلفون فوق طاقتهم، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق" (محمد عكاشة 1992: 46).

وقد أطلق الإسلام تسمية أهل الذمة على أولئك، الذين تقرر عليهم دفع الجزية، حتى يتذكر المسلمون، وعلى رأسهم الحكام، أن هؤلاء في ذمتهم، وفي عهدهم، فلا يتعمدون ظلمهم (محمد عكاشة 1992: 47).

ويقوم "عمال الدولة" أي المحافظون بتعداد الذكور من اليهود وتقدير ثروة كل منهم ثم فرض الجزية عليهم، بالنسب التالية: ثلاث ريالات في السنة على الأغنياء، وريالان في السنة على متوسطي الحال، وريال ونصف في السنة على الفقير" (سيف الدين آل يحيى 1986: 154)، ومن لا يملك شيئاً، فلا شيء عليه (محمد عكاشة 1992: 43-71).

ويلاحظ، هنا، أن هذه النسب المحددة، نسب ضئيلة، إذا ما قورنت بالرعاية والحماية، التي توليها الدولة لجماعة اليهود، ومقارنة بما يقدمه الفرد المسلم من زكاة وضرائب، إلى جانب قيامه بالخدمة في الجيش.

وتشير المصادر إلى أن أوضاع اليهود الاقتصادية، بشكل عام، جيدة مقارنة بغيرهم من الجماعات الأخرى، ذات المكانة المتدنية، مثل العبيد والأخدام، بل أنهم أصبحوا يمتلكون المال والثروة، وغيرهم من القبائل اليمنية، يعانون من الفقر وشدة الحاجة، فجعلهم ذلك عرضة للنهب والسلب من قبل هذه القبائل، رغم الحماية، التي يولّونها إياها رؤساء القبائل وكبارها مقابل ما يأخذونه منهم من جزية، وذلك قبل قيام الدولة العثمانية، ومن بعدها حكومة الإمام، الذي تولى بعد ذلك رعايتهم وحمايتهم، شريطة أن يدفعوا الجزية، التي أقرها الدين الإسلامي الحنيف (أمين الريحاني : 187).

الفصل الخامس الأوضاع السياسية

سنحاول في هذا الجانب، تسليط الضوء على الحياة السياسية، التي عاشها اليهود في اليمن، وكيفية إدارتهم لشئونهم الداخلية، وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة، إلى جانب قدرتهم على التعايش السلمي مع المسلمين، في ظل ممارساتهم الدينية، التي تختلف كثيرا عما هو سائد في المجتمع اليمني المسلم.

وهنا، لا بد من الدخول في تفاصيل هذه الحياة، حيث نعرض للكيفية، التي يتم بها اختيارهم لممثليهم، لدى السلطة الحاكمة، والصلاحيات، التي يتمتع بها هؤلاء الممثلين. ثم نتناول جانب التفاضل وفض النزاعات داخل الجماعة اليهودية، وموقف رجال الدين من حل القضايا والمشكلات، التي تواجه أفراد جماعتهم.

وبعد ذلك، نعرض لبقية الحقوق السياسية، التي كان يتمتع بها اليهود؛ مثل حقهم في التنقل والهجرة، سواء إلى فلسطين أو إلى أي قطر آخر، ثم حقهم في تولي الوظائف والمناصب العامة.

والواضح من خلال الأدبيات المجموعة، حول هذا الموضوع، أن الحياة السياسية لجماعة اليهود، في الماضي، لا زال الغموض يحيط بها من جوانب كثيرة، حيث لم تعطينا هذه المصادر، سوى شذرات بسيطة تبين، "أنه بالرغم من تعرضهم لنوع من الاضطهاد من قبل بعض أصحاب المذاهب الإسلامية المتشددة بسبب ممارستهم الدينية، لأن اليمن كانت تعاني في فترة من الفترات من الصراعات المذهبية التي أدت إلى إنقسامها إلى مجموعة من التيارات، إلا أنهم كانوا يتمتعون بقدر من الحماية، وحرية العمل والاستقلال الذاتي في إدارة شئونهم الداخلية وخاصة في ظل السلطة الإمامية" (قائد الشرجبي 1986: 249). وتجدر الإشارة إلى أن اضطهاد اليهود كان يتم على يد بعض المسلمين، دون ذكر

المذاهب المتشددة.

وكانت حالة الأمان والطمأنينة، التي عاشها اليهود في اليمن، تجسيدا لفكرة التعايش السلمي بينهم وبين المسلمين، فقد تركت لهم القواعد الإسلامية، إدارة شئونهم الخاصة، يديرونها في ضوء عقيدتهم وثقافتهم، التي هي انعكاس لمبادئ وتعاليم دينهم، ولذلك فقد عهدت الحكومة اليمنية إلى رؤسائهم الدينيين، إدارة شئون جماعتهم، ويكونون هم المسؤولين أمام الحكام والولاة المسلمين، وعلى هذا فقد مارست الجماعة اليهودية في اليمن، أحوالها الشخصية بحرية تامة (محمد عكاشة 1992: 49).

وهناك من المصادر، ما يشير إلى بعض التفاصيل عن إدارة اليهود لشئونهم الداخلية، وفقا لممارسات ديمقراطية حرة، تعطيهم الحق في اختيار من يمثلهم لدى السلطة الحاكمة، حيث "ينتخبون اثنين من بينهم، الأول يسمى "Nasi" وهو رجل من أصحاب الثروة والعلم، والآخر، يسمى "Mori" ويقوم بعدة مهام، حيث يجمع بين مهام الحاكم والقاضي والمعلم، وجامع الضرائب". (علي إبراهيم 1971: 140) وهذا يناقض الرأي الأول، الذي أورده عكاشة، والقائل أن ممثل جماعة اليهود كان يتم اختياره من قبل السلطة الحاكمة، من بين رجال الدين، ليكون ممثلا لجماعته أمامها.

وعلى ما يبدو، فإن الرأي الأول هو الأرجح، لأن الحكومة، التي تمارس مبدأ الشورى في نظام حكمها، لا تقبل من جماعة مستضعفة، تعيش في ظل حمايتها، أن تفرض عليها شخصا يمثلها، قد لا تراه أهلا لأن يقف أمامها ويحضر مجلسها. وقد قامت الدولة المتوكلية بتأسيس جهازا إداريا وقضائيا يرأسه القاضي لطف الزبيرى" (نزيه العظم 1355: 292)، فكانت مهمة هذا الجهاز الرئيسية "هي النظر في مشاكل اليهود وفض النزاعات التي قد تنشأ بينهم إلا أن اليهود كانوا يفضلون حل نزاعاتهم وقضاياهم فيما بينهم بمساعدة رجال الدين منهم، الذين كانوا يلعبون دورا كبيرا في حل مشاكل جماعتهم، وتسيير أمورهم بأنفسهم دون اللجوء إلى

الجهاز الإداري والقضائي للدولة، وإذا حاول أحدهم اللجوء إلى الحكومة لفصل النزاع بينه وبين يهودي آخر، كان يتعرض لعقاب ومقاطعة اليهود في احتفالاتهم الدينية وغيرها، وربما يبلغ ذلك العقاب درجة كبيرة، حيث يمنع من دخول الكنيس جزاء على فعلته التي بها أقحم الدولة في شؤنها الخاصة" (زيد محمد حجر 1992: 170).

وهنا نجد أن هذه الظاهرة، لا تعني فقط رسوخ الروابط اليهودية داخل جماعة اليهود، بل تعني أن المجتمع الخارجي، يشكل لها مصدر تهديد واضطهاد، ولذا فإن عليها أن تسد أمامه كل السبل، التي عن طريقها يمكنه التدخل في شئونها الداخلية أو الخاصة، ولذا فهي تسلك سلوك الجماعات المستضعفة، التي يزيد ترابط وتعاضد أفرادها، كلما شعروا بخطر يهددهم من الخارج.

ومن الحقوق، التي كان يتمتع بها اليهود، هو "حقهم في التنقل والهجرة" (محمد عكاشة 1992: 50)، وقد كانت "هجرتهم الجماعية إلى فلسطين عام 1949-1950م هجرة طوعية غير متأثرة بحوادث عنف أو اضطهاد من المجتمع اليمني وإنما كانت بدافع ديني، إضافة إلى عوامل الضغط والإغراء التي مارستها الحركة الصهيونية على يهود اليمن" (علي إبراهيم 1971: 143).

كما اختلفت الآراء، حول تولي اليهود لمناصب الدولة، فمنها ما يشير إلى "أن اليهود لم يكن لهم نصيب في وظائف الدولة ومناصبها" (سيف الدين آل يحيى 1986: 154)، وآخر يقول "أن بعضهم وصلوا إلى مراكز نفوذ في الدولة، وكسبوا بواسطتها منافع كثيرة لجماعتهم" (علي إبراهيم 1971: 140).

ويرجح أن اليهود، قد شغلوا مناصب هامة في المجتمع اليمني، حيث تشير بعض المصادر إلى "أن البعض من اليهود الذين كانوا يسكنون المدن الكبيرة في عهد الدولة الرسولية قد اندمجوا بالسكان وتولوا وظائف هامة في الدولة كالنظر في أموال المنياء بعدن" (قائد الشرجبي 1986: 147)، حتى أن البعض منهم، أصبح "يمتلك الثروة والخلمان والجواري مما لا يحظى به سائر أعيان البلاد" (قائد

الشرجي 1986: 147).

وبالرغم من وجود التسامح الديني في المجتمع، وإمكانية التعايش السلمي بين المسلمين وممثلي الأديان الأخرى، إلا أن اليهود كانوا يفضلون حياة العزلة، والبعد عن غيرهم من الجماعات المخالفة لهم في الدين، حتى يمارسوا أعمالهم وأنشطتهم بحرية تامة، دون تدخل الغير في حياتهم الخاصة، وخاصة في تربيته لأطفالهم (جمعية ناظوري كارتا : 151).

الفصل السادس

الأوضاع الفكرية

ستحاول الباحثة، هنا، إبراز الجانب الفكري ليهود اليمن، في حدود المعلومات، التي أوردتها الأدبيات، والتي لم تعط صورة واضحة عن المجالات الفكرية، التي برز فيها اليهود اليمنيين، والتي اقتصرت على شذرات بسيطة عن أدبهم ولغتهم العبرية، والأعمال الفكرية التي أسهموا بها في الميراث الفكري اليهودي، حيث نجد أن المصادر، التي أوردت الكثير عن حياتهم، أو التي لم تتعرض لهم إلا بلمحة بسيطة، وخاصة عن حياتهم الاجتماعية، لم تذكر شيئاً عن حياتهم الفكرية.

إلا أن هناك مصدراً واحداً أولى حياتهم الفكرية جزءاً من اهتمامه، حيث قسم أدب اليهود اليمنيين "إلى ثلاث فترات رئيسية، الفترة المبكرة وتمتد من منتصف القرن الخامس عشر، والفترة الثانية تبدأ من نهاية القرن السادس عشر، أما الفترة الأخيرة فتبدأ باحتلال بريطانيا لعدن، وتنتهي مع الهجرة الواسعة إلى القدس، والتي شهدها القرن العشرين" (Frank : 273).

كما أشار المصدر إلى أنه خلال العصور التي عاشها اليهود في اليمن أسهموا كثيراً في الميراث الفكري أكثر من أي تجمع يهودي آخر سواء في الشرق أو في الغرب، وأن الأعمال المختلفة التي أنجزوها في هذه الفترة لها خير مشاهد على الحضارة اليهودية اليمنية عامة، فلهم أعمال علمية كالآداب والشعر المكتوب باللغتين العبرية والعربية، ولههم أيضاً أعمال فلسفية تناقش الأخلاق والفلك والطب (Frank : 272).

وأفاد أيضاً، عند حديثه عن اللغة العبرية "أنها لم تصبح لغة الحديث اليومية بين أوساط اليهود في العالم إلا منذ القرن التاسع عشر، ما عدا اليمن، وقبل ذلك كانت لغة العبادة والكتابة فقط" (Frank : 273).

وهذا يتنافى مع ما أكدته بعض المصادر، من أن اللغة العبرية لا يتعامل بها يهود اليمن في حياتهم اليومية، نظراً لقداستها، لأنها لغة التوراة، ولذا لا تستخدم إلا عند الصلاة وغيرها من العبادات، ويدعم هذا الرأي، جهل المرأة اليهودية باللغة العبرية، لأنها لا تؤدي الواجبات الدينية (جمعية ناظوري كارث 1984 : 156).

وقد قسمت الدراسات اللغوية "اللغة العبرية إلى ثلاثة فروع، وأكدت أن الفرع اليمني هو أقدم وأبقى التقاليد اللغوية، وأنه التقليد الوحيد الذي حفظ التفريق بين الحروف المفردة والمزدوجة" (Frank : 273).

كما أفاد المصدر، بأن هناك "فارق في العبرية المنطوقة بين سكان اليمن من اليهود، فلغة يهود صنعاء العبرية تختلف عن لغة يهود صعدة، وهؤلاء يختلفون في لغتهم عن يهود تعز وعدن وغيرها من المناطق" (Frank : 274)، وإذا سلمنا بصحة ما ورد بهذا الشأن، فقد تكون هناك بعض الصعوبة في التفاهم فيما بينهم.

كما أورد عباس الشامي (1988 : 142 و 143)، عند حديثه عن الغناء اليهودي في اليمن، بعض المقطوعات الغنائية على أنها خاصة باليهود، ولكن شيوع هذه المقطوعات الغنائية في أوساط المجتمع اليمني عامة، يؤكد بأنها ليست خاصة باليهود فقط، ولا غرابة في ذلك حيث أن جماعة اليهود يعدون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع اليمني، ولا يختلفون عن سكانه إلا فيما يخص الأمور الدينية، وما يترتب عليها من اختلاف بسيط في الثقافة.

الفصل السابع

الأوضاع الدينية

سيتم الحديث في هذا الفصل، عن عدد من القضايا الدينية، التي تعد المحور الذي تقوم عليه الحياة اليهودية بمختلف أوضاعها، وأول هذه القضايا، هي الحرية الدينية، التي تمكن هذه الجماعة من القيام بمختلف الطقوس والواجبات الدينية، التي شرعتها الديانة اليهودية.

ثم تناول أماكن العبادة، من حيث الشكل والمكونات ودورها العلمي والديني داخل الجماعة اليهودية، ثم التعرض للكتب المقدسة، التي يحرص اليهود على تلاوتها واقتنائها في منازلهم، ودور هذه الكتب في حياة الأسر اليهودية، غير القادرة على الإنجاب.

وبعد ذلك، سيتم عرض موقف اليهود من العلم والعلماء، وحياة العالم اليهودي، ودوره داخل جماعته، ثم الأعياد الدينية والأيام المقدسة لديهم، وقدسيتها يوم السبت وسبب تقديسه، والطقوس الواجب أدائها في هذا اليوم وعقوبة من يعمل فيه. ثم يعقب ذلك الأعياد الدينية الأخرى، التي يحتفل بها اليهود، وهي عيد الفصح، ويوم التكفير، ويوم التنظيف، وعيد العوشة، وذلك في حدود المعلومات، التي أوردتها الأدبيات الخاصة بهذا الجانب.

الحرية الدينية:

إن الحرية الدينية لا سبيل لها إلا في المجتمعات، التي تقوم على أساس من التسامح الديني، وهذا يرجع إلى نوعية الاعتقاد الديني السائد داخل المجتمع؛ فهناك من المجتمعات ما يسودها عقيدة وثنية متوارثة عن الآباء والأجداد، يتمسكون بها، ولا يسمحون لأحد من أفراد المجتمع بالخروج عليها واستبدالها بعقيدة أخرى

مخالفة، ومن يفعل ذلك فإن العقوبة، التي سنتاله شديدة، ولذلك فقد لا يتركها الأفراد، ليس تمسكاً بها وإيماناً بمحتواها، وإنما لحماية أنفسهم من هذه العقوبة. أما الأديان السماوية، التي وضعها، من له علم بطبيعة الإنسان، المزود بعقل يستطيع به أن يختار، وهو حر في اختياره، ولذا فإن الناس في مجتمع كهذا، يتمتعون بالحرية الدينية، التي تمثلت في حق كل من دخل في ذمة الإسلام، في ممارسة شعائره، وقد سرى ذلك حتى على العلاقة الحميمة بين الزوجين، حتى لا ينزع اقتران كتابية بمسلم حقها في الاختلاف إلى معيبتها أو كنيستها، بل إن من المذاهب الإسلامية، من رفض مفاتحة الرجل لزوجته في إسلامها، إذ يرى فيه سلب لحريتها الدينية، لما للزوج من تأثير على زوجته، ولما له من حق الطاعة عليها (نيفين عبد المنعم 1988: 39).

كما أن "المادة الثامنة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقرر أن لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنها بالتعليم والممارسة، وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء كان ذلك سرا أم مع الجماعة" (صلاح شلبي 1988: 47).

والمجتمع اليمني، بما فيه من تسامح ديني، أعطى لليهود حرية العبادة الكاملة داخل الحي الخاص بهم، يمارسون فيه جميع الطقوس الدينية، التي ينص عليها دينهم، كما كان لهم الحرية في بناء المعابد الصغيرة، على أن لا يكون هنالك مبنى ينافس المسجد (جمعية ناطوري كار تا 1984 : 147)، وهذا من باب الاحترام والتبجيل للدين الإسلامي السائد داخل المجتمع، وهو أفضل الأديان وخاتم الرسالات السماوية.

أماكن العبادة:

والحرية الدينية، التي تمتع بها يهود اليمن "مكنتهم من بناء الكثير من المعابد والكنس حتى بلغ عددها في مدينة صنعاء فقط 38 معبداً، وكانت هذه المعابد غاية

في البساطة مطلية باللون الأبيض" (جمعية ناظوري كارتا 1984 : 146 و147)، ويستدل "عليها عن طريق رؤية تلك الجماعات الداخلة إليها والخارجة منها لأداء الصلاة وقراءة التوراة والكتب المقدسة" (سيف الدين آل يحيى 1986: 155).

وكانت عادة اليهود بناء معابدهم وكنسهم في أماكن بعيدة عن الأنتظار، إضافة إلى أنهم لم يضعوا أية علامة تميز هذا البناء عن غيره، وتدل على أنه مكان خاص بالعبادة (أبونتي 1957: 136).

والملاحظ، أن الباحثين قد اختلفوا حول العلامات، التي تميز كنيس اليهود عن منازلهم، والأرجح، أن اللون الأبيض هو العلامة، التي يمكن أن يستدل بها على الكنيس أو المعبد، طالما كان اليهود لا يسمح لهم بطلاء واجهة منازلهم باللون الأبيض.

وباب الكنيس صغير، كغيره من أبواب مساكن اليهود (زيد حجر 1992: 164)، أما المبنى فيتكون من "فناء مكشوف تحيط به بعض الغرف الصغيرة، وفي الطرف البعيد منه باب خاص يفتح على غرفة كبيرة نسبيا هي المعبد، وقد فرشت أرضيته بالحصير والبسط المحلية الرخيصة، ولا توجد داخل المعبد أية أمتعة أخرى أو أثاث يلفت النظر، ما عدا خزانة صغيرة من الخشب يحفظون في داخلها عددا من الكتب والصحف اليهودية المقدسة" (سيف الدين آل يحيى 1986: 155).

وفي الغالب تكون هذه المعابد مفتوحة دائما، ولا تخلو في أي وقت من بعض المتقدمين في السن يجلسون داخلها ويتلون الصلوات، وفي جدران المعبد عدة طاقات على كل منها ستار، أما الجدار الرئيسي ففي أعلاه لوحة إسمها "إسم الله" وفي وسطها رسم شمعدان ذو سبعة أذرع، وعلى كل من جانبيه رسم رجل متقدم في السن، يحمل الذي في الناحية اليمنى توراة على صورة ملف، أما الذي على اليسار فيحمل ملعقة وسبحة ومبخرة، وفوق ذلك كله رسم بناء ذي حديقة يرمزون به للأرض الموعودة، وفوقه كتابات وصور أسد ونمر وحصان ونسر" (أحمد فخري 1988: 80).

وبعد أن باع اليهود هذه الكنس للمسلمين، قبل رحيلهم عن اليمن، استخدمت كمنازل للإقامة، بعد إجراء بعض التعديلات والإصلاحات/عليها، لتتناسب السكن فيها. (زيد حجر 1992: 164).

ولم تكن وظيفة الكنس مقتصرة على العبادة وتلاوة الكتب المقدسة، بل تجاوزت ذلك، فقد كانت منارة للعلوم اليهودية، إلى جانب المدارس الخاصة بهم، كما كانت مراكز للإفتاء، حيث كانت كثير من المعضلات والمشكلات الدينية، التي تحتاج إلى توضيح وتفسير تأتيها من جميع مناطق الشرق، وذلك بغرض الفتوى من علماء الدين اليهودي (زيد حجر 1992: 165).

إضافة إلى الكنيس، هناك غرف خاصة للعبادة وممارسة الطقوس الدينية، في كل منزل من منازل اليهود، والداخل إلى الغرفة المخصصة للعبادة، يشاهد "بقعة صغيرة تشبه العقود اليمينية الصغيرة مصبوغة باللون الأسود وموجهة جهة الشمال أي في اتجاه بيت المقدس، فهي تذكر اليهود بأرض الميعاد وهم يؤدون صلاتهم اليومية أمامها" (زيد حجر 1992: 160)، كما يحتفظون بكثير من كتبهم المقدسة بداخل هذه الغرفة، حتى يقرأونها بعد أداء الصلاة (زيد حجر 1992: 161).

الكتب المقدسة:

من المعروف أن الكتب المقدسة كثيرة ومتعددة لدى اليهود، إلا " أن التوراة" تأتي في مقدمتها، وتتألف من خمسة أسفار، هي سفر التكوين، وسفر الخروج، وسفر اللاويين، وسفر العدد، وسفر التثنية، وتنسب إلى موسى عليه السلام، وتوصف بأنها أنزلت عليه من الله في طور سيناء، وتغطي هذه الأسفار الخمسة فترة من التاريخ تبدأ مع بدء الخليقة، وتنتهي بوفاة موسى عليه السلام" (حسن ظاظا 1987: 14).

أما الكتاب الذي يأتي بعد التوراة فهو "التلمود"، والذي تقوم عليه الحياة الدينية لليهود اليمن وغيرهم من الجماعات اليهودية في العالم (علي إبراهيم 1971:

(141)، "وكلمة "التلمود" (Talmud) مستخرجة من كلمة (لامود Lamud) التي تعني تعاليم، أي الكتاب العقائدي، الذي وحده يفسر ويبسط كل معارف الشعب اليهودي وتعاليمه" (برانايتس 1985: 21).

ثم يأتي بعد التلمود "المشناة" وهي لا تنفصل عنه، بل تعد الجزء الرئيسي والأساسي المكون له، وكلما جاء العلماء اليهود بتفسيرات وأحكام جديدة كانت تضاف إليه- أي التلمود- حتى شكل فيما بعد ما يعرف باسم "الجماره Gemarah" (برانايتس 1985: 23).

والمشناة وجيمارة "يعتبران رسائل التلمود الذي يعتبره اليهود من الكتب المقدسة حتى أن البعض منهم يقول بأنه أنزل على موسى مثله مثل التوراة وجميعها-أي التلمود والمشناة- يحتوي على كثير من الأسفار أو الكتب المقدسة التي شرحت وفسرت لليهود كل ما يخص حياتهم الدينية والدنيوية" (يعقوب نشوان 1990: 3). وتنقسم المشناة إلى ستة أقسام رئيسية وهي:

1- كتاب (زراعيم) أي البذور والإنتاج.

2- كتاب (موعد) أي العيد.

3- كتاب (ناشيم) أي النساء.

4- كتاب (نزيقين) أي الأضرار.

5- كتاب (قداشيم) أي المقدسات.

6- كتاب (طهاروت) أي الطهارة (حسن ظاذا 1987: 66-68).

أما الكتب المقدسة، التي يحتفظ بها اليهود في اليمن ويحرصون على اقتنائها "فهي التوراة التي تركزت حياتهم الروحية حولها، لأنه بالتوراة وحدها يشعرون بالإنتماء إلى أبناء الشعب اليهودي المختار، ولذلك فهي تعتبر ملك لكل يهودي من حقة تعلمها وقراءتها متى شاء، وهم يتلون آياتها في كل وقت وكل مكان أثناء راحتهم وعملهم" (جمعية ناظوري كارتا 1984: 148).

ويأتي بعد التوراة بأجزائه المعروفة، المشناة وجماره، وكذلك يحتل "الزوهار"

مكانة عالية عند يهود اليمن، فقد كانوا يحرصون على قراءته وترتيل عباراته بشكل جماعي، برغم ما فيها من صعوبة وغموض (جمعية ناطوري كارتا 1984 : 150)، وهذا الكتاب "يحتوي على التعاليم الشفوية، التي نزلت على موسى، والتي جمعت في كتاب سمي "زوهار" نسبة إلى اسم "زيهار" الذي يعني الضياء، لأنه موضح لكتاب موسى عليه السلام وتعليق على أسفاره الخمسة" (برانايتس 1985: 45).

ومن الكتب المقدسة أيضا "كتاب" الشلخان" وهو بمثابة دليل للحياة اليهودية بكل تفاصيلها وجزئياتها، والذي يحتوي على نظام صارم للسلوك اليهودي في الحياة اليومية، على كل يهودي متدين أن يلتزم بالحفاظ عليه" (رشاد الشامي 1986 : 6). ومن الكتب المقدسة أيضا، لدى جماعة يهود اليمن، "كتاب" الراشين" و "المزامير" ويحتوي هذا الكتاب على أشعار عظيمة وصلوات وتسابيح وقصائد في الإيمان وأخرى في تمجيد أورشليم، وأشعارا في مناسبات تاريخية، ونصوص كثيرة في إنتظار المسيح والتبشير به" (حسن ظاظا 1987 : 49).

كما نجد جماعة اليهود يحرصون على اقتناء هذه الكتب المقدسة، إذ لا يخلو بيت من بيوتهم من أمهات هذه الكتب، سواء المطبوعة منها أو المخطوطة. ومن لا يعرف الكتابة منهم يستأجر خطاطا ليخط له ما شاء، وكانوا يرون في هذه الكتب وسيلة لتخليد ذكراهم في الحياة الدنيا، حيث تعمل الأسر غير القادرة على إنجاب الأطفال على خط هذه الكتب وإهدائها إلى الكنيس تخليدا لذكراهم في الدنيا (جمعية ناطوري كارتا 1984 : 151).

موقف اليهود من العلم والعلماء:

كان يهود اليمن يظهرون كثيرا من الاحترام والتقدير للتوراة وللعلماء والمتفهمين في العلوم الدينية، أكثر من احترامهم للأغنياء وأصحاب المراكز العليا في المجتمع (جمعية ناطوري كارتا 1984 : 151)، كما "أن علماء الدين اليهود

"الأخبار" يتمتعون بالتقدير والإعزاز من قبل الدولة أكثر من غيرهم من أفراد الجماعة اليهودية" (زيد حجر 1992: 170)، وكان العلماء لا يتخذون العلم وسيلة أو مصدراً للرزق، فقدسية التوراة تمنعهم من أن يجعلونها وسيلة لكسب الرزق، فهم يرون أن الحياة جهاد مستمر من أجل العيش والبقاء، ولا مكان فيها للمتكاسل، ولذلك فقد كان كل منهم يعمل بحرفة معينة تكون مصدراً لرزقه، كما تبين ذلك سابقاً، فهاهو الموري يوسف بن سعديه، وهو عالم كبير ورع وبالغ الحكمة، له معرفة واسعة بالتوراة، وشروحاتها، إضافة إلى اهتمامه بالفلك، وكتابة الرقي، والتعاويذ، والوصفات الطبية، وعلى الرغم من أنه من أكبر رجال الدين، إلا أنه كان يعمل حداداً، يصنع السلاح والمحاريث والمجارف وكل الآلات والمعدات، التي يحتاج إليها القرويون، ويساعده في عمله هذا والده المسن وأخوه الصغير، وهما أيضاً من رجال العلم، ولذلك فهم يستغلون ظروف العمل، التي تجمع بينهم في الحديث المتواصل حول التوراة وتعاليمها، والكتب المقدسة الأخرى فيتناقشون في آياتها، ويجتهدون في تفسيراتها (جمعية ناطوري كارتا 1984 : 150).

وقد كانت ورشة ابن سعديه مركزاً يصدر منه فتاواه وقراراته الحاخامية، كما كان يحكم ويسدي نصائحه لمن يستشير، وعند المساء يعود إلى منزله حاملاً عدته ويتجه بعدها إلى الكنيس للعبادة ومدارسة الكتب مع غيره من اليهود (جمعية ناطوري كارتا 1984 : 150).

يتبين مما سبق، أن حياة العالم اليهودي كلها عمل متواصل، لأن علمه ودينه لا يعفيا عنه من السعي الدؤوب لتأمين رزقه ورزق أولاده وهذا يدل على أن الدين اليهودي، كغيره من الأديان السماوية، يرى في العمل عبادة، وتقرب إلى الله، وأنه لا فرق بين العالم الكبير والحرفي الصغير، الذي يعمل بأقل الأعمال وأكثرها تواضعاً، فالمقياس هنا هو التقوى والخوف من الله، وليس المكانة الدينية أو المركز الاجتماعي، إلا أن هذا لا يعني أن اليهودي يعمل كل الأيام، فهناك أياماً لراحته

ومنها ما يحرم فيها العمل.

يوم السبت:

يعد يوم السبت من الأيام المقدسة عند اليهود في جميع أنحاء الأرض، فهم يفردون هذا اليوم وينقطعون فيه للعبادة، ولا يلوثون قدسيته بأي عمل من أعمال الدنيا، فيحرم فيه العمل (الموسوعة الميسرة في الديان والمذاهب المعاصرة 1989: 570). ويهود اليمن، كغيرهم من إخوانهم اليهود في كل مكان، "يخصصون يوم السبت وغيره من المناسبات الدينية للتوراة، حيث يستيقضون في ساعة مبكرة من الصباح أي قبيل الفجر فيبدأون بقراءة المزامير والزوهار والراشين تطهيرا لأرواحهم من الخبائث والشياطين ثم يقرأون التوراة في الكنيس وعند عودتهم إلى المنازل" (جمعية ناظوري كارتا 1984 : 149).

وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن هناك أنواعا عدة من السبت، فهناك سبت الأسبوع، أي اليوم السابع من الأسبوع، وسبت السبوت أي السبت السابع، وسبت الشهور، وهو الشهر السابع من السنة، وسبت السنين وهي السنة السابعة، وفيها تعطل الأرض عن العمل وتستريح سنة (عباس الشامي 1988 : 151).

أما من يعمل في يوم السبت "فيعاقب بالحبس والقيد لعدة شهور ويؤخذ بينه وماله ويشرد في البلاد" (حبشوش 1988 : 69)، وقد "تصل إلى القتل في النص التوراتي" (عباس الشامي 1988 : 151)، ولكن كيف تطبق هذه العقوبة في حال غياب الدولة اليهودية؟ وهنا نجد حايم حبشوش، يوضح عقوبة من يعمل في يوم السبت من خلال وصف واقعة حدثت أثناء رحلته في أرجاء اليمن؛ فقد خالف أحد اليهود هذا المبدأ الديني، وقام بالصيد في يوم السبت، فنفذت القبيلة فيه عقوبة من يعمل في يوم السبت (حبشوش 1988 : 65).

الأعياد الدينية:

إلى جانب احتفال جماعة اليهود بيوم السبت، كعيد في كل أسبوع، فإن لها مجموعة أخرى، من الأعياد الدينية، التي تحرص على الاحتفال بها، وممارسة المراسم المطلوبة منها، والمنصوص عليها، في كتبها المقدسة، من هذه الأعياد:

1- عيد الفصح:

ويصادف هذا العيد "في يوم الرابع عشر من شهر آبيب "أغسطس-آب" وكان في الماضي يحتفل به سبعة أيام، ولكنه أختصر حاليا إلى يوم واحد، وفيه يمتنع اليهود عن تناول الأطعمة والمشروبات اللذيذة ويقتصر أكلهم على الفطير غير المخمر" (عباس الشامي 1988: 152)، حتى أنه أصبح يطلق عليه أحيانا "عيد الفطير" (زيد حجر 1992: 153)، وهذا العيد يذكرهم باليوم، الذي خرجوا فيه من مصر، بقيادة موسى عليه السلام، فأصبح يوما مقدسا لا يجوز فيه العمل، وتقدم فيه القرايين، ويقوم اليهود بزيارة هيكل سليمان "حائط المبكى" (عباس الشامي 1988: 152).

2- يوم التكفير:

يأتي هذا العيد في "الشهر السابع من أشهر السنة العبرية أي في شهر "أبريل-نيسان"، ويخصص هذا اليوم للصوم والعبادة، لا يأكل فيه اليهود ولا يشربون، وهذا اليوم هو نهاية الأيام العشرة حيث يمهدهم له بتسعة أيام تسبقه وتسمى أيام "التوبة" يتفاعل في نهايتها بعام جديد كله نقاء وطهر" (عباس الشامي 1988: 152).

3- عيد العوشة:

يتم الاحتفال بهذا العيد "في الغرفة المخصصة للعبادة إذ يوجد في أحد أركان هذه الغرفة سقف مرتفع بحوالي أربعين سننيمترا ومسقوف بأصابع- أو خشب الأثل-وتشكل فتحة إلى أعلى مساحتها لا تزيد عن المتر مربع ويسمى اليهود "العوشة" وتفتح هذه العوشة لرؤية السماء في أعياد العوشة وتجتمع الأسرة فيها

لمدة أسبوع يؤدون الصلاة تحت الثمار المعلقة على أصابع الأثل، وعند الانتهاء من عيد العوشة يعاد سقف العوشة حتى العام القادم" (زيد حجر 1992: 156).

4- يوم التنظيف:

يوم التنظيف، هو اليوم الخامس والعشرين من شهر يلبو (ديسمبر)، ويستمر ثمانية أيام، تشعل في كل يوم شمعة واحدة أو سراجا واحدا، ويزداد عددها، على التوالي، كل يوم شمعة أو سراجا، حتى تصل في نهاية الثمانية أيام إلى ثمان شمعات أو ثمانية أسرجة (عباس الشامي 1988: 152).

ويمثل يوم التنظيف "انتصارا تاريخيا لليهود على ملك اليونان الذي كان يغتصب البنات قبل زواجهن، وقد قتله أحد الأخوة الثمانية أبناء أحد اليهود خوفا على أختهم وثارا لشرفها" (حسن ظاظا 1987: 186).

ويشير أحد المصادر إلى أن هناك أعيادا أخرى، يحتفل بها يهود اليمن، كعيد الخضرياء، وعيد قراقر وعيد الفطير (زيد حجر 1992: 153)، ولكنه لم يوضح المناسبات الخاصة بها، ولا الفترة التي يحتفل فيها بهذه الأعياد، أما بالنسبة لعيد الفطير فالواضح مما سبق أن المعنى به هو عيد الفصح، الذي سبق ذكره. أما بالنسبة للأعياد الأخرى، فربما يرجع عدم تفصيله لها إلى قلة المصادر، التي يشكو المؤلف من ندرتها، كما هو الحال بالنسبة للباحثة.

وهنا نجد أن الأدبيات، قد أغفلت في الجانب الديني، الواجبات الدينية، التي أقرتها الشريعة اليهودية، على الرجل والمرأة، مثل الصلاة، والصوم، والطهارة، والتي سوف نفصلها في عرضنا لواقع اليهود في الوقت الحاضر.

الفصل الثامن الأوضاع التربوية

سيتناول هذا الفصل، كل من مفهوم التربية، بشكل عام لدى العديد من التربويين والمهتمين بالتربية، وأهميتها في صنع الأجيال، وبناء الثقافة والحضارة، ثم أهميتها بالنسبة للجماعة اليهودية، كأقلية داخل المجتمع اليمني، وحقهم في التعليم والحفاظ على تراثهم اليهودي، وسياسة الآباء في تربية أبنائهم، بعيدا عن أي تأثيرات خارجية.

ثم يعرض للأهداف التربوية لجماعة اليهود، والمؤسسات التربوية الموكلة إليها العمل على تحقيق تلك الأهداف، التي رسمتها الجماعة، لتحافظ على وجودها داخل المجتمع، الذي تعيش فيه، ثم ينتقل إلى المعلم وإعداده وموقفه من مهنة التعليم، وطريقة أدائه.

وبعد ذلك ينتقل إلى مرحلة الطفولة، وكيفية تهود الطفل اليهودي، ونظرة الجماعة اليهودية إلى هذه المرحلة، وموقفهم من تربية الطفل فيها، والسن المناسبة لتعليم الآداب والآيات القصيرة من التوراة، والسن التي يلتحق فيها بالمدرسة، ثم موقفهم من تربية الفتاة والهدف من تلك التربية.

تعريف التربية:

تعددت الآراء واختلفت حول تعريف التربية: منها ما اهتم بجانب واحد أو جانبين من الجوانب المكونة لشخصية الفرد، ومنها ما يبدوا شاملا لجميع جوانبها. فالتربية عند عزت جرادات (1984: 9)، هي تلك "العملية التي تهدف إلى إعداد الفرد لحياة الكبار" ويعرفها تعريفاً آخر يرى فيه، أنها "العملية المسنولة عن نقل التراث الثقافي من جيل على جيل، وتجديد هذا التراث، وهي أيضا العملية التي يحافظ بها المجتمع على بقاءه واستمراره"، أما عبد المنعم المشاط (1992: 63)

فيعرفها بأنها "العملية التي بها يكتسب كل مواطن ثقافة قومية، وطريقة حياة، وهي نظام اجتماعي تقوم به الجماعة لتحافظ على نفسها"، كما يعرفها عبد الغني عبود وعبد الغني النوري (1979: 21) بأنها "تطور كل قوى الإنسان ونموها". ونختتم هذه التعريفات بتعريف جون ديوي (1940: 68) الذي يرى أن التربية هي "الحياة وليست الإعداد للحياة".

من هذه التعريفات، نجد أن بعضها جعل التربية مرادف للتعليم، عندما قصر مهمتها على نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل، فرغم صحة القول بأن نقل التراث وتجديده يحافظ على بقاء الجماعة واستمرارها، ولكن هذا ما هو إلا جزء من التربية، أما الاهتمام بشخصية الفرد من جميع الجوانب فيحفظ للجماعة بقاءها وتميزها على غيرها، وهذا يحفظ لها كيائها، ويمنعها من الذوبان الكلي داخل المجتمع، الذي تعيش فيه، ولأن التربية لا سقف لها، ولا تنتهي عند حد معين، فيعتقد بأن أنسب التعاريف هو ما أورده ديوي لأنه يرى أن التربية هي الحياة وليس الإعداد لها، أي أن يتعلم المرء كل شيء، ولذا فإنه يستمر طيلة حياته كلها في حالة تعلم لا تنتهي إلا بانتهاء المدة المحددة له على وجه الأرض.

والمعروف أن التربية هي، التي تصنع الأجيال والأمم والشعوب، وهي من أهم العوامل، التي تسهم في بناء الثقافة والحضارة (عبد المحسن حمادة 1986: 18). والتراث الإنساني لأي جماعة يعد من أبرز مقوماتها، التي تجعلها قادرة على الإسهام في بناء حضارتها، أو على الأقل الحفاظ على بقائها، ولذا فإنها توجه عناية كبيرة لنقل هذا التراث، وإحياء قيمة الإنسانية في جوانبه المتعددة، كالدين واللغة والتاريخ.

وجماعة اليهود في اليمن، مثلها مثل أي جماعة في العالم، تسعى إلى الحفاظ على شخصيتها ومقوماتها، التي تحفظ لها البقاء والاستمرار، وهنا يقول الرابي سكونفولد Skonfold (1980: 45) في حديثه عن اليهود في بولندا: "إن اليهود الذين يعيشون في فقر مدقع يوفرون من قوتهم ليدفعوا رسوم الدراسة"، وهذا حكما

أطلقه سكونفولد، عند حديثه عن هذه الجماعة، فإذا كان هذا الحكم عاماً، فلن نجد يهودياً أميناً في اليمن، أما إذا كان هذا الحكم يخضع لعوامل أخرى، فوجود الأمية بين اليهود لا يدعو للغرابة.

ومهما كانت الظروف، التي تخضع لها تربية جماعة يهود اليمن وتعليمهم، إلا أنه "من حقهم كأقلية أن يضمنوا لأبنائهم تعليماً دينياً وأخلاقياً لا يتناقض مع عقيدتهم الخاصة التي تعد الأساس الذي تركز عليه حياتهم وأن تكون لأبنائهم مدارس ومعاهد تستخدم فيها لغتهم الخاصة أو التدريس بها وفقاً للسياسة التعليمية لكل دولة" (صابر طعيمة 1980: 9).

وهذه ليست دعوة لإقامة تعليم خاص بهم، لأنه ينبغي أن يتعلموا مع أبناء وطنهم، باعتبارهم مواطنين يمنيين، فمن خلال هذا النوع من التعليم (التعليم العام) يمكنهم نيل حقوقهم الأخرى، التي لهم مثل تولى الوظائف العامة، إلى جانب التعليم الخاص، الذي يحقق أهدافهم الدينية والثقافية الخاصة، والذي يترك لهم أمر توفيره. وعلى الرغم مما أشارت إليه بعض المصادر، من أن جماعات اليهود الموجودة في مختلف مجتمعات العالم، تحاول كسر قيود العزلة والانفصال عن هذه المجتمعات، حتى تحمي نفسها وتستطيع التمتع بجميع حقوقها كأقليات بداخلها، كما ذكر سابقاً، إلا أن بعض المصادر، تشير إلى أن جماعة يهود اليمن، يميلون إلى العزلة والبعد عن الآخرين، وذلك وقاية لأطفالهم من التأثيرات الجانبية، التي قد يتعرضوا لها عند الاختلاط بغيرهم، والتي تؤدي إلى إفساد المناخ اليهودي. ولذا فإن الآباء والمعلمين يبذلون جهداً كبيراً في إبعاد أطفالهم عن أطفال المجتمع، الذي يعيشون فيه، حتى لا يفقدون شخصيتهم وتتلوث يهوديتهم (جمعية ناطوري كارتا 1984 : 152). وتحاول الباحثة إبراز أوضاعهم التربوية، بدءاً من أهدافهم التربوية، التي يسعون إلى تحقيقها، وانتهاءً بموقفهم من تعليم الفتاة اليهودية.

الأهداف التربوية:

إن وضع الأهداف التربوية من العمليات الشديدة التعقيد والحساسية، وحتى تكون هذه الأهداف واضحة ودقيقة، فلا بد من أن تتحدد الفلسفة التي تستند إليها العملية التربوية، وأن توجد سياسة تربوية واضحة للمجتمع، وكذا وجود استراتيجيات تربوية. أضف إلى ذلك، لا بد من المعرفة الدقيقة والعميقة لطبيعة المجتمع ونظمه ومؤسساته وحضارته وثقافته وعلاقاته بمن حوله من المجتمعات، ومدى انفتاحه وانغلاقه. ثم تأتي المرحلة الختامية، والمتمثلة بوضع الأهداف.

من هذا المنطلق، يمكننا القول أن الأهداف، التي حددتها الجماعات اليهودية عامة ويهود اليمن على وجه التحديد، ذات علاقة قوية بطبيعة هذه الجماعات. ولما كانت هذه الجماعات، جماعات مضطهدة ومقهورة، وليس لها أفق منفتح على المجتمع من حولها، فلا ينبغي أن نتوقع أن تكون أهدافها التربوية معقدة أو طموحة.

وأول الأبعاد الفلسفية للجماعات اليهودية هو رؤيتهم لطبيعة الطفل (الإنسان)، فهم يعتقدون أن الطفل شريراً بطبيعته، أي أن هناك روحاً شريرة تسيطر عليه، خلال مرحلة الطفولة، وتقوده دائما إلى الشر وتوقعه في الخطأ، هذا الاعتقاد جعل غايتهم أو هدفهم هو تطهير نفس الطفل من كل أنواع الشر، التي تكمن بداخله منذ الميلاد، وذلك إما عن طريق التوجيه والإشراف المبكر على سلوكه وغرس المبادئ الحسنة في نفسه (جمعية ناطوري كارتا 1984 : 152)، أو عن طريق العقاب والإرهاب الجسدي، كما كان في العصور الوسطى، عندما كانوا يرون أن هذا الأسلوب هو أفضل وسيلة لتخليص نفس الطفل من سيطرة الروح الشريرة، وتوجيهه إلى أعمال الخير (يعقوب نشوان 1992 : 56).

أما الهدف الثاني، فهو إعداد الطفل في مرحلة مبكرة من عمره للحياة الدينية داخل الكنيس، والتي تعد العمود الفقري للحياة العامة والخاصة لليهود في اليمن، وذلك عن طريق تعليمهم وتويعدهم على القراءة المستمرة للكتب اليهودية المقدسة،

والذهاب باستمرار إلى الكنيس للصلاة، والقراءة والاستماع إلى مدارس العلوم الدينية بين الكبار، وخاصة رجال الدين منهم، لمدة طويلة، قد تكون من الصباح الباكر إلى غروب الشمس (جمعية ناطوري كارنا 1984 : 152)، حيث كان يعد الكنيس أحد المؤسسات التربوية التي تسهم بقدر كبير في تربية وتنشئة الطفل اليهودي.

الفلسفة التربوية لليهود:

من خلال الأهداف التربوية، التي وضعتها جماعة اليهود، والتي تنبثق من فلسفتهم التربوية، يبدو واضحاً أن هذه الفلسفة دينية خالصة، تنطلق من أهمية الدين اليهودي، الذي يعد أول المقومات الأساسية لهذه الجماعة، التي تحرص على الحفاظ على كيانها المتميز داخل المجتمع، الذي تعيش فيه وتشارك معه في كثير من جوانب الثقافة العامة، ولذا فهو يحافظ على بقائها واستمرارها ويقاوم ذوبانها ويحفظ معالمها، التي تجعل منها كياناً له وجوده الخاص والمتميز.

المؤسسات التربوية:

إن تحقيق الأهداف التربوية، في عقول ونفوس أفراد المجتمع، يتم عن طريق وسائل التربية، التي تعد قنوات النقل والتأثير بين النظرية التربوية والسلوك الفعلي لتكوين الفرد والمجتمع المطلوب، ويكون ذلك عن طريق وسائل مادية وبشرية تعتبر قنوات أو مؤسسات للتربية (باعداد 1987: 34)، وأهم المؤسسات التي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الجانب التعليمي، والثقافي للطفل اليهودي هي ثلاثة مؤسسات، على النحو التالي:

1. الكنيس:

هو المعبد المقدس لدى جماعة اليهود، الذي يؤدون فيه صلاتهم الجماعية، في

الأعياد والأيام المقدسة، كيوم السبت، وهو ملتقاهاهم لتدارس العلوم الدينية والكتب المقدسة، وكان يعد في الماضي من أهم المؤسسات التربوية، التي تلعب دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف الدينية والدينيوية لجماعة اليهود.

فالطفل اليهودي يعيش جواً دينياً مقدساً بداخل الكنيس، حيث يقضي وقته في التقرب إلى الله، بالصلاة والدعاء، وقراءة آيات التوراة، وغيرها من الكتب المقدسة، التي تشرح وتفسر جميع الأمور الدينية والدينيوية، التي يحتاج إلى تعلمها في حياته، إضافة إلى أنه في الكنيس يخالط البالغين من الناس، فيتعلم منهم الكثير من أمور الحياة، التي اكتسبها وكونت لديهم رصيذاً جيداً من الخبرات (جمعية ناطوري كارنا 1984: 141-172).

وإلى جانب نظرة اليهود للطفل، على أنه ذو طبيعة شريرة، فهم يرونه رجلاً صغيراً، وفلسفتهم هذه تنعكس على ما يريدونه للطفل وما يريدون منه، إذ يريدون له، دخول عالم الكبار، ويريدون منه أن يتصرف كرجل كبير، فيحضر مجالسهم ويستمتع إلى أحاديثهم ليستفيد منها في حياته المستقبلية.

2. المدرسة:

والمدرسة هي "مؤسسة إجتماعية، أوجدها المجتمع لتحقيق أهدافه وغاياته، وهي توفر بيئة مناسبة للمتعلم، تساعد على تنمية شخصيته من جميع جوانبها؛ الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية بشكل متكامل، بالإضافة إلى مسؤوليتها في توفير فرص الإبداع والابتكار للمتعلم" (عزت جرادات 1984: 134).

ومن المعروف أن المدرسة لم تعد مكاناً يتلقى فيه المتعلم كميات من المعرفة، عن طريق الحفظ والتلقين، وإنما أصبحت مكاناً يهدف إلى مساعدة المتعلم على اكتساب أساليب ومهارات التكيف الإيجابي مع نفسه وبيئته ومجتمعه وحياته المتغيرة (لطي بركات 1983: 128).

ويشير نزيه العظم (1935: 125)، الذي زار اليمن عام 1936م، أنه وجد في

صنعاء فقط ستة عشر مدرسة يهودية، "يعلم فيها اليهود أبناءهم مناهج خاصة بهم مثل الدين اليهودي، واللغة العبرية، ومبادئ الحساب وهذه المناهج خصصت لإعداد الطالب اليهودي الإعداد الكامل دينيا كما أنه كانت هناك مدارس أخرى وضعت برامج خاصة لإعداد الطالب اليهودي عمليا لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية، وقد كانت هذه المناهج الخاصة بالنوعين من المدارس اليهودية لا تخضع للرقابة الحكومية" (زيد حجر 1992: 163).

وتؤكد جولوبو فسكايا Golobofskaya (1982: 97)، أنه كان ليهود اليمن الحرية في بناء مدارسهم داخل أحيائهم الخاصة، كما كانت لهم الحرية في اختيار المناهج الدراسية، التي يرونها محققة لأهدافهم.

وهنا نستطيع القول بأنه إذا كان ليهود اليمن هذا العدد من المدارس في تلك الفترة، وإذا كان لهم هذا القدر من الحرية التعليمية في العصور القديمة، البعيدة عن المدنية والتحضر، والانفتاح السياسي، فكيف ستكون أوضاعهم التعليمية في العصر الحاضر، وفي ظل الحرية والديمقراطية؟ وهذا ما ستوضحه دراسة واقع اليهود في الحاضر.

وقد اعتاد اليهود "بناء مدارسهم بجوار الكنيس ويشرف عليها رجال الدين، وكان الأطفال يفتشون الحصير ويضعون كتبهم على أدراج صغيرة من الخشب أو الحجارة، ويجلس المعلم في مكان أكثر ارتفاعا حتى يستطيع رؤية جميع التلاميذ، ويصطحب التلاميذ معهم كتبهم المطبوعة، وقد كانت هذه الكتب قليلة بحيث يشترك في الكتاب الواحد أكثر من تلميذ واحد، وقد كانت المدرسة تتبع نظام الفترتين، حيث يذهب التلاميذ إليها في الصباح، ويعودون إلى المنزل لتناول وجبة الغداء، ثم يذهبون إلى المدرسة مرة أخرى، ويستمررون في الدراسة حتى المساء، وبعد صلاة المساء يعود التلاميذ الصغار إلى المنازل، ويستأنف الكبار دراسة بعض الكتب المقدسة" (جمعية ناظوري كارتا 1984: 155).

وكان يوم الجمعة يوم إجازة للتلاميذ، يمارسون فيه ألعابهم وهواياتهم، حيث لا

يذهبون إلى المدرسة، أما يوم السبت فكان يوماً حافلاً بالعلم والقراءة، وفي أحياناً كثيرة يخصص للامتحانات، فيكون بالنسبة للتلميذ اليهودي يوم شاق مليء بالتوتر، فيه قد يقوم والده ومعلميه باختباره في الجزء السادس من التوراة، ولذا فإن الفشل أو الخطأ فيه أمام الجميع يسبب الخزي لوالده ومعلميه على السواء (جمعية ناطوري كارتا 1984: 155).

ولم توضح جمعية ناطوري السبب في خروج جماعة يهود اليمن عن المؤلف في هذا اليوم، الذي هو في الأساس يوم للراحة والعبادة والذكر، إضافة إلى أن القيام بفعل التدريس يعد عملاً في حين لا يجوز العمل في هذا اليوم.

3. الأسرة:

تمثل الأسرة "البيئة التربوية الأولى التي ينشأ فيها الفرد، حيث تشكل فيها شخصيته تشكيلاً فردياً واجتماعياً، ففيها يكتسب الفرد أساليب ومهارات التعامل مع الآخرين أثناء سعيه لإشباع حاجاته وتحقيق مصالحه، ويرى بعض المختصين في التربية وعلم النفس أن أنماط السلوك التي يكتسبها الفرد من عضويته في جماعة الأسرة تمتد معه في سلوكه مع جماعات اللعب وجماعات المدرسة، وجماعات العمل في المجتمع العام" (عزت جرادات 1984: 134).

وتلعب الأسرة دوراً كبيراً في تقدم الطفل علمياً في المدرسة. إضافة إلى ذلك فهي تلعب دوراً رئيساً وفاعلاً في تطبيع الطفل على ثقافة مجتمعه، والطفل الذي لا يلقى الاهتمام أو العناية اللازمين من قبل الأسرة، غالباً ما يتعثر في دراسته، وذلك لقوة العلاقة ما بين المدرسة والمنزل. ففيما يتعلق بالطفل اليهودي اليمني نجد أن أسرته قد عملت على تقسيم الأدوار فيما بين الوالدين؛ لرعايته والاهتمام به، فبينما يقتصر دور الأم على رعاية الطفل ومنحه الحب والحنان والشعور بالأمن، نجد أن الأب غالباً ما يتأكد من فهم ابنه للكاتب المقدسة، التي يتعلمها في المدرسة، وذلك عن طريق الاستماع له في المنزل (جمعية ناطوري كارتا 1984: 153 و 156).

المعلم:

للمعلم دور خطير في العملية التعليمية، فمهما كانت وفرة الإمكانيات، ودقة وحصافة المناهج، فإنها لا تغني عن المعلم، "فالمعلم الجيد مع مناهج ليست بالجودة المطلوبة يمكن أن يحدث أثرا طيبا في سلوك تلاميذه" (بدر الأعبري 1993: 236)، ويؤكد ذلك شوقي ضيف (1991: 301) بالقول: "مهما يكن من أمر إيجاد منهج تربوي متكامل ورسم خطة محكمة لنمو الإنسان، وتنظيم مواهبه وحياته النفسية والإنفعالية والوجدانية والسلوكية، واستنفاد طاقاته على أكمل وجه، مهما يكن من ذلك كله فإنه لا يغني عن وجود واقع تربوي يمثله إنسان مرب يحقق بسلوكة وأسلوبه التربوي كل الأسس والأساليب والأهداف التي يراد إقامة المنهج التربوي عليها". وعلى الرغم من ذلك، فإن كثيراً من المجتمعات لا توليه الاهتمام اللائق به، من حيث حسن الاختيار وكفاءة الإعداد. أضف إلى ذلك، أن مهنة التعليم قد استوعبت الكثير من الناس -من له سابق إعداد، ومن ليس له إعداد، وكذلك من ليس له علاقة بالتعليم في المقام الأول- حتى صارت مهنة التعليم مهنة من لا مهنة له.

وينطبق هذا الوضع على جماعة اليهود في اليمن، حيث تختلف درجة المعلم العلمية، باختلاف المنطقة الجغرافية (ريف، مدينة)، فكلما ابتعد المرء عن المدينة، قلت درجة المعلم العلمية؛ ففي حين نجد المعلم في المدن والقرى الكبيرة من العلماء والباحثات، وغالبا ما يكون منحدرًا من أسر عملت في التعليم، نجده في العزل والقرى الصغيرة من الشباب، الذين لا يجدون عملا آخر لكسب العيش من خلاله، وفارق الحال بين المدينة والريف يعكس حاله على التعليم غير المتساوي (جمعية ناظوري كارنا 1984: 153 و154).

ولا تختلف مكانة المعلم اليهودي عن مكانة المعلم في أي مجتمع، فهي مكانة متدنية؛ فبينما يعود سبب تدني مكانة المعلم إلى وجود أعداد كبيرة من المدرسين غير المؤهلين، إضافة إلى دخول المرأة غير المؤهلة إلى هذا الحقل، كمدرسة

وبأعداد تفوق الرجال، وكذا ازدياد أعداد النساء المؤهلات للعمل في حقل التدريس، جعل المهنة تعد مهنة المرأة. وزاد من حدة ضعف المكانة الاجتماعية لمهنة التعليم ضعف العائد المالي (الراتب) منها، وكذا ضيائية الدور الحقيقي للمدرس (Banks 1976: 159 و 164). أما فيما يتعلق بالمعلم اليهودي، ذلك الكائن المعزول، الذي ظل، في مجتمعنا، متعلق بأهداب التقليدية في كل جوانب حياته، فإن تدني مكانته الاجتماعية لا تعود إلى الحثيات السابقة الذكر، بقدر ما تعود إلى افتصار دوره على تلقين المعلومات، أو تلقين الأطفال فقرات قصيرة من الكتب، التي يقومون بتدريسها (جمعية ناطوري كارتا 1984: 153).

مرحلة الطفولة:

تعتبر مرحلة الطفولة، من اعقد وأخصب المراحل العمرية للإنسان، فهي الأساس الذي يقوم عليه بنیان الشخصية. وتبدأ هذه المرحلة العمرية منذ اللحظات الأولى للميلاد وهناك من يردّها إلى فترة سابقة على ذلك. وتختلف طقوس وشعائر الجماعات والمجتمعات في استقبال المولود، وضمه إلى واقعه الجديد، والتعامل مع مرحلة الطفولة هذه؛ فلجماعات و المجتمعات المتدينة طرقها، كما للجماعات والمجتمعات غير المتدينة طرقها الخاصة، ويزودنا التاريخ بصور شتى في كيفية استقبال الشعوب والأمم المختلفة للمولود الجديد، ويكفي أن نضرب مثلاً بتقافة شعب اسبارطة، الذي كان يمجّد القوة ويحترمها، وكان يعرض حديثي المولد لصنوف شتى من امتحان استعداد الأطفال لضروب القوة، حتى يتأكد من قدراتهم واستعدادهم، بل وأحقيتهم للحياة. والمسلمون يستقبلون مولودهم بترديد الأذان في أذنية، ويلاعبونه سبعاً، ويؤدّبونه سبعاً، واليهود، كجماعة متدينة، لهم طرقهم الخاصة باستقبال مولودهم، فهم يقومون بتهويده من خلال العديد من الطقوس والاحتفالات، التي يقوم بها الأهل والأصدقاء. ففي اليوم الثامن من عمر الطفل تبدأ عضويته في المجتمع اليهودي أو الإسرائيلي، ويصبح فرداً من أفراد، وذلك

بتطهيره بالختان. وفي السنة الأولى أو الثانية، يذهبون به إلى الكنيس للمرة الأولى، وسط مظاهر البهجة والفرح. أما في السنة الثالثة، فيقومون بحلق شعر رأسه للمرة الأولى، في احتفال يعده الأهل والأقارب، تتخلله الأغاني وغيرها من مظاهر الفرحة، ويترك على جانبي الرأس الزنارتان، اللتان يحتفظ بهما إلى آخر عمره، لتشيران إلى الدلالة الخارجية على يهوديته (جمعية ناطوري كارتا 1984: 152)، وهذا دليل آخر على أن الزنارتان تقليد ديني لدى اليهود، ولم تكن مفروضة عليهم من قبل السلطة الحاكمة، ولو كان الأمر كذلك لما احتفل اليهود باليوم، الذي يظهر فيه الطفل اليهودي هاتان الزنارتان، طالما كانتا تمثلان مظهر من مظاهر التمييز والتفرقة بينهم وبين غيرهم من فئات المجتمع.

وتتأثر فترة الطفولة عند يهود اليمن، برؤيتهم الفلسفية لطبيعة الطفل، فهم يعتقدون بأن الطفل شريراً بطبيعته، كما تمت الإشارة إلى ذلك، وأنه بحاجة إلى التربية والإشراف المبكرين، كي تظهر روحه من الصفات الشريفة، لتحل محلها الصفات الإيجابية، التي تميز البالغ، لذا نجد أن فترة الطفولة عندهم قصيرة. ويحرص الآباء أيضاً على أن تكون الساعات التي يقضيها الطفل مع أقرانه أو بمفرده قليلة (جمعية ناطوري كارتا 1984: 152).

سن التعليم:

انعكست رؤية جماعة اليهود للطفولة على تحديد السن المثلى للتعليم، حيث يبدأ التعليم من حوالي الثالثة من العمر، وإذا أبدى الطفل استعداداً في هذه السن يعلم الفلسفة والعلوم والقواعد" (Klein : 274). تعكس عبارة أفيفا كلين Aviva Klein مرحلة عقلية وعمرية متقدمة، فتعلم الفلسفة والقواعد يقوم على إدراك المفاهيم والعلاقات المجردة، كما أن الدراسات الخاصة بالإدراك والتطور العقلي تثبت عكس ما ذهب إليها أفيفا كلين (Siegler 1978 : 32). أضف إلى ذلك فإن تفكير الأطفال يكون في العادة مرتبطاً بما هو ملموس (أحمد منصور 1989 : 102).

والطفل في هذه السن، لا يزال محدود القدرة على إدراك المجردات، وأكثر التصاقاً بالمحسوسات، التي تبنى عليها المجردات في مرحلة عمرية متأخرة، تقول سميرة السيد (1986: 176 و 199): "تعمل الخبرات الحسية كأساس لتنظيم معلومات الطفل وإعطائها معنى ودلالة، أي أنها تساعد الطفل على استدخال وتكوين المفاهيم".

لذا نجد، أن معظم إن لم يكن كل، المجتمعات قد أجمعت على أن تكون سن السادسة من العمر هي السن الملائمة للتعليم، أما قبل ذلك فيتعلم الطفل عادات وتقاليد وثقافة مجتمعه، وبعض الطقوس الدينية البسيطة، وهذا ما أشارت إليه جمعية ناطوري كارتا، عند الحديث عن تعليم الطفل اليهودي، فهو يتعلم قبل الرابعة من العمر، مقاطع من آيات الشكر، التي تقرأ على المائدة. وفي الرابعة من العمر يذهب إلى المدرسة ليستمع فقط، وبعد ذلك يبدأ يتعلم قراءة التوراة، حيث يصبح مطالباً بحفظ الجزء السادس، ويستمر في التعليم، في الغالب، حتى سن الثالثة عشرة، حيث يتولى الأب تعليمه مهنته، وكذا تعليمه التوراة (جمعية ناطوري كارتا 1984: 152 و 155).

تربية الفتاة اليهودية:

تقضي الفتاة اليهودية سنواتها القليلة في مصاحبة أمها، فتأخذ عنها كل ما تحتاج إليه في تدبير شئون منزلها، عندما تنتقل إلى بيت زوجها، ويحدث ذلك بشكل مبكر، في السنة الثالثة أو الرابعة عشرة، فتتعلم من أمها بعض الأخلاقيات، التي يجب أن تتحلى بها، إضافة إلى قواعد الطهارة والنجاسة، والأمور المتعلقة بالحلال والحرام (جمعية ناطوري كارتا 1984: 156). وإذا كانت هذه القواعد من الأمور الدينية، فمن أين تعلمتها الأم، وهي جاهلة بأمور الدين، طالما أنها ليست مطالبة بتنفيذ التعاليم والطقوس الدينية، كما أشارت جمعية ناطوري كارتا. وبينما كانت "الفتيات المسلمات يذهبن إلى المسجد لتلقي العلم، فإن كنيس اليهود

لا يستقبل الفتيات اليهوديات، وليس فيه مكان خاص بهن" (سيف الدين آل يحيى 1986: 155)، وكل ما يجب عليهن أن يتعلمنه، هو ترديد بعض آيات الشكر والدعاء، كما أنهن قد يحفظن بعض الكلمات العبرية، التي قد يتعلمنها من مجالسهن لأفراد أسرهن من الذكور، وعند تواجدهن أثناء تعليم الآباء للأبناء الذكور، وذلك يحدث في سن مبكرة (جمعية ناظوري كارتا : 156).

وتشير المصادر إلى أن غير اليهود، من سكان المجتمع اليمني، لا يتدخلون في شئون اليهود التربوية والدينية أو غيرها، وقد كانت لهم مدارسهم الخاصة، والتي لم تخضع لأي نوع من إشراف الحكومة، بل يديرها ويشرف عليها اليهود أنفسهم (عباس الشامي 1988: 216)، ولا توجد إشارة إلى الفترة الزمنية، التي تواجدت فيها هذه المدارس.

وبهذا نكون قد أنهينا استعراض واقع اليهود كما حفلت به الأدبيات، ولم يبق أمامنا سوى تسليط الضوء على الواقع، الذي يعيشه اليهود أيامنا هذه. ولا ندري ما الذي سيمدنا به منحانا هذا، هل سيؤكد ما أتت به جهود العلماء والمفكرين، الذين قاموا بدراسة واقع اليهود اليمنيين، عبر مراحل طويلة من التاريخ، ودونوه لنا، حتى نتمكن من دراسته ومعرفته، أم أنه سيعطينا صورة مختلفة، وإذا كانت الصورة، التي سنقف عليها مختلفة عما حملته أدبيات الماضي، فما هي درجة ذلك الاختلاف؟، وهل هذا الاختلاف يسير في اتجاه النهضة باليهود اليمنيين وبواقعهم، باعتبار عامل الزمن وتأثيره، أم أنه يسير في الاتجاه المعاكس، الذي يزيد إلى اليأس بؤسا؟. كل هذا، وغيره سوف يتضح من خلال دراسة الواقع الحالي ليهود اليمن، ممثلين بيهود منطقة ريدة.

الجزء الثاني

اليهود في الوقت الحاضر

أوضاع يهود منطقة ريده

- الفصل التاسع: الأوضاع الاجتماعية
- الفصل العاشر: الأوضاع الاقتصادية
- الفصل الحادي عشر: الأوضاع السياسية
- الفصل الثاني عشر: الأوضاع الدينية
- الفصل الثالث عشر: الأوضاع التربوية

الفصل التاسع

الأوضاع الاجتماعية

عرضنا في الفصول السابقة الواقع الذي كان يعيشه اليهود اليمنيين في الماضي بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والتربوية، وذلك كما نقلها لنا الأدب المتعلق بهم. أما هذا الجزء من الدراسة فيعرض لواقعهم في الوقت الحاضر، وبنفس الأبعاد السالفة الذكر. وما يميز هذا الجزء أو هذا الجهد، هو أنه لا يعتمد على ما هو مدون في الكتب والمراجع، بقدر ما يعتمد على ما يدونه اليهود أنفسهم في سفر واقعهم اليومي المعاش، والذي تم نقله بكل دقة وأمانة، ودون أدنى تدخل من قبل الباحثة. حتى أن التفسيرات المقدمة لبعض الظواهر والقضايا، ليست نابعة من قراءة الباحثة للواقع، ولكنها التفسيرات التي قدمها أولوا الثقة والمعرفة من اليهود أنفسهم. وسوف نعرض أوضاع اليهود التي يعيشونها في منطقة ريدة بنفس الترتيب، الذي تم عرضه، عند استعراض أوضاعهم في الماضي، أي أننا سنبدأ بالأوضاع الاجتماعية، ثم الاقتصادية، والسياسية، والدينية، وسنختتم عرضنا بالأوضاع التربوية. ويجب الإشارة، هنا، إلى أن الأوضاع التربوية قد تركزت إلى نهاية الحديث، لسبب بسيط للغاية، وهو أن كل الأوضاع الأخرى هي التي تصبغ أو تشكل الأوضاع التربوية، وهي التي تعطينا فهماً أوسع وأكثر عمقاً للأوضاع التربوية.

وهناك مسلمة أساسية في الاجتماع الإنساني يتفق عليها العامة والخاصة على حد سواء، وهي أن الإنسان كائن اجتماعي، لا يمكنه العيش إلا في جماعة، ولذلك فإنه لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن أفراد مجتمعه، ولا تكتمل إنسانيته إلا بمشاركته في المجتمع ومساهمته في تيار الحياة الاجتماعية (حسين رشوان 1990: 5).

ولذا فإن الإنسان يعد عضواً في جماعات اجتماعية منظمة وتربطه بهذه

الجماعات لغة ومصالح مشتركة ونظرة واحدة للمستقبل، ولهذه الحياة الاجتماعية التي يعيشها الفرد داخل المجتمع انعكاس واضح على نظرتة للحياة وعلى طموحاته وآماله ورغباته، كما أن لها دور فعال في تشكيل أبعاد شخصيته العامة (نيفين عبد المنعم) إلا أن هناك جماعات يختلف وضع أفرادها داخل المجتمع نتيجة لظروف خاصة تميزها عن غيرها.

وقد سبق وأن عرضنا، في أحد الفصول السابقة، التركيبة الاجتماعية في المجتمع اليمني، ولنا أن نذكر، هنا، أن كل فئة اجتماعية، في هذه التركيبة، تشكل مجتمعاً صغيراً لما تحتويه من خصوصية ثقافية، ولذا فإن اليهود، لا شك يشكلون مجتمعاً مصغراً، لا تميزهم بالخصوصية الثقافية وحسب، بل وبالخصوصية الدينية كذلك. لذا أجد من الضروري، وقبل الحديث عن أوضاعهم، التي تتداخل وتتشابك علائقياً مع المجتمع الكبير، أن أعرض لتركيبتهم الاجتماعية، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في فهم وإدراك، بل واستيعاب هذه الأوضاع.

وعليه سيتم تناول التركيبة الاجتماعية لهم، مع إيضاح الأساس الذي يرجع إليه التفاوت في المراتب داخل هذه الجماعة، وأثره على العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، ثم الملامح العامة لليهود، والتي تميزهم عن غيرهم من سكان المجتمع، ونوع العلاقة التي تربطهم بهؤلاء السكان، سواء أولئك الذين يشكلون الفئات العليا، التي تتمتع بالقوة والنفوذ، أو الفئات الدنيا (البسطاء) في المجتمع..

كما تناول هذا الجانب الصداقة ووقت الفراغ وكيفية قضائه عند الجنسين ثم مكانة المرأة داخل الجماعة اليهودية، ثم التعرف على البيئة التي يقطنها اليهود بما فيها السكن ومستواه ومكوناته، ومدى ملاءمته لحياة الإنسان اليهودي، ثم يتم تناول المناسبات الاجتماعية، بما فيها الخطوبة والزواج والطلاق وتعدد الزوجات، وكذلك الولادة والوفاة.

التركيب الاجتماعي لليهود:

يعرض الأدب الاجتماعي معايير عدة للتصنيف أو الترتيب الاجتماعي للجماعات أو الفئات داخل المجتمع، وعلى ضوء هذه المعايير أو الأسس، تتحدد المكانة الاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع، فمنها ما يأخذ العرق كأساس، أو الاختلاف الثقافي، أو الاختلاف الديني، أو المهني، ومنها ما يقوم على لون البشرة. وأي ما كانت التقسيمات أو الأسس والمعايير التي يقوم عليها ترتيب الفئات الاجتماعية، فإن معيار القوة -بالمعنى الشامل للكلمة- هو، في اعتقادي، الأساس الفاعل، الذي يظهر في كل التقسيمات، هذا من ناحية. أما من الناحية الثانية، فإن التقسيمات إما أن تبنى تصاعدياً وإما تنازلياً، وأي كان الأسلوب المتبع، فإنه يؤكد مرة أخرى على طابع القوة. وجماعة اليهود، كما رأينا، تحتل أدنى السلم الاجتماعي للمجتمع اليمني، وهذا يعني أنها أقل الفئات الاجتماعية تمتعاً بالقوة.

ولما كان فقه الواقع قد جعل الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع، تتخذ شكل التراتبية السائدة فيه، فكان من البديهي السعي للتعرف على التركيبة الاجتماعية لجماعة اليهود. وإن كان هناك تمييزاً واضحاً داخل هذه الجماعة، فما هو الأساس، الذي حكم أو صاغ هذه التراتبية.

ومن خلال المعاشية، تبين أن مجتمع جماعة يهود ريدة، يضم بداخله تنوعاً اجتماعياً واقتصادياً ودينياً ومهنياً بين أفرادها، مما يوفر البيئة الملائمة للتمايز، وعنصر القوة الكامن فيه. وبالفعل، فقد تبين أن هذا المجتمع الصغير ينقسم إلى قسمين واضحين: القسم الأول، ويشمل فئة رجال الدين. والقسم الثاني، ويشمل بقية أفراد المجتمع اليهودي الصغير. إلا أن هذا التقسيم لم يتم بطريقة هرمية، وإنما تم بطريقة أفقية. بمعنى أنه لم يتخذ الشكل الهرمي الشائع في المجتمع الكبير. وهذا التقسيم الأفقي له دلالاته الاجتماعية، فعنصر القوة غائب فيه تماماً، فالكل في مستوى واحد، والكل في خدمة الكل.

وللايضاح، ينبغي أن نشير هنا، إلى أن فئة رجال الدين في منطقة ريدة، لا

تتخذ الشكل المؤسسي، الذي يستدعي التفريغ التام للعمل الديني، والذي يفرز من ضمن ما يفرز التمييز والقوة على باقي أفراد الجماعة، فرجل الدين هنا، هو أحد أفراد الجماعة، يمتحن إحدى مهنتها، وقد يكون أكثرهم فقراً. فمكانة رجال الدين، إذاً، لا يترتب عليها عائدات مالية يجنيها أصحابها، كما هو حال الفئات العليا في المجتمع الكبير، بل إن على هؤلاء العلماء أن يعيشوا من كدهم، وقد لوحظ أنهم (العلماء) يعملون في كل المهنة، وليس هناك وضع قيمي للمهن بين جماعة اليهود؛ فليس هناك مهنة رفيعة وأخرى وضيفة. وتأتي مكانته الدينية الرفيعة، لا من خلال ما يمارسه من عوامل القوة على أفراد جماعته، ولكن من خلال أهمية وجوده بينهم، فعليه واجب مقدس هو ملزم بتأديته تلبية لأوامر الإله، وحفاظاً على أفراد مجتمعه، فلولا وجود العالم اليهودي لما استقامت الحياة الدينية لليهود، ولما عرفوا أعيادهم وواجباتهم الدينية التي كلفهم بها الرب.

وتبين أن لرجال الدين اليهودي (العلماء) دور قيادي غاية في الأهمية والخطورة على بقاء واستمرار جماعة اليهود وترسيخ جذورها في منطقتها، وهم السياج الذي يحفظ الجماعة من التشتت والتفريق؛ وقد عبر عن هذا أحد الإخباريين بقوله: "لولا العيلوم ما قميرنا هانا يوم، نسير معه أينما سار".

والأمر البارز في حياة يهود ريدة، أنها تخلو من كل مظاهر وأشكال التعقيد، فالبساطة هي القاعدة البارزة فيها. وعلى الرغم من مكانة رجال الدين، إلا أن التفريق بينهم وبين الرجل العادي أمر يكاد يكون معدوماً، لا في المظهر ولا في المخبر، ولا توجد أية دلائل على المفاضلة، وهم يؤكدون على عدم وجودها بينهم، وهذا ما نجده على لسان أحد الإخباريين عندما قال: "ما بش بيننا حد أحسن من أحد، كلنا من حواء وأدم، وكل واحد مننا بيشتغل من سب يعيشوا عياله"، ويقول آخر: "ما بش يهودي أحسن من يهودي، إلا من رضي الله عنه، ولكن إحنا بنحترم العيلومات لأننا بنحب ديننا ونقدسه، وهم ببساعدونا من أجل نحافظ عليه".

الملاحح العامة لليهود

1) السمات الجسمية: إن الداخل إلى منطقة ريدة لا يمكنه التفريق بين سكانها، سواء كانوا مسلمين أم يهود، وذلك لسبب بسيط للغاية، وهو أن الملاحح الجسمية لليهود لا تختلف عن ملاحح جيرانهم من المسلمين، فكلهم أبناء منطقة واحدة، ومن بلد واحد. وإذا ما سئل أحد اليهود عن موطنه الأول، فإنه يجيب على الفور بأنه يماني الأصل، وأن أجداده هم اليمانيون الذين اعتنقوا الدين اليهودي في عهد الملك ذو نواس الحميري عندما دان المجتمع اليمني كله بهذه الديانة، حيث كان الدين هو الدولة فكانوا هم ممن ظلوا متمسكين بيهوديتهم بعد انهيار حكم ذي نواس وانتشار المسيحية ومن بعدها الإسلام.

2) الزي: أما من ناحية المظهر العام، فلا توجد أية اختلافات بين المظهر العام لليهودي والمسلم في منطقة ريدة، من حيث شكل ونوع الملابس التي يرتدونها، وما يفرق بين اليهودي وغيره من القبائل هو شينان اثنان فقط، هما: تدلي الزنارتين على جانبي الرأس لليهودي، وعدم وضع الجنبية على خاصرته. أما بالنسبة للمرأة اليهودية فقد تبين أنه يمكن تقسيم النساء اليهوديات إلى قسمين، القسم الأول، (الشابات)، لا يستطيع الغريب الداخل إلى المجتمع التمييز بينهن وبين غيرهن من نساء المنطقة، وعدم التمييز هذا، بسبب الضيق والنفور لسيدات المنطقة المسلمات، اللاتي يربحن أن تتميز اليهوديات عنهن حتى يستطعن تحاشيهن وعدم التعامل معهن، فنقول إحدى نساء المنطقة من المسلمات "الله يلعنهن، ما عد بنقدرش نعرفهن من بين القبيليات، من يوم ما بقين يلبسين مثلنا"، وتقول أخرى: "الله يشلهن، ما عد بنقدرش نعرفهن من غيرهن، علشان ما نسلمش عليهن وينجسننا"، وتقول أخرى: "لوما بنسير ننفوط احنا وهن، ما عد بنقدرش نعرفهن، فيحملننا ذنب السلام عليهن".

وقد تبين للباحثة مما سبق أن وصمة النجاسة التي يلحقها أهل المنطقة باليهود ليس لها أساس ديني، فالدين الإسلامي لم يحرم مصافحة أهل الكتاب ولو حرم

مصافحتهم لكان من باب أولى أن يحرم أكلهم قال تعالى ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم﴾ (المائدة/4) وكذلك الزواج باليهودية وهي على دينها، والذي تفر شرعيته الأكثرية المطلقة الساحقة من الفقهاء، ولذا فإن هذه النجاسة إن وجدت فهي معنوية وليست مادية، وفي هذه الحالة فإنها لا تعد سببا مقنعا يجعل المسلمين يتحاشون التعامل مع اليهود، ولكن إن دل هذا على شيء فإنما يدل على النظرة الدونية التي يتعرضون لها.

أما القسم الثاني، (الكبار في السن)، من النساء، واللاتي يمكن تمييزهن بسهولة كبيرة، وذلك لارتباطهن الشديد بالثقافة اليمينية التقليدية، التي لم تتأثر بعد بالنمط الحديث في شكل ونوع الملابس، فلا زلن يرتدين الزي القديم، مثلهن مثل كبار السن من النساء، في مناطق يمنية كثيرة؛ فهن يضعن على رؤوسهن غطاء من القماش تتدلى من أطرافه كرات صغيرة من الفضة تحيط بالجبين، من الأذن اليمنى إلى الأذن اليسرى، وهو ما يسمى (بالقراريط)، كما تحيط بأعناقهن عقود من المرجان تتخلل حباته ربات فضية -العملة اليمينية القديمة، ماريا تريزا-، تحيط بها قراريط من الفضة أيضا، تسمى حويطة (لأنها تحيط بالعنق) يلبسها باستمرار، ومنهن من يلبسها في المناسبات فقط.

وعلى الرغم من عدم وجود تشريع ديني في اليهودية، يلزم المرأة بالحجاب، كما أكد ذلك العيولومات (رجال الدين اليهودي)، إلا أن الإلزام الثقافي (الثقافة اليمينية) لا يقل تأثيراً عن التشريع الديني، فهو واضح على سلوك المرأة اليهودية، فهي تضع اللثام على وجهها عند خروجها من منزلها، شأنها في ذلك شأن باقي النساء في المنطقة.

العلاقات الاجتماعية

من الطبيعي القول أن سكان أية منطقة، في أي مكان في العالم، تربطهم ببعضهم البعض علاقات متعددة ومتنوعة، وكلما كانت المنطقة محدودة وتقليدية

(ريفية)، كانت القاعدة التي تقوم عليها هذه العلاقات، أكثر صلابة وقوة، وبمعنى آخر، أكثر حميمية، إلا أن الإفراز الثقافي، وأخلاق القوة، قد أوجدا دوائر اجتماعية، أو تشرنقاً اجتماعياً للفئات والجماعات الاجتماعية، فرفع بعضها وخفض بعضها الآخر، وأصبح ذور المكانة العليا لا يرون إلا أنفسهم، ولا يقيمون وزناً لمن دونهم، هذا النوع من فقه الواقع قد حدد طبيعة ونوع العلاقات بين الفئات والجماعات الاجتماعية، فهي إما أن تكون ندية - لمن يتمتعون بنفس المكانة والقوة- وتسلطية وقهرية، بطريق مباشر أو غير مباشر -بين الفئات العليا والدنيا-. واليهود هم الجماعة الاجتماعية والدينية، التي تحتل أدنى مراتب السلم الاجتماعي، كما رأينا سابقاً، وإذا فالكل أعلى منهم، والكل ينظر إليهم نظرة دونية. وزاد في تعزيز هذه المكانة الدونية لليهود، عامل التنشئة الاجتماعية والدينية، التي يتلقاها أفراد القبائل، وكذا مجريات الأحداث العالمية (قضية فلسطين)، التي يتحمل وزرها يهود المنطقة.

وقد كشف الواقع المعاش لليهود المنطقة، تعطشهم الشديد للإحساس بالانتماء للجماعة (قبائل المنطقة)، والشعور بأنهم يمنيون، إلا أن هناك حواجز وموانع كثيرة تحول دون تحقيق هذه الرغبة. فعلى الرغم من عدم العزلة الفيزيائية: العيش المشترك، والتداخل العمراني لمساكنهم ومساكن القبائل، إلا أن العزلة الاجتماعية قائمة وواضحة كل الوضوح، لا تحتاج إلى بيان لغوي لإيضاحها أو الإفصاح عنها، واليهود يشعرون بها ويعيشونها، ويفصحون عنها. ومسألة العزلة هذه تؤرقهم كثيراً، إذ يعتبرونها سبباً رئيسياً لتجاهل واستبعاد الدولة لهم، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى حرمانهم من الاستمتاع بحقوقهم، كغيرهم من اليمنيين، ومن الحصول على قسط من التقدم والتطور الذي يتمتع به أفراد المجتمع.

أضف إلى ذلك، فقد أدى كل من ضعف مفهوم (أهل الذمة)، الذي كان يوجب على الدولة أو مشايخ القبائل توفير الحماية والأمان لليهود، واستمرارية العزلة، إلى إضفاء النزعة العدوانية على النظرة الدونية للقبائل تجاه اليهود، فأصبحوا

عرضة لكثير من أشكال العدوان. ليس هذا فحسب، بل يرون أن العزلة هذه هي التي جعلت القبائل لا يرون لهم حقاً في الحياة، كما يقولون.

ورغبة من يهود المنطقة في تحقيق شيء من التواصل، الذي قد يعمل على التخفيف من هذه العزلة، نجدهم لا يبدون نفوراً، ولا يمانعون من اختلاط أطفالهم بأطفال القبائل. وللتأكد من مدى علاقة عالم الطفولة -الخالى من تعقيدات عالم الراشدين- بعالم الراشدين، أو استقلاله عنه، تم، وبطريقة غير مباشرة، الإيحاء لليهود، أن يتحدثوا عن العزلة، في حين أن الأطفال مسلمين ويهود يلعبون مع بعضهم البعض. فكانت ردة الفعل (اليهود) منسجمة تماماً مع الأدب الاجتماعي، والأنثروبولوجي، فقد بينوا أنهم لم ولن يعترضوا على لعب الأطفال مع بعضهم البعض، ولكن الاعتراض يأتي من جهة القبائل، واعتراض القبائل -من وجه نظر اليهود- يقوم على أساس ديني وآخر اجتماعي، وهذا ما أكده إخباريان: فقد جاء على لسان الإخباري الأول "لمه الخوف واحنا كلنا يمينين، ونعيش في بقعة واحدة، وحقنا العادات واحدة، وأما الدين ما عيفهموهش العيال الصغار، وفي هذه الحالة ما بش ما يخوف من إن عيالنا يلعبوا جمعه"، ويقول آخر "مش احنا اللي بنخاف من إن عيالنا وعيالهم يلعبوا جمعه، لكن هم يببسروا عيالنا وسخين ونجسين، وما يسبرش إنهم يلعبوا مع عيالهم".

وينبغي الإشارة هنا إلى أن قناة التواصل القائمة بين اليهود وبقية أفراد المجتمع مفتوحة من قبل اليهود ومغلقة من قبل بقية أفراد المجتمع، كما تبين أن ذوي الشأن والجاه يؤثرون بسلطتهم على معظم أفراد مجتمعهم، فالواضح أن بسطاء القبائل الذين بحكم واقعهم الاقتصادي والاجتماعي المتواضع، أقاموا علاقات طيبة مع جماعة اليهود في منطقتهم، ومع ذلك فهم لا يميلون إلى توطيد هذه العلاقة، وذلك بفعل سلطة ذوي الشأن؛ فعلى سبيل المثال، فقد وجدت أنهم (البسطاء) لا يفسحون المجال لجماعة اليهود في المناسبات للدخول إلى منازلهم، وإن حضروا دون دعوة، لا يولونهم أي اهتمام، ويعود هذا الموقف إلى معرفة هؤلاء البسطاء بالعقاب

الاجتماعي الذي قد يتعرضون له، فإذا علم أن في أحد منازل القبائل يهودياً امتنع الناس عن دخول ذلك المنزل.

كما تبين أن علاقة أفراد المجتمع باليهود تزداد تعقيدا وقسوة، فكلما ارتفعت مكانة الفرد اقتصاديا واجتماعيا، تزداد شقة المسافة الاجتماعية بين الطرفين اتساعا، مما يؤدي إلى عدم رغبة القبيلي ذي القوة والنفوذ بمجاورة اليهود، فبدلا من انتقاله هو من الحي، يقوم بطرد اليهودي منه؛ فعلى سبيل المثال، قام قبيلي بإخراج أحد اليهود من مسكنه هو وزوجته وأطفاله الثمانية، تحت تهديد السلاح، لأنه لا يريد أن يكون له جار منهم. فأصبحت هذه الأسرة بدون مأوى أو مكان يأويهم، ولولا عطف إخوانهم عليهم، ما وجدوا غير الشارع سكناً لهم.

ويتخذ اعتداء القبائل على اليهود أشكالا أخرى غير عدم الرغبة في المجاورة والطرد من المنازل، فقد لوحظ استخدام القوة والحيلة في محاربتهم. في رزقهم، وعدم السماح لهم بالإستمتاع بالخدمات التي يقدمها المجتمع لأبنائه، فإذا ما استطاع أحد اليهود أن يحسن وضعه المالي فإن هذا يثير الفزع لدى بعض القبائل، ويدفعهم للنيل منه، وفي هذه الحالة يكون محظوظا إذا لم يقررو القضاء عليه غدرا وهو سائر في الطريق، ويكتفون بسلب ممتلكاته أو إفسادها، وما أكثر حوادث السرقة التي يتعرضون لها. وقد روي أنه تم إحراق ورشة النجارة الخاصة بأكبر علمائهم، دون أن يجدوا من يمد لهم يد العون لاسترداد حقوقهم المسلوبة.

ومن أنواع القهر الذي يتعرضون له، دون أن يكون لهم صلة مباشرة به، ما يدور في العلاقات الدولية (قضية فلسطين)، فعندما تقوم إسرائيل أو أمريكا بأي فعل يضر بالعرب، من قريب أو بعيد، يدفع ثمنه يهود ريدة، فقد أفاد الكثير من اليهود، وكذلك المسلمين، أنه عندما كانت أمريكا وحلفاؤها يضربون العراق أثناء حرب الخليج كانت تخرج مظاهرات كبيرة في اليوم الثاني متجهة إلى منازل اليهود، فيضربون أطفالهم، ويرمون منازلهم وسياراتهم بالحجارة، بحجة أنهم تابعين لأمريكا ومشجعين لأفعالها.

وقد وجد أنه نتيجة لسوء العلاقات بين المسلمين واليهود في المنطقة، وتعرض اليهود لصنوف عدة من القهر الاجتماعي والنفسي، فكان لابد لهم من القيام برد فعل مناسب يمكنهم من الحفاظ على أموالهم وأنفسهم، فلم يجدوا سوى ما أسماه "سيمبسون وينجر Simpson and Yinger — (1985: 137) بالتحاشي، فاليهود لا يرغبون ولا يستطيعون نتيجة لقلّة عددهم وبعدهم عن السلطة إلا أن يتحاشوا الإصطدام بالقبائل أبناء المنطقة، إلا أن هذا التحاشي ليس الإنسحاب السلبي من المجتمع، ولكنه اتخذ شكلا آخر، فقد تمثل هذا الإنسحاب بالإحساس الجماعي بالقهر، الذي دفعهم لمساندة بعضهم البعض كوسيلة للحفاظ على كياناتهم، وهذا ما تقوم به الجماعات المقهورة في أي مكان (مصطفى حجازي 1989: 115)؛ فمثلا إذا تعرض أحدهم لمأزق أو شدة، وجد إخوانه من اليهود يقفون إلى جانبه، باذلين كل ما في وسعهم لإخراجه من هذه الضائقة، فعندما قتل أحد المسلمين رجلا منهم، وهو سائر في الطريق، ثار الجميع مطالبين بدمه، وظلوا يتنقلون بين المحاكم والقضاة، ويبدلون ما استطاعوا من مالهم في سبيل ذلك. وإن كانت مناسبة سارة عمل الجميع كيد واحدة باذلين كل جهودهم لإحياء تلك المناسبة، وقد لوحظ أن هذا التعاون ليس قاصرا بين من تربطهم علاقات القرابة والنسب، وإنما أصبح سمة تميزهم عن غيرهم.

وأبرز السلوك الدفاعي هذا (التحاشي) تفسيرين اجتماعيين: الأول، أن البعض اعتبره نوع من الرغبة في العيش بسلام دون إحداث أي أذى للآخرين، كما أشارت إلى ذلك سيدتان بسيطتان من سكان المنطقة، حيث قالت الأولى: "أنا ساكنة جنب اليهود من زمان، ما قد عرفت منهم أي أذية"، وقالت الأخرى: "ما قد سمعنا أن اليهود قد أدوا أحد، لا جاهل ولا مرة، ولا حتى حيوان". أما الثاني، هو ما اعتبره البعض الآخر جبنا ولؤما من اليهود، وقد عبر عن ذلك أحد الأفراد بقوله: "ما بش أجبين وأذل من اليهود، ما يقدروش يأذوا حتى دمه خاطية في الطريق"، ويقول آخر: "هم مساكين وذليلين مش باختيارهم، وإنما لأنهم مدعوسين، ونخرهم

في التراب، لأنهم لو رفعوها علينا عيخربوا البلاد". وقد لوحظ أن هناك علاقة طردية ووثيقة بين موقف القبائل العدائي من اليهود والمكانة الاجتماعية لهم، فكلما ارتفعت مكانة الفرد، كلما كان أكثر عداوة وبغضاء لهم.

الصدقة وقضاء وقت الفراغ

إن تكوين الصداقات أو إقامة علاقات صداقة بين أفراد المجتمع تتأثر بتأثيرا كبيرا بثقافة المجتمع وتقسيماته الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والمناطقية، فغالبا ما تكون دائرة صداقات الأفراد إما واحدة أو متعددة، فهناك على سبيل المثال صداقات النخبة وصداقات العمل، وصداقات قائمة على الإنتماء المناطقي أو العرقي (Jacobson 1973: 52).

وعادة ما يميل أبناء الطبقة الواحدة إلى الارتباط بأصدقاء من نفس طبقتهم، حتى يكون هناك نوع من التكافؤ الاجتماعي بين الأصدقاء، وذلك لأن غياب التكافؤ، قد يخلق بعضا من الحساسيات التي تعيق هذه الرابطة عن أداء دورها المتوقع في توثيق العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

والأمر يختلف بالنسبة للمجتمع الريفي الذي يتسم بالبساطة مقارنة بمجتمع المدينة حيث لا توجد فواصل حادة بين الفئات المكونة له (محمود عودة 1987: 180)، إلا أن الأمر يختلف بعض الشيء في المجتمع الريفي القبلي بما فيه من تعصب واعتزاز بالقوة والهيمنة مما يجعل الصداقة في الغالب تتحصر داخل الفئة الواحدة ولا تتعداها إلى الفئات الأخرى غير المتكافئة معها.

وهذا ما جعل صداقة اليهود، باعتبارهم أقلية دينية، تقتصر على اليهود أنفسهم إلا فيما ندر، وقد عزز هذا النظرة الدونية التي تحكم علاقة اليهود بالمسلمين، حيث فرضت عزلة اجتماعية عليهم، عندما أغلقت قنوات التواصل من قبل أفراد المجتمع، عدا القليل منهم الذين ينتمون إلى الفئات الدنيا. حيث تبين أن هناك

علاقات صداقة خفيفة تربطهم باليهود. وقد يعود ضيق تلك الصداقات وقتها إلى غياب اليهود عن المؤسسات العملية داخل المجتمع، مما جعل دائرة التعامل بين اليهود والمسلمين محدودة.

ونتيجة لصغر حجم الوجود اليهودي فقد لوحظ أن العلاقة فيما بينهم ليست علاقة صداقة فحسب، ولكنها علاقة قربي ونسب. ولم يتردد اليهود في قبول علاقات الصداقة بين الذكور اليهود والمسلمين، ولكنهم يترددون كثيراً في قبول علاقات الصداقة بين الإناث (يهوديات ومسلمات)، وذلك لسبب بسيط للغاية، أوضحه أكثر من مرة، فهم يرون أن الشاب اليهودي محصن بالقيم والمبادئ التي غرسها في نفسه وعقله الدين اليهودي، الذي قضى سنوات من عمره في دراسة علومه المختلفة، وأصبح على علم بما قد يتعرض له من محاولات لصفه عن دينه إلى دين آخر. أما الفتاة اليهودية، التي تعد جاهلة بأمور دينها، فإنه يسهل على المسلمين التأثير عليها، كما يسهل عليها التخلي عن دينها، لأنها لا تقدر أهميته في حياة جماعتها. وهذا ما حدث بالفعل لبعض الفتيات اللاتي ارتبطن بصداقات مع فتيات من المسلمات، ووقعن تحت تأثير الشباب من إخوان هؤلاء الصديقات، الذين حاولوا إغرائهن بالزواج، فتركن دينهن وجماعتهم. وهذا ما جعل الآباء اليهود يبدون حرصاً شديداً على عدم مصادقة بناتهم للفتيات المسلمات.

ولما كان يهود المنطقة، يشعرون بالضعف والاستكانة، فإن التواصل بينهم وبين بني دينهم، ممن يعيشون في المناطق المجاورة، كان هو العزاء، فمن خلاله، يزيد إحساسهم بالقوة والمنعة، فقد لوحظ التواصل المستمر فيما بينهم، ودعوات بعضهم البعض في كافة المناسبات الاجتماعية، ومنها الصداقة. وعلى سبيل المثال، فقد لوحظ في أحد الأعراس المقامة لديهم أن هناك من الأصدقاء من هو قادم من منطقة خولان وصعدة وناعط وأرحب، وذلك للمشاركة في هذه المناسبة وتقديم الهدايا للعروس وأهلها، ولم تمنع المسافات اتصالاتهم ببعضهم البعض، لأن هناك إلى جانب الظروف الواحدة المشتركة، هدف أكبر يجمع بينهم، وهو الحفاظ على

الجماعة اليهودية، التي في بقائها واستمرارها قوة وعزة لهم جميعا.
ومن المعروف أن للصداقة دور بارز في شغل جزء من أوقات الفراغ، والفراغ موجود في حياة الإنسان وشغله كاملا لا يمكنه من إعطاء جسمه ما يحتاج إليه من الراحة بعد الجهد والعناء الذي يبذله في فترات العمل ليستعيد نشاطه وطاقته ليتمكن من الاستمرار في السعي والبحث عن الرزق، إلا أن الإنسان يجد متسعا آخر من الوقت قد يضيع هدرا دون الاستفادة منه، فقد يقضيه في الجلوس إلى الأصدقاء للحديث والتسلية، وقد يقضي البعض هذا الفراغ في تنمية موهبة أو هواية يكون لها مردود إيجابي قد لا يقتصر على الفرد بل يعود على المجتمع بكامله.

وقد أفاد رجال الدين بأن جميع الكتب اليهودية المقدسة تولي عناية كبيرة بوقت الفراغ وأهمية شغله، لأن عدم شغل هذا الفراغ قد يؤدي إلى ظهور الفساد وخاصة لدى المرأة، ولذلك فقد كلفت بأعمال المنزل حتى وإن كان لديها خادمتان متخصصتان في تلك الأعمال، لأن وجود الخادمتين يزيد من وقت الفراغ لدى المرأة، والذي قد يدفعها إلى القيام بأعمال لا يرضى عنها الدين اليهودي مثل تغيير خلقها أو خيانة زوجها أو مصاحبة رفيقات السوء، وغير ذلك من الأفعال الشائنة.
ولم تكن المرأة بعيدة عن الاهتمام الديني بشغل أوقات الفراغ، وتبين ذلك من خلال ما أبدته بعض النسوة، حيث أفدن بأن النساء اليهوديات اللاتي هاجرن إلى أمريكا، وبرغم أن لهن أزواج ميسوري الحال وقادرين على توفير أكثر من خادمة داخل المنزل، إلا أنهن يقمن بخدمة أزواجهن وأطفالهن بأنفسهن استجابة لأمر الشريعة اليهودية.

وهذا لا يعني أن المرأة اليهودية لا تجد متنفسا في حياتها، فهناك أوقات فراغ في الصباح تقضيها في التحدث إلى غيرها من نساء اليهود، في المنزل أو على قارعة الطريق، وعندما يأتي المساء تذهب لزيارتهم، ويعقدن جلسات يتناولن فيها القات ويطرقن مختلف الموضوعات التي تتعلق باهتماماتهن وشئونهن المنزلية.

أما بالنسبة للرجل اليهودي فقد لوحظ أنه يقضي فترة الصباح في عمله، أما في المساء فيجتمع مع غيره من اليهود، لتناول القات وفتح العديد من الموضوعات الخاصة بوضعهم المتدني داخل المجتمع، وما يواجهونه من صعوبات في المحاكم، وأمور أخرى تتعلق بتعليم أبنائهم، وموقف المجتمع، ممثلاً بإدارات التعليم منهم، وكذا مسألة سفرهم إلى أمريكا والمشكلات التي تقف عائقاً بينهم وبين مساهمة التطور والتقدم في المجتمع.

وقد لوحظ كثرة الأعمال اليدوية الفنية التي تحويها منازلهم، مثل الأعطية والمناسف المصنوعة من سعف النخيل، التي تستخدم في تقديم الطعام، ومنها الصغير الذي يعلق للزينة. مما أثار الرغبة في معرفة ما إذا كانت هذه الأعمال اليدوية المتقنة والبديعة الرسوم والنقش هي من الأعمال الناتجة عن شغل وقت فراغ المرأة اليهودية في المنطقة، إلا أنه تبين أن هذه الأعمال ليست من إنتاجهن الخاص، ولكنهن يقمن بشرائها من يهود منطقة صعدة، حيث تقوم النساء اليهوديات هناك، بشغل أوقات فراغهن بإنتاج هذه الأعمال من المواد البسيطة المتوفرة في البيئة، إضافة إلى حياكة أعطية الرأس التي تسمى (القرقيش) وخياطة وتطريز السراويل النسائية.

أما المرأة اليهودية في منطقة ريدة فإنها لا تفكر بشغل وقتها بأي عمل مفيد، وهي ترجع السبب في ذلك إلى عدم توفر المواد الخام في المنطقة، والتي تحتاجها لإنتاج مثل هذه الأعمال، إضافة إلى أنهم وجدوا أمهاتهم لا يمارسن هذه الأعمال، ولذلك فهن يفتقرن إلى المدربات اللاتي يملكن الخبرة والمهارة المناسبتين.

مكانة المرأة اليهودية

إن الدين اليهودي قد كرم المرأة وأعطاه نفس المكانة التي أعطاه لها الدين الإسلامي، كما تفضل بذلك بعض علماء الدين اليهودي وكلفت بواجبات دينية كما كلف الرجل.

وعلى الرغم من موقف الدين من المرأة، فإن الثقافة المجتمعية، عادة ما تحظر من مكانتها، والثقافة اليمينية، لا تنزل المرأة في المكانة التي منحها الدين، وجماعة اليهود، مثلهم مثل معظم أفراد المجتمع اليمني، قد فعلت ثقافة المجتمع فعلها فيهم، وشكلت رؤيتهم لها، وما الذي يجب عمله تجاهها. وكما هو شائع بين كثير من الرجال، أنه عندما يسأل عن رأيه في المرأة، يظهر اتجاهًا إيجابيًا، وعندما يسلك يسلك اتجاهًا متعارضاً تماماً مع موقفه النظري. وهذا هو موقف يهود ريدة من المرأة، فهم من الناحية النظرية، يرفعونها مكاناً عالياً، وكثيراً ما يسمع المرء منهم أن احترام المرأة واجب، وأن لها أهمية عظيمة بينهم، وغير ذلك من العبارات التي يطلقونها. إلا أن السلوك اليومي يسير في اتجاه يتناقض تماماً مع ما يقولونه، فهي في نظرهم مخلوق ناقص عقلاً ودينياً، وليس لها عمل غير الإنجاب والتفاني في خدمة الزوج.

وتبين أن المرأة في مجتمع يهود ريدة كيان مهمل، حتى الأمور المتعلقة بالدين، والتي يجب أن تتعلمها، لا تجد من يعلمها لها، على الرغم من أنهم يؤكدون -من الناحية النظرية- بأن تعليمها أمور الدين واجب ديني ملقى على عاتق الرجل. وعندما وضعوا في مواجهة هذا الواجب، كان ردهم التلقائي والمباشر هو أنه لا يوجد لديهم متسع من الوقت لقيامهم بهذه المهمة، لأنهم في حالة بحث مستمر عن لقمة العيش، التي ليس لها مصدر ثابت يعتمدون عليه، والحقيقة أن هذا السبب غير منطقي ويتنافى مع الواقع، فقد تبين أن الرجل منهم يصرف ساعات طويلة من النهار في المقابل (جلسات القات).

وعلى الرغم من أن المرأة هي المسؤول الأول عن تربية الأبناء، وبإقرارهم جميعاً، وأولى المهام التربوية التي ينبغي أن تقوم بها هي مراعاة الجوانب الدينية، إلا أنه لا يلتفت لتعليمها جوانب الدين، كما أنها مسلوبة الحقوق كإنسان؛ فلا رأي لها ولا مشورة، حتى في القضايا التي تتعلق بحياتها ومستقبلها، فهم لا يأخذون رأيها حتى فيمن يتقدم للزواج منها، شأنهم في ذلك شأن الكثير من القبائل اليمينية،

فتساق الفتاة إلى منزل زوجها، سواء قبلت أم لم تقبل. وإذا أراد الأب استرجاعها من زوجها، فليس من حقها التمسك بزوجها وأطفالها، فقد لوحظ أنها لا تستطيع الاعتراض على أي قرار يصدر عن والدها، وإن كان فيه هدم للأسرة التي بنتها، لأن والدها هو من يمتلك حق اتخاذ القرار، وهو القادر على تحديد المكان الذي تكمن فيه مصلحتها، ولو أبدت أي نوع من المعارضة كان مصيرها العقاب، الذي يصل أحياناً حد الموت، كما يقولون.

بيئة اليهود ومساكنهم

يتوزع يهود منطقة ريدة، في حين من أحيائها، يسمى الأول بير الجحين، ويسمى الثاني سوق الصياد، وتختلف الظروف البيئية للحيين، كما تختلف الظروف الاجتماعية لسكانيهما من اليهود؛ فقد لوحظ، أن موقع حي بير الجحين موقعاً غير ملائم من الناحيتين البيئية والصحية؛ فهو يقع في مكان منخفض في المنطقة، وهو أقرب ما يكون إلى الواحة، حيث تتجمع فيه مياه الأمطار والمجاري، مما يجعل الحي صالح لتجمع الذباب والحشرات. كما أن تجمع المياه، قد أدى إلى إصابة المنازل المقامة في هذا الحي بدرجة عالية من الرطوبة الدائمة، وأثر هذا الوضع بدوره على نظافة المنازل وصحة ساكنيها. وإلى جانب هذا الوضع البيئي والصحي المعتل، فإن سكان هذا الحي هم من الفقراء، فتجمع فيه الفقر والمرض. أما حي الصياد فيقع في منطقة مرتفعة قليلاً تحيط بها الحقول الزراعية من جميع الجهات، ويتمتع سكانه بوضع مالي جيد.

ولا ينبغي أن نفهم من هذا التوزيع المكاني لسكن اليهود، أنه يتمشى مع ما جرت عليه العادة في تاريخ اليهود، أي أن يتجمع اليهود في حي أو شارع واحد من أحياء أو شوارع البلد أو المنطقة التي يعيشون فيها، والذي عرف بالحي اليهودي أو (الجيتو)، الذي كرس العزلة. هذه العزلة، وإن كانت اتجاهاً تاريخياً لدى اليهود، حتى أصبحت أقرب إلى الواجب الديني، قد جعلتهم وجعلت من يحيط

بهم من السكان، يتعاملون معهم بشيء من الحذر، وأحياناً أخرى بالشك والريبة. وهذا النمط من التوزيع السكاني اليهودي، لا يقتصر على اليهود وحدهم، بل هو شائع بين الجماعات الدونية في المجتمعات، كما تؤكد ذلك الدراسات الأنثروبولوجية. هذا التوزيع للبيئة السكانية اليهودية، قد أفرز نوعاً من النفور المتبادل بينهم وبين غيرهم من السكان. وبالطبع، للأغلبية هي التي تحكم الاتجاه، فكانت العداوة والبغضاء، والنظرة الدونية هي المبرز الطبيعي.

والمفئت للانتباه، في منطقة ريدة، هو انعدام التخصيص السكني لليهود، فهم يقيمون في حيين من أحياء المنطقة، ومع ذلك، فهذا لا يعني أن هناك جزء من المنطقة خاص باليهود، وآخر خاص بغيرهم، فالسكان جميعهم، مسلمون ويهود، تتداخل مساكنهم مع بعضهم البعض. هذا التداخل السكني، يوحي للمرء بشيوع الألفة والمودة والهدوء بين السكان من أبناء الديانتين، وأن الكل يعيش حياة هادئة مطمئنة، بعيدة عن كل مظاهر وأشكال البغض والشحناء، والكل يسعد بذوبان جبال الجليد، المفعمة بالتعالي والغطرسة، التي عادة ما تفصل بين الجماعات المختلفة، ولكنه سرعان ما يكتشف إن هذا المظهر من التداخل السكني، مظهر خادع؛ فإن كان الجانب الفيزيقي قد جمع بين المواطنين، من أبناء الديانتين، إلا أن العزلة الاجتماعية والنفسية قائمة وقائمة، وطقوسها ومراسيمها هي قواعد السفر المكتوبة على الوجدان، والواجب إتباعها بإيمان وإخلاص شديدين.

وعلى الرغم من هذه القطيعة الاجتماعية، وشيوع النظرة الدونية لليهود، إلا أنهم، وعلى عكس الشائع من الأخبار، يبنون منازلهم بالطريقة التي يريدونها، والحجم الذي يريدونه، كل بحسب قدرته، فقد تبين أن مساكنهم ليست على نمط واحد؛ فمنها ما يتكون من طابق واحد، وهو النمط السائد، ومنها ما يتكون من طابقين أو أكثر. كما لوحظ أن القليل من هذه المنازل محاطة بسور، يمارس فيه السكان أعمالهم وأنشطتهم اليومية، مثل غسل الملابس ونشرها، وتنقية الحبوب وإطعام الأبقار. ويضم المنزل الواحد في معظم الحالات الغرفتين أو الثلاث. وفيما

يتعلق بنمط البناء وترتيب الغرف في هذه المنازل لا يختلف عن النمط السائد في المجتمع اليمني. كما لوحظ أن قلة عدد الغرف في المنزل أدى إلى انعدام التخصيص في الاستخدام، حيث تستخدم الغرفة الواحدة للنوم والأكل والجلوس واستقبال الضيوف. وينام الأطفال مع الكبار ولا تخصص لهم غرفة مستقلة إلا لدى القليل منهم، وهذا سلوك شائع لدى الفقراء عامة ولدى غالبية سكان الريف على وجه الخصوص.

كما تبين أن مكان إعداد الطعام يغلب عليه الطابع القديم، والموجود عند جميع سكان المنطقة، حيث توجد به جميع الوسائل القديمة التي لا يزالون متمسكين بها، ولا يقبل الكثير منهم استبدال الوسائل الحديثة بها لوجود أفكار مرتبطة بها توارثوها عن الأجيال السابقة إضافة إلى انعدام وجود الكهرباء في المنطقة في فترة الصباح والظهيرة مما لا يمكن الميسورين من استخدام بعض الأدوات الحديثة في طبخ الطعام وحفظه، إلا أن القليل من اليهود يمتلكون طباخات صغيرة لا يعتمدون عليها كثيرا لميلهم الشديد إلى استخدام الأواني الفخارية المصنوعة من الفخار، والتي لا تصلح مع الحرارة الناتجة عن الغاز.

أما فيما يتعلق بنوعية الأثاث وتنوعه فقد أوضحت الدراسة الحالية أن مساكنهم تحوي القليل من الفرش والأثاث الذي ينم عن بساطة كبيرة ناتجة عن الفقر وتدني مستوى الدخل. وعلى الرغم من أن الكثير من سكان المنطقة المسلمين يؤكدون بأن جماعة اليهود يتظاهرون بالفقر، وهم يملكون المال الكثير، لأن الشح وخزن الأموال من طباعهم المشهورة عبر العصور، إلا أن هذا الإدعاء ينفيه وجود القليل من ميسوري الحال، الذين تظهر أثار النعمة عليهم في كل ما يحيط بهم.

المناسبات الاجتماعية

يشارك البشر كلهم، في كل المجتمعات، الشرقية والغربية، المتخلفة والمتقدمة، وتلك الموعلة في البدائية، في الملامح العامة لحياتهم الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية والدينية، والفارق فيها يكمن في درجة وليس في نوع تلك الملامح، فالجميع يولدون، ويتزوجون، ويموتون، وكل منهم له مراسم وطقوس لكل من الولادة والزواج والموت. وعلى الرغم من وحدة هذه الملامح، إلا أن كل مجتمع له طريقه الخاصة به، في ممارسة تلك المراسيم والطقوس، في المناسبات المختلفة وهذا التميز أو الاختلاف لا يخص المجتمع فحسب، بل يخص الجماعات والفئات الاجتماعية داخل كل مجتمع. وحيثيات هذا الاختلاف أو التمايز تعود في الأساس إلى الموروث الثقافي للمجتمع، وللجماعات الاجتماعية في المجتمع. ويعد الدين وتعاليمه وتشريعاته من أبرز وأقوى العوامل تأثيراً في صقل وتأطير هذه المناسبات.

ولا يمكننا أن نتصور الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع جزءاً مستقلة عن الإطار الثقافي العام للمجتمع، وبشكل يمنحها لوناً ثقافياً منفرداً، وبعيداً كل البعد عن المنظومة الثقافية له، بل على العكس من ذلك تماماً، فالدوائر الثقافية للفئات أو الجماعات أو الطبقات أو الشرائح الاجتماعية، تتقاطع مع بعضها البعض، مشكلة وحدة هارمونية، وكرنفالاً احتفالياً بهيجاً، ولوحة فنية بدیعة في دقة خطوطها وتوزيع ألوانها. وبناءً على ذلك، فإن جماعة يهود ريدة، موضوع دراستنا هذه، وباعتبارها جماعة دينية، تتداخل دوائرها الثقافية الخاصة، مع الدائرة العامة للمجتمع، بحيث يصعب على المرء العادي إدراك الفواصل الثقافية، وتحديد العام والخاص فيها، وبالذقة المطلوبة. لذا، فلا غرابة أن نجد أرضية مشتركة تجمع الألوان الثقافية لمواطني منطقة ريدة من أبناء الديانين المختلفين، كيف لا، وهم أبناء مجتمع واحد.

وبسطور قليلة، سوف نتبين لنا مناطق التشابه والاختلاف، بين العام والخاص، في ممارسة يهود ريدة لمراسيم وطقوس المناسبات المختلفة، والتي تتمثل في:

■ الزواج: بكل أبعاده؛ كالسن المناسب له، والخطبة، والمهر، وعقد الزواج، ومراسيمه، والزواج بزوجة الأخ، والزواج الخارجي، وتعدد الزيجات،

وواجبات الزوجة.

■ الطلاق: وكل ما يحكمه.

■ الولادة: بكل مظاهرها.

وذلك على النحو التالي:

1. الخطبة والزواج:

جرت العادة أن تكون فترة الخطبة في المجتمع اليمني هي الفترة التي يستعد فيها أهل العروسة لإقامة العرس والتجهيز له، والتفاوض مع أهل العروسة، فيما يريدون تقديمه لابنتهم من مهر ومستلزمات أخرى، وكذا التعرف على مدى قبول أهل العروس للشروط التي يضعونها، من أجل إتمام الزواج. وهذا هو الوضع السائد في المنطقة، وليس هناك فرق بين جماعة اليهود، أو غيرهم فيها.

والزواج المبكر، يعد من الأمور الشائعة في المجتمع اليمني، وخاصة في المناطق الريفية، لذا لم يكن هذا الأمر ليسترعي انتباهي واهتمامي، لأنني يمنية، وكان يمكن أن يلفت هذا الأمر انتباه باحث آخر من جنسية غير يمنية، إلا أن ما لفت انتباهي هو صغر السن غير المعهود للفتيات المرشحات للزواج، أو اللاتي تم بالفعل طلبهن للزواج، وهن بين الخامسة والسادسة من العمر. وبالوقوف على هذه الظاهرة، تبين أن هذا السن ليس هو السن المتعارف عليه للزواج، وإنما هو حجز مبكر لعروس المستقبل، حيث تقدم العائلات على مثل هذا الإجراء، لقطع الطريق على أي راغب في خطبة فتاة بعينها. لذا نجد أن فترة الخطوبة، تطول لعدة سنوات، حتى تصل الفتاة إلى سن الزواج المتعارف عليه، والذي عادة ما يبدأ بسن ثمان سنوات.

وفترة الخطوبة ليست محددة بفترة زمنية معينة وإنما تختلف باختلاف الظروف، وبحسب الهدف من الخطبة، فقد تكون شهر أو شهرين أو سنة أو عدد من السنين، ويحدد الفترة أهل العروسين لأنهم أعلم بالظروف المناسبة التي تمكنهم

من إقامة مراسيم الزواج.

وتبين أن كثيرا من جماعة اليهود لا يهتمون كثيرا لمراسيم الخطبة، بحيث تقتصر على حضور الأهل والأقارب والأصدقاء، من العائلتين، رجالا ونساء لتناول طعام الغداء والمقبل. وفي حالات معدودة، تقام الولائم وتذبح الذبائح، وخاصة عند القادرين منهم. وبعد تناول الغداء، يجلسون بضع ساعات، يتناولون خلالها القات، ثم ينصرفون إلى منازلهم.

والملاحظ أيضا أن الفتاة المخطوبة لا تجلس مع النساء الحاضرات، ولا تعفى من القيام بمسئولياتها في المنزل، ودورها في المطبخ، وإن حضرت تلبية لرغبة البعض من الحاضرات، فتدخل دون أن تغير ملابسها، ودون أن تميط اللثام عن وجهها.

سن الزواج:

يبدو أن الدين (اليهودية) قد ترك مسألة تحديد الزواج للمجتمعات، وفقاً لظروفها وثقافتها. فلم أعثر قط على نص شرعي أو فقهي، في الكتب المقدسة اليهودية، يحدد سن الزواج. وهذا الموقف يبين حكمة الخالق، وعلمه السرمدى، فأحوال الناس، ومتطلباتهم، ورغباتهم، وطبيعة حياتهم، لا تستقر على حال، فهي دائمة التغير والتحول والتبدل، فما يصلح في زمان ما، لا يصلح في زمان آخر، وما هو مقبول اليوم، قد لا يكون مقبولاً غداً، وهكذا. أما فيما يتعلق بالجانب الثقافي، فالثقافة التقليدية اليمنية تفر الزواج المبكر، للذكور والإناث على السواء، ولا يشذ يهود ريدة عن هذا النمط الثقافي العام. ومع ذلك فهم يفرقون بين سن زواج البنات، وسن زواج الولد؛ فقد اعتادوا تزويج أبنائهم (الذكور) فيما بين العاشرة والثانية عشرة من العمر. أما البنات، فإنهم يرون أنها تصبح صالحة للزواج عندما تكون بين الثامنة والعاشرة من العمر. وصغر سن الفتاة من العوامل الرئيسية، التي تجعلها مطلوبة للزواج، فقد لوحظ أنه كلما تقدم العمر بالفتاة، كلما

قل حظها في الزواج. وإذا بلغت سن الثامنة عشرة، فلم يعد هناك من يرغب بها زوجة. وهم يرددون، على الدوام، المثل الشعبي القائل: "زوج بنت الثمان وعلي الضمان".

ولا يعد صغر السن، الشرط الوحيد في اختيار العروسة، فهناك شروط أخرى يحرص يهود ريدة على توفرها، منها: الطاعة، والقيام بواجباتها كزوجة، إضافة إلى صحة بدنها وقوتها، فإذا تبادر إلى مسامعهم بأن إحدى الفتيات دائمة التوعك صحياً، فإن الجميع يعزفون عن التقدم للزواج منها. وأهم عامل يجعل الفتاة غير مطلوبة للزواج تماماً، هو أن تكون ولادتها غير شرعية، حتى وإن عقد أبوها على أمها عقداً شرعياً. وكذلك هو الحال بالنسبة للولد المولود ولادة غير شرعية، فلا تقبل به فتاة زوجاً لها.

المهر:

يعتبر المهر المقدم للعروس من المسائل الأخلاقية السائدة بين الأمم والشعوب، والمقر من الديانات، إلا أن واقع التغيرات الاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات، قد أثرت في طبيعته الأخلاقية؛ ففي حين نجد أن هناك مجتمعات، ارتقت بصيغته (المهر) الأخلاقية، إلى درجة إفراغه من محتواه المادي، وجعله مجرد رمز اجتماعي، نجد مجتمعات أخرى، قد أفرغته من محتواه الأخلاقي، وجعلته جزءاً من الاستثمارات والمضاربات التجارية، وتبادل المصالح. لذا لا يمكن الحديث عن المهر دون بيان الواقع الاجتماعي، الذي يؤثر على نوعه وشكله ومقداره.

وكما هو معلوم، فإن الجماعات اليهودية، قد نشئت في كل بقاع العالم، واكتسبت من المجتمعات التي حلت فيها جزءاً من ثقافتها، إلى جانب ثقافتها هي، والتي تقوم على أساس ديني. وبناء على هذا الواقع، فإن الفوارق في واقع الجماعات اليهودية كبيرة، وما يصدق على جماعة منها في مجتمع ما، قد لا

يصدق في مجمله على جماعة أخرى في مجتمع آخر. ففي حين تعتبر كل الجماعات اليهودية في العالم أن مسألة المهر هذه مسألة مشروعة دينياً، وهذا ما أكده الحاخام يشوعاه شبابو بديع زابن بقوله: "إن المهر الذي يقدم للعروس أمر منصوص عليه شرعاً في التوراة" (لانداو 2000: 307)، إلا أن نوع المهر المقدم يختلف من مكان إلى آخر. ففي حين ترفض بعض الجماعات اليهودية قبول المهر نقداً، وتصر على أن يكون من الحلي، وذلك لقناعتها بأن تقديم المهر نقداً مسألة مخلة بالشرف، نجد أن هناك جماعات أخرى، لا ترى ضيراً في قبوله نقداً، كما هو الحال لدى اليهود اليمينيين.

والمهر في المجتمع اليمني، اكتسب لوناً ثقافياً جديداً، لم يكن معهوداً من قبل، فقد أصبح وسيلة للتباهي والتفاخر لدى بعض الأفراد. وإن كان نوعه واحداً (المال)، إلا أن مقداره يختلف بين الريف والمدينة، وبين الفئات الاجتماعية. وأي كانت الاختلافات، فقد تبين أن المهر، الذي يحدده اليهود لبناتهم في منطقة ريدة، هو ضعف ما يطلبه الآباء المسلمين مهراً لبناتهم، إذ يبلغ مهر الفتاة اليهودية ثلاثمائة ألف ريال: جزء منه للأب ويسمى الشرط،، ويؤخذ منه خمسة عشر ألف لخال العروسة، وعشرة آلاف للعممة (أم العروسة) وخمسة أو سبعة آلاف ريال للمغنية وتسمى (حق المزينة)، وجزء منه مهر للفتاة، تشتري به احتياجاتها من الملابس والذهب، والجزء الآخر، تقام به مراسيم الزواج.

وقد وجدت الباحثة أن الآباء اليهود في شكوى دائمة من غلاء المهور، حيث يقع والد الشاب اليهودي أمام معضلة كبيرة، فالدين يأمره أن يزوج ولده في وقت مبكر - كما يقولون، وعلى الرغم من عدم وجود نص في هذا الشأن - وغلاء المهور يحول بينه وبين تحقيق هذه الغاية، وهم يؤكدون على أن الدين اليهودي يحرم غلاء المهور، وما يسمى بالشرط الذي يتسلمه الآباء، وكأنهم يبيعون بناتهم كما يبيعون أية سلعة.

وهم يرجعون أسباب غلاء المهور إلى طمع البعض منهم مما يضطر الآخرين

إلى العمل بالمثل حتى يستقيم الميزان، فيقول أحدهم: "الدين حقنا يحرم المهور الكبيرة، وأنا لو لقيت من يزوج ابني بمهر شويه، كنت عاد لأزوج بنتي بمهر مثله" ويقول آخر: "ما هو أنا لو زوجت بنتي بمهر شويه، ما عاد القاش بمه أزوج أخوها"، ويقول ثالث: "الدنيا كلها نار، وغلاء المهر يخلي الأب يقدر يشتري لبنته لوازم العرس".

مما سبق، يبدو واضحاً أن السبب الرئيسي في غلاء المهور، هو محاولة لمعالجة تلك المشكلة التي يواجهها الأب، عندما يريد تزويج ولده وإرضاء ربه، ومنع اللعنة الإلهية من أن تحل به، فيقع في محرم ليمنع وقوع محرم آخر.

كما تبين أن البعض من اليهود يلجأ إلى زواج الشغار، والذي تكون فيه إحدى النساء مهر للأخرى، وفي ذلك الحين تدفع كل أسرة مبلغ متواضع يقدر بربع المبلغ المتعارف عليه لشراء بعض الملابس والذهب للعروستين. والملفت للانتباه، ليس زواج الشغار في حد ذاته، ولكن ما يحدث بعده للعائلتين؛ فإذا حدثت فشلت إحدى الزوجات، وحدث انفصال بين الزوجين، فلا بد أن تتفصل الأخرى عن زوجها، حتى وإن كان ذلك ضد رغبتهما، أو يدفع زوجها مهرها من جديد.

والملاحظ أيضاً أن الأب اليهودي لا يهتم من واقع حال من يتقدم للزواج من ابنته، إلا مقدرته المالية، ومدى قدرته على دفع المهر المطلوب، فالرجل في نظرهم لا يعيبه شيء إلا ماله، فهم يرون أن الفقر هو السبب في كثير من المشاكل، التي تحدث بين الزوجين.

عقد الزواج:

إن التغيير وعدم الاستقرار سنة من سنن الحياة، وهذه السنة قد طالت فيما طالت عقود الزواج، التي خضعت لكثير من التغيير بين الجماعات اليهودية في العالم، فبعض الجماعات تحرص على أن يتضمن عقد الزواج شروطاً عدة منها واجبات كل من الزوج والزوجة. وهناك جماعات أخرى، تتميز عقود الزواج فيها بالبساطة

الشديدة، وهذا ما نجده شائعاً لدى اليهود اليمنيين من سكان ريدة.

فقد لوحظ إن عقد الزواج لدى يهود ريدة، يتم بحضور أحد رجال الدين، المعروفين بينهم، وشهادة رجلين من الحاضرين، ويسمى اليوم الذي يتم فيه عقد الزواج بيوم (الملكة) وهو مصطلح شائع في الثقافة اليمينية القبلية، في هذه المناسبة، يقرأ اليهود آيات من التوراة، وينشدون الأناشيد الدينية، ثم يقوم رجل الدين بكتابة العقد، وهو عقد ملكية كما يسمونه ويكتب فيه "زوجنا فلان بفلانة على الشريعة اليهودية وسنة النبي موسى عليه السلام بمهر قدره كذا" ثم يوقع رجل الدين (العلوم) على الوثيقة وكذلك الشاهدين، وكتابة العقد تتم باللغة العبرية.

زواج الأخ بأرملة أخيه:

تلتزم الشريعة اليهودية الرجل اليهودي أن يدخل بزوجة أخيه إذا مات ولم ينجب منها، حتى وإن لم تكن له حاجة في الزواج، حتى يقيم عقبا لأخيه، ويكون البكر الذي تلده منه هو الذي يخلف اسم أخيه الميت، فإن لم يرضى الرجل أن يدخل بامرأة أخيه، تصعد امرأة أخيه إلى الناس وتقول أباي أخو زوجي أن يقيم لأخيه اسما في إسرائيل ولم يرضى بي زوجة، فتتقدم إليه امرأة أخيه وتخلع نعله من رجله وتبصق في وجهه، وتقول هكذا يصنع بالرجل الذي لا يبني بيت أخيه. أما إذا مات الأخ وقد أنجب من زوجته فإنه يحرم على أخيه الزواج منها مدى الحياة، وهذا أسلوب مقبول بين اليهود ولم تجد الباحثة حالة استهجان واحدة.

الزواج الخارجي:

كثيرة هي الجماعات، التي تعارض الزواج الخارجي، وتختلف الأسباب والمبررات التي تبديها كل جماعة، فمن هذه الأسباب أو المبررات ما يتعلق بالحفاظ على نقاء العرق، أو الموروث الثقافي، أو الدين، وقد وجد أن يهود ريدة، لا يعارضون الزواج الخارجي من غيرهم، لأسباب عصبية أو عرقية، أو ما شابه

ذلك، وإنما يعارضونه لعدم قبول الآخر لبقاء ابنتهم على دينها، فهم يرون أن الفتاة اليهودية التي تتزوج برجل غير يهودي يضطرها إلى ترك كينها والدخول في دين آخر، لأن رجال المنطقة من المسلمين لا يوافقون على الزواج باليهودية وهي على دينها فهي في نظرهم كافرة، ولا يعترفون برخصة الدين الإسلامي للمسلم بالزواج بالكتابية.

والحقيقة أن جماعة اليهود، كأقلية داخل المجتمع اليمني، يسعون للحفاظ على جماعتهم، وتمتين الروابط بين أعضائها، وزيادة أفرادها حتى يستطيعون الصمود أمام أي قهر خارجي، ولذا فإنهم يرون في تزايد أعداد الزواج المختلط بين الجماعات كما يقول "ستينبرج Steinberg" (1981: 68)، إضعاف لتضامن الجماعة.

ولذلك فقد لاحظت الباحثة أن زواج القليل من فتياتهم بشباب من المسلمين كان خارجاً عن إرادتهم، وهذا يؤدي بهم إلى اتخاذ قرار بالمقاطعة التامة لهن، والسبب في ذلك كما أفاد البعض منهم يرجع إلى أنهم يرون أن الموضوع فيه نوع من الغواية، واستغلال شباب المسلمين لجهل المرأة اليهودية بدينها، ولذلك فهي تترك دين تجهله وتدخل في دين آخر تجهله أيضاً، والدافع الوحيد لفعالها ذلك هو محبة ذلك الشاب ورغبتها في الارتباط به، وفي هذه الحالة لا هي باليهودية ولا هي بالمسلمة.

حفلات الزواج:

لا تختلف مراسم الزواج، عند جماعة اليهود عما هو سائد عند كل فئات المجتمع، وما طرأ من تغير وتبدل على حفلات الزواج في المجتمع، نتيجة التأثير الحضاري والاحتكاك الثقافي، لم يُشاهد أثره على حفلات الزواج لدى يهود ريدة، فلا زالوا محكومين بالتقاليد اليمنية التقليدية، فقد لوحظ أن العروسة تُجمل بوضع الحناء والخضاب الأسود على يديها وقدميها، وترتدي الثياب التقليدية المخصصة

لمثل هذه المناسبة، ولم يُشاهد قط ارتداء الثوب الأبيض، أو وضع التاج على الرأس، كما هو حال جيرانهم من المسلمين، فهم، حسب قولهم، لا يريدون التشبه بما يفعله المسلمون في الوقت الحاضر، ولا الخروج على تقاليد الآباء والأجداد.

أما الفترة المخصصة للعرس، فتستمر مدة ثمانية أيام، يقيمون فيها الولائم، ويذبحون الذبائح، ويجتمع فيها الأهل والأقارب والأصدقاء، سواء كانوا من داخل المنطقة أو من خارجها، ويتعاونون فيما بينهم لإحياء هذه المناسبة. وقد جرت العادة أن لا تذهب العروسة إلى بيت زوجها إلا في اليوم الخامس، من بداية العرس، وهي ليلة الأربعاء.

ويبدو أن دوائر التواصل الاجتماعي المنقطعة بين اليهود وجيرانهم من المسلمين قد امتدت لتشمل عدم مشاركة القبائل لليهود في مناسبات أفراحهم وأتراحهم، فقد لوحظ عدم حضور الجيران من المسلمين للمشاركة في هذه المناسبة، إلا ما ندر، وعلى استحياء شديد، كما لوحظ أن جماعة اليهود لا يطلبون العون من جيرانهم المسلمين، ولا يدعونهم للمشاركة في أفراحهم، والسبب في ذلك يعود إلى ترفع غالبية أفراد القبائل عن اليهود، وهذا ما يحسه ويشعر به اليهود أنفسهم، وهذا ما أفصح به أحدهم بقوله: "

"الناس هانا بيتقزروا من الجلسة معانا، ومجابرتنا، ودخول بيوتنا، والحبة عندنا في المحاضر، والمناسبات، ما عاد إلا شويه منهم الذي بيجو عندنا"، ويؤكد هذا الوضع يهودي آخر بقوله: "أفولش الصدق، حتى لو بان البعض منهم طيبين، فانتى ماعاد تلاقيش أحد منهم نفسه يجي عندنا، ولا يحضر محاضرنا، فهم يستهزؤون بنا، ويبسرونا أقل منهم، وبيوتنا ما تعجبهمش".

وعادة ما تقام احتفالات الزواج هذه في منزل العائلتين، وخاصة في حالة الأسر المسيورة الحال، والتي تتسع منازلهم لإقامة الاحتفال، أما الأسرة المتواضعة، والتي تعاني من ضيق في المسكن، وترغب في الحفاظ عليه نظيفاً، عادة ما تنصب خيمة بجانب المسكن، لتقيم بها الأفرح والولائم، وهم لا يضعون على أرضيتها أي

نوع من الفراش، وإنما يتم الجلوس على أرضيتها العارية. ويبدو أن المصالح الاقتصادية بين الأفراد والجماعات قادرة على التهوين من الشق النفسي والفجوة الاجتماعية الفاصلة بين الأفراد والجماعات، ففي حين نجد أن من يعمل على التواصل مع يهود ريدة من المسلمين، يقابل بسخط شديد وعقاب اجتماعي مؤلم من بقية أفراد المنطقة، ومع ذلك نجد أن المغنية (المطربة)، المتخصصة في إحياء احتفالات الزواج، لا تمنع من إحياء احتفالات الزواج عند اليهود، ولا تجد من يمنعها من ذلك. وبحسب ما أفادت، فإنها تفضل الغناء في أعراس اليهود، على الغناء في أعراس القبائل، وذلك لأنهم، كما أفادت، طيبون ويعاملونها معاملة حسنة، كيف لا، وهي تكسب من المال، في إحياء احتفالات أعراسهم، أضعاف ما تكسبه من أعراس القبائل، فهي تستمر في الغناء ثمانية أيام كاملة، أما أعراس القبائل فيقتصر الغناء فيها على ثلاثة أيام فقط.

واجبات الزوجة اليهودية:

تتحدد واجبات الزوجة في المجتمعات التقليدية، في أضيق الدوائر الاجتماعية والاقتصادية، وهي المنزل، وكل ما يتعلق به؛ من القيام بأعمال المنزل، والتناسل، وتربية الأبناء، وأهم من ذلك كله أن تشعر الزوج بأنه السيد المطاع، المرهوب الجانب، الذي لا يعصى له أمر، ولا يرد له طلب. ولما كان المجتمع اليمني مجتمعاً ريفياً، فإن القيم التقليدية هي التي تحكمه وتشكل قيم واتجاهات معظم سكانه. ويهود ريدة، هم كغيرهم من سكان المنطقة، جماعة بسيطة محكومة بالثقافة التقليدية السائدة في المجتمع، ولا غرابة إذاً، أن تنحصر رؤيتهم لواجبات الزوجة في نفس الدائرة التي تحكم الإنسان التقليدي. وهذا بالفعل ما تبين من خلال الحديث معهم، ذكوراً وإماتاً، حول مسألة واجبات الزوجة تجاه زوجها، فقد أفادوا - وبالإجماع- أن واجبات الزوجة تتحدد في أربع واجبات، هذه الواجبات هي:

■ القيام بأعمال المنزل.

- طاعة الزوج.
- تربية الأطفال والعناية بهم.
- إشاعة جو من المرح والسرور داخل الأسرة.

تعدد الزوجات:

تقر الشريعة اليهودية تعدد الزوجات، وخاصة الوصايا الخاصة بالتكاثر في الإنجاب، وتعزز الثقافة اليمينية هذا التشريع، فأصبحت البيئة مهيأة للتعدد. وعلى الرغم من ذلك، فقد عمل الزمن فعله، وجعل مسألة التعدد هذه، تحظى باهتمام كبار رجال الدين، الذين أبدوا رأيهم فيها، وجعلوا الأصل في عدم التعدد، وإن أراد المرء التعدد، فهناك مبررات، لا بد من توفرها، حتى يسمح رجل الدين بإتمام عقد الزواج. إلا أن مثل هذه الآراء، لم تحظ بموافقة كل الجماعات. وعليه فقد أصبح التعدد أمر غير مقبول بين بعض الجماعات اليهودية، ومقبول لدى البعض الآخر. ففي بعض الجماعات، يقسم الرجل أثناء عقد الزواج، على عدم الزواج بزوجة ثانية، إلا بعلمها وبرضاها. ومع ذلك فهناك حالات يجوز للرجل التعدد، من هذه الحالات:

1. أن تقيم الزوجة مع زوجها لعشر سنوات دون أن تنجب.
2. مرض الزوجة.
3. ضرورة اقتران الزوج بأرملة أخيه (لانداو 2000: 312).

إلا أن يهود ريدة لا يعملون بهذا الحد من التعدد، ولا يقرونه. فقد تبين أن تعدد الزوجات من الأمور الشائعة بين يهود ريدة، إذ من حق الرجل منهم، كما أفاد بعض رجال دينهم، أن ينكح ما شاء له من النساء ما دامت لديه الإمكانية لذلك. ولم تحدد الشريعة اليهودية حدا أقصى لعدد الزوجات في ذمة الرجل. فالأصل عندهم، إذاً، هو التعدد، فالغالبية منهم متزوج باثنتان، وتختلف الأسباب التي يببونها لزواجهم بأخرى؛ منها ما هو ناتج عن إرضاء رغبة معينة

لدى الرجل، ومنها ما يرجع إلى ظروف فاهرة اضطرت له لذلك، فقد قال أحدهم:
"لو معي زلط خيرات، كنت عاد لتزوج كل يوم مرة"، ويقول آخر: "أنا تزوجت
مرة ثانية، على سب الزواج أحلى حاجة بالدنيا، وأنا لي الحق أتزوج كما اشتيت"،
ويقول آخر: "أبو مرتي شلها علي بدون سبب، لأنني تزوجت بالبدل، لأن أختي
زادوا عليها وأسلمت، فحرمت على زوجها، وفي الحالة هذه، أبو مرتي يشتي مهر
جديد، فكيف أدفع، ولها مرتي ثمان سنين، فاديت لي مرة ثانية"، ويقول آخر:
"أديت لي مرة ثانية، لأن مرتي الأولى ما بتسمعليش كلام، وأنا أحب أن تكون
كلمتي مسموعة عند مرتي".

ومهما كانت الأسباب التي يذكرونها، كمبررات لتعدد الزوجات، فإن هناك
عامل آخر يمكن أن يضاف إليها، ولم يذكرونه صراحة، ولكنه يستشف من خلال
طول الإقامة بينهم، وهو أنهم يعطون قيمة عالية للتكاثر، الذي يعتبر تعدد
الزواج أحد وسائله، فهم يريدون تقوية عصبيتهم بالخلفة الكثيرة، هذا من ناحية.
ومن ناحية ثانية، أنهم يريدون القضاء على الشائعات المنتشرة في أوساط المجتمع،
بأن أعدادهم أصبحت قليلة وسيأتي يوما وينتهي ذكرهم من الوجود، وهذا أمر
يبعث على الفزع والخوف فيهم، فهم جماعة تبحث عن أسباب البقاء والاستمرار،
فما وجدوا وسيلة لذلك إلا تعدد الزوجات وإنجاب الكثير من الأطفال. وقد أفصح
البعض عن هذا الاتجاه، فهاهو احد علمائهم يقول:

"إحنا نشتي عيال خيرات على سب نفدر نعيش"، ويقول آخر: "جيراننا المسلمين
يتمنوا لو نختفي من الوجود، واحنا ما عنحقش لهم ما يتمنوا". والواقع أيضا يؤكد
حقيقة هذا الأمر، إذ لا توجد أسرة يهودية إلا وبها ما لا يقل عن ثمانية أو تسعة
أطفال كحد أدنى، إضافة إلى أن الرجل اليهودي المحروم من كل الحقوق داخل
المجتمع الذي يعيش فيه، يستطيع أن يعوض ذلك الحرمان بإثبات وجوده داخل
أسرته وبين نسائه وأطفاله.

2. الطلاق:

الطلاق كان حق موضوع بيد الرجل اليهودي وحده يستعمله بلا قيد أو شرط، وكان الاستعمال اللغوي نفسه لا يعرف كلمة الطلاق وإنما تستعمل عادة كلمة "طرد الزوجة من البيت" فأفتى الحاخام "جرشوم" وهو أحد المشرعين اليهود بتحريم طرد المرأة من بيت الزوجية إلا إذا أفتى القاضي بطلاقها (حسن ظاظا 1987: 196)، ولذا فقد لاحظت الباحثة أن الرجل اليهودي في منطقة ريده لا يطلق زوجته إلا في وجود أحد رجال الدين وشهادة شاهدين، وتحرر ورقة بذلك تسلم للزوجة، ومن لحظة تسلمها لهذه الورقة تعد مطلقة. ويحق للزوج مراجعة زوجته خلال شهر العدة، فإذا انقضت دون أن يراجعها، فإنها تحرم عليه إلى الأبد، حتى وإن تزوجت بغيره وطلقها.

والأبناء في حالة الطلاق، يظلون تحت رعاية وإشراف الأب، فلا الرجل يقبل على نفسه أن يترك أولاده في كنف أهل زوجته، ولا يقبل أهل الزوجة أن يقوموا بتربية أولاد غيرهم، وقد وجدت الباحثة أن معظم الأبناء الذين يعيشون في كنف والدهم، بعد أن طلقت أمهاتهم، لا يميلون إلى التردد على أمهاتهم في منزل الجد، ويرجع ذلك إلى الأسلوب الذي يتبعه الأب في إقناع ولده بضرورة العيش إلى جانبه ومحاولته الدائمة في إثبات مدى الظلم الواقع عليه من زوجته وأهلها، فيستطيع بذلك كسب عطف ولده وإنحيازه إلى جانبه.

3. الولادة:

تضع المرأة اليهودية مولودها في المنزل، شأنها في ذلك شأن جميع نساء المنطقة، وتشرف على ولادتها إحدى القابلات المعروفات داخل المجتمع، وإن تعسرت الولادة، فإنه يتم استدعاء أحد الأطباء العاملين في المستوصف الموجود في المنطقة. والملاحظ أنه بعد الولادة يلف المولود بالقماط، وتسود نفس الثقافة المتعارف عليها في أوساط المجتمع الصغير في ريده، بل وفي المجتمع اليمني

عامّة في التعامل مع الطفل وأمه.

ويتجلى تعامل الرجل مع الطفل وأمه من خلال تقديرهم أو عدم تقديرهم للمرأة بوجه عام، فهم كغيرهم من الرجال متساوون في موقفهم النظري، الذي يعبر عن اتجاههم نحو المرأة، فمعظم الرجال يبدون اتجاهًا إيجابيًا نحوها ونحو ما ينبغي أن تتمتع به من حقوق في المجتمع، بل ويصل الأمر ببعضهم إلى حد من التفاخر والتباهي بموقفه الإيجابي هذا، وينسون أو يتناسون أن المحك الحقيقي هو السلوك اليومي، الذي يكشف ما تكنه الصدور، فمعظم الرجال لا يقيمون وزنًا للمرأة، وكثيراً ما يصابون بالذعر، إذا ما ذكر اسم إحدى نسايتهم أمام الآخرين، وربما قاد هذا الفعل إلى الاقتتال، وهذا أمر طبيعي، فثقافة المجتمع هي التي تملي على الإنسان سلوكه، ولا يجد مناصاً من الانصياع والرضوخ لها، بلغة دوركهايم.

ويهود ريّدة، كما تقدم، كغيرهم من الرجال في مجتمعنا، يبدون اتجاهًا إيجابيًا نحوها، إلا أن واقع الحياة اليومية يظهر عكس ذلك، فالمرأة في نظرهم مخلوق نجس، وتعد فترات العذر الشرعي، التي تمر بها المرأة، من حيض ونفاس، أكبر الدلائل على ذلك. وتزداد نجاسة المرأة عندهم عند الولادة، ونوع المولود، فإن كان المولود ذكراً، قلة فترة النجاسة بعد الولادة، فهي خمسة وأربعين يوماً، أما إن كان المولود أنثى، فإن فترة النجاسة تزداد فتصبح ضعف الأولى، أي تسعين يوماً.

كما لاحظت الباحثة أن النجاسة لا تقتصر على الأم شخصياً، بل تمتد لتشمل كل ما تلمسه. كما لوحظ أن الزوج، في فترة نفاس زوجته، لا يقترب منها، ولا يأكل من طعامها، ولا يجلس على فراشها. وبعد مرور أسبوع من ولادتها، تظل تغتسل كل يوم، حتى آخر يوم في الفترة المحددة، وتطهرها اليومي لا يزيل نجاستها، ولإزالة النجاسة كلياً، فلا بد أن تذهب إلى مكان أعد لهذا الغرض يسمى بالمصفي، وسوف يتم الحديث عنه لاحقاً.

4. الوفاة:

تبين للباحثة، أن التعاليم اليهودية الخاصة بمراسيم الوفاة: كدفن الموتى، والصلاة عليهم، لا تختلف كثيرا في محتواها عن تعاليم الدين الإسلامي، فإذا توفي أحدهم، أقاموا عليه فترة حداد، مدتها أسبوعا واحدا، ترتدي فيه النساء الملابس السوداء، ويستقبلون المعزين صباحا ومساء.

ويختلف عامة اليهود فيما بينهم حول مراسيم وفاة كل من الطفل والراشد، فمعظمهم يرون أن المراسيم واحدة، وذلك لأن الروح واحدة، بينما يرى البعض بأنه لا يجب إقامة مراسيم وفاة للطفل كما تقام للكبير، لأن مصير هذا الطفل هو الجنة، وهذا ما يجعل حزنهم أشد وطأة من حزنهم على الكبير، الذي يعد مصيره مجهولا ويحتاج ممن يقومون بالعزاء الدعاء له بالرحمة والمغفرة.

وقد علمت الباحثة، أنه كان من الشائع، بين جماعة اليهود، أنهم يدفنون موتاهم ومعهم ما يخصهم من ملابس، وذلك حتى لا يتجدد حزنهم عند رؤيتها، ولم يعد لذلك التقاليد القديم وجودا.

الفصل العاشر

الأوضاع الاقتصادية

بعد الإشارة إلى ما أثارته الأدبيات، حول الواقع الاقتصادي، الذي عاشه يهود اليمن في الماضي، سوف يتم، في السطور القليلة التالية، عرض كل من الملكية وأنواعها ودورها في النشاط الاقتصادي لدى يهود ريدة، وموقف المجتمع من تملك اليهود للعقارات المختلفة، الثابتة منها والمنقولة، ثم تناول الأعمال الشائعة في المنطقة، ثم أنواع الأعمال التي يزاولها اليهود، المباح منها والمحظور، وصولاً إلى تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، ودور المرأة في النشاط الاقتصادي، ثم الدخل ومصادره ومستواه، مقارنة بدخل غيرهم من سكان المنطقة، ثم تتم الإشارة إلى الضرائب المفروضة عليهم، ومقدارها، والجزية والغرض من دفعها، والسبب في امتناع يهود المنطقة عند دفعها في الوقت الحاضر، ثم يتم الوقوف أمام طموحاتهم المستقبلية على مستوى العمل.

نقد تبين من خلال الاستعراض النظري للدراسة، أن الأوضاع الاقتصادية لليهود في الماضي، كانت أفضل مما هي عليه الآن، حيث كان لهم باع كبير في مجال التجارة والصناعة، وتشير بعض المصادر إلى أنهم احتكروا هذه الأنشطة، وسيطروا على مرافق البلاد الاقتصادية، كما كان لهم الحق في تملك بعض الأراضي الزراعية والمحلات التجارية، التي يزاولون فيها نشاطهم التجاري. وكانت صناعتهم وتجارتهم تلقى رواجاً كبيراً داخل المجتمع اليمني، لحاجة الناس الشديدة إليها. كما كانوا يدفعون مبلغاً بسيطاً من المال كضريبة، إلى جانب الجزية التي كانوا يدفعونها مقابل حمايتهم، ويعفى غير القادرين منها رغم بساطتها. وبعد ذلك العهد، سارت أوضاعهم الاقتصادية من سيء إلى أسوأ، كما سيأتي من عرض نشاطهم الاقتصادي في العصر الحاضر.

الملكية:

تمثل الملكية أولوية هامة لأي نشاط اقتصادي، فمن خلالها يمكن للفرد أو الجماعة، أن توضح معالم وجودها الاجتماعي، وتشارك باقي الجماعات في التنافس داخل المجتمع، إلا أن هذا التنافس والمضاربة محكوم بمعايير اجتماعية تجعله سلوكاً مشروعاً لبعض الجماعات، وغير مشروع لجماعات أخرى، وتدخل الأقليات في المجتمع ضمن هذه الجماعات الأخيرة، ولا يعني هذا أن كل الجماعات في المجتمع تعامل بمعيار واحد، فجماعة الأقلية التي تحتل مكاناً دونياً في هرم الأقليات الاجتماعية، عادة ما تكون أكثر الجماعات الاجتماعية حرماناً.

وجماعة اليهود، كأقلية دينية، تحتل أدنى مراتب السلم الاجتماعي للمجتمع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنها لا تشترك مع باقي أفراد المجتمع بالاعتقاد الديني، كباقي الأقليات فيه، مما يجعلها عرضة للتعصب والقهر الاجتماعي.

ويتجلى القهر الاجتماعي، الذي يتعرض له يهود ريدة، في حرمانهم من بعض أنواع الملكية، على الرغم من عدم وجود تحريم لهذه الملكية في كل من الدستور والقوانين النافذة. ومع ذلك، فهناك من الملكية الخاصة ما هو مباح، ومنها ما هو ممنوع منعاً باتاً، مثل تملك الأراضي الزراعية، ومن يقرر هذا هم القبائل، الذين لا يسمحون بامتلاك اليهود للأرض، إلا بغرض بناء المنازل فقط، على أن لا تتضمن مجالات تجارية. وقد تبين، أن أحد رجال الدين امتلاك أرضاً كبيرة، متحججاً بحجم أسرته الكبير، والتي تحتاج إلى عدد من المنازل، فإذا به يبني على جزء منها ورشة للنجارة، يعمل بها هو وأبنائه، فقام أهل المنطقة بإحراقها بحجة أنها ثمرة من ثمار السحر الذي يزاوله هذا العالم.

كما تبين للباحثة، أن السبب في حرمان اليهود من تملك الأراضي الزراعية والدكاكين التجارية، يرجع إلى كراهية أهل المنطقة لهم، ونظرة الاحتقار التي تظهر في سلوكياتهم تجاه اليهود، والشك في نواياهم المستقبلية، إذ يقول أحد أبناء المنطقة: "أحنا ما رضيناش نخليهم يملكوا أرض، على سب لا

يزرعوها، ويحصدوا خيرها، ويخبوه، وبعدين يدوه معونة لإسرائيل تحاربنا به"، ويقول آخر: "ما منعنا من إننا نمنعهم من بناء البيوت، إلا أن احنا نشتي نستّر النسوان، وإلا فهم جنس غدار، ما يستحق الرحمة"، ويقول آخر: "إحنا أرضنا طيبة، ندي الخير لعيالها، وما نشتيش هاذولا ينجسوها بخبائثهم".

كما لوحظ، أن القليل من اليهود يملكون حيوانات، وهي لا تتجاوز البقرة أو البقرتان وبعض الماعز، حيث لا يسمح لهم بامتلاك ماشية ترعى في أراضي ليست لهم، ولذا فإن هذه الحيوانات التي يمتلكونها يربونها في المنازل، وإلا عمل القبائل على قتلها أو سرقتها، ولذا فإنهم يضطرون إلى شراء قوتها وإطعامها داخل منازلهم. ولا ينبغي أن نستغرب من هذا النوع من السلوك الصادر عن القبائل، فالدراسات الخاصة بالأقليات، تشير إلى أن القهر الاجتماعي، الذي تتعرض له الأقليات، يعد سلوكا مشروعاً لدى الجماعات التي تمارس القهر، وذلك من خلال ما تضعه من مبررات نظرية تدعم سلوكها.

كما يبدو أن التمتع بالقوة والنفوذ، يملي على أصحابه فلسفة متشابهة ضد الأقليات، ففلسفة الدولة اليهودية العالمية، تتيح لليهودي سرقة مال غيره، لأنها استرجاع لحقوقه المنهوبة، ولأن العالم بما فيه خلق له (يعقوب نشوان 1993: 15). وما هو الأمر يتكرر بين أبناء ريدة، فهم يعتبرون سرقة مال اليهودي مباحاً، ولذلك فهم لا يترددون في نهب ما تصل إليه أيديهم مما يملكه اليهود، الذين لا حول لهم ولا قوة، فهم لا يقدرّون على سرقة غيرهم، ولا يقدرّون أيضاً على المحافظة على ممتلكاتهم من طمع قبائل المنطقة.

العمل:

تتسم دائرة العمل بالاتساع والتعقيد، فهي تشمل كل ما يقوم به الإنسان من نشاط هادف في سبيل إنتاج سلعة أو تحقيق خدمة، ولذا فهو يبدأ بالعمل بأجر، واحتراف المهن، والعمل بالتجارة والصناعة، والعمل في كل القطاعات.

والأعمال الشائعة في منطقة ريدة، تتمثل في التجارة والزراعة، وفي الوظائف الحكومية، ثم العمل ببعض الحرف والمهن اليدوية البسيطة، وهو العمل الشائع لدى الفئات المتدنية داخل المجتمع، ومنها جماعة اليهود، وهم لا يعملون في مجال واحد، بل يزاولون العديد من الأنشطة، فمنهم من هو بناء، أو معلم، أو حداد، أو معالج شعبي، أو صانع أواني فخارية، أو صانع قمريات، أو صانع أحذية ومعاطف، أو صانع قطع فضية، أو صانع خمور. وقد قسمت الأعمال أو الأنشطة، التي يزاولونها إلى قسمين: مباحة، وغير مباحة.

(أ) نشاطات مباحة:

1. العمل بأجر:

لقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن الذين يقومون بهذا العمل هم من يمتلكون مهارة في الحرف والمهن، كالمعلمين، والبنائين، والنجارين، وصانعي الأحذية ومرقعيها، وكل هؤلاء يعملون لحساب غيرهم، سواء من اليهود أو المسلمين في المنطقة، ويتقاضون على عملهم أجراً. وطريقة دفع الأجر، تختلف باختلاف العمل، فمنهم من يتقاضى أجره باليومية: كالبناء، ومنهم من يتقاضى أجره عند الانتهاء العمل الذي قام به بناء على طلب فرد أو جماعة: كالنجارين، والحدادين، وصانعي الأحذية. أما المعلمون، الذين يقومون بتعليم أبناء اليهود، فيتقاضون أجورهم في نهاية كل شهر.

وقد رأيت أن أهل المنطقة، الذين يترفعون عن التعامل مع اليهود، يتناسون ذلك عندما تحضر المنفعة، فهم لا يترددون عن الاستعانة بهم إن احتاجوا إلى مهارتهم وكفاءتهم في البناء أو النجارة، والتي عُرفوا بمهارتهم وتفوقهم فيهما على غيرهم من أبناء المنطقة، مما يدل على أن النجاسة التي يلصقونها بجماعة اليهود، في الظروف العادية، ما هي إلا من صنع أنفسهم، لتكون مبرراً للتفرقة والتمييز والنظرة الدونية، التي تظهر في جميع أفعالهم وسلوكهم نحو اليهود. وهناك أمر

لابد من الإشارة إليه، وهو أن معظم أبناء المنطقة يترفعون عن مزاوله معظم المهن، التي يقوم بها اليهود، ويعتبرون مزاولتها إنقاص في الشرف والكرامة. وتبين لي أن كثيراً من اليهود يتقنون مهنتين أو أكثر، إلى جانب المهنة الأصلية، حتى يستطيعون الوفاء بمتطلبات الحياة الأسرية. وهناك من يحترفون العلاج الشعبي، وهم يتمتعون بشهرة واسعة تمتد إلى مختلف مناطق المحافظات الشمالية. ومعظم، إن لم يكن كل، المهن والحرف، إلى جانب العلاج الشعبي، تنتقل بينهم عبر الأجيال، فهم يؤكدون، بأن الحرف والمهن والصناعات اليدوية التي يزاولونها، متوارثة عن الآباء والأجداد. وتعد المحافظة عليها من أهم واجبات الأب تجاه أبنائه، فهو يقوم بتعليمهم أصول الحرفة أو المهنة التي يتقنها، ليس اعتزازاً بها، وإنما خوفاً على الأبناء من عدم قدرتهم على مواجهة الحياة بدون سلاح يؤمن بقاءهم، ويضمن لهم توفير متطلبات أسرهم، التي سيصبحون مسؤولين عنها في مرحلة مبكرة من أعمارهم.

2. التجارة والصناعة:

لوحظ أن التجارة التي اشتهر بها يهود اليمن في الماضي، قد تلاشت في الوقت الحاضر، ويبدو أن هناك عوامل كثيرة ساهمت في تلاشيها، من هذه العوامل: الهجرة، وسوء المعاملة، وفقدان الأمان، فهم عرضة للسلب والنهب. وقد ذكر سابقاً، أن امتلاك اليهود لمحلات تجارية، يبيعون فيها ويشترون، منعت عنهم تماماً، ولذا نجد أن هذه الصناعات، تلاشت من بينهم، وقد لوحظ، أن الداخل إلى السوق المشهور في المنطقة، والذي يعقد كل ثلاثة، لا يجد إلا رجلين أو ثلاثة من اليهود يفترشون الأرض، يبيع أحدهم قطعاً صغيرة من الفضة، وآخر يبيع مجموعة من القمريات، التي تستخدم لزخرفة النوافذ، وآخر يقوم بترقيع الأحذية وإصلاحها للمارين في السوق، كما لوحظ، عدم وجود إقبال على شراء بضائعهم المتواضعة، أما الداخل إلى السوق في الأيام العادية فلا يجد لهم أثراً. كما أن الصناعة، التي اشتهر بها اليهود في الماضي، وأظهروا فيها مهارة ودقة

فائقتين، مثل صياغة الذهب والفضة، اللتان كانتا تدران ربحاً كبيراً على أصحابها، لم تعد موجودة بين يهود ريدة، ومن يمتلك منهم مهارة العمل بها، ليس بقادر على مزاولتها، لنفس الأسباب المذكورة سابقاً.

ومن أشهر الصناعات التي لا زالت موجودة حتى الآن، صناعة الأواني الفخارية، وصناعة القمريات، وصناعة الأغذية، المصنوعة من سعف النخيل؛ وهي على نوعين: الكبير، الذي يقدم فيه الطعام، والصغير جداً، الذي تزين به جدران غرف المنازل.

ويمكن القول، أن ما يقومون به من أعمال وأشغال، في الوقت الحاضر، ليست من الأعمال المربحة، وذلك لاستبدال الإنسان الحديث، الصناعات والأدوات الحديثة بها، والتي أصبح أكثر حاجة إليها، وهذا هو السبب الذي جعل الفرد اليهودي يبذل كلما في وسعه ليتم بأسرار العديد من الصناعات والمهن، ليحسن من معيشتة.

وإذا كان الوضع قاسياً بما فيه الكفاية للرجل، فإن مساهمة المرأة تضيق، إن لم تنعدم. فقد لوحظ أن المرأة اليهودية في منطقة ريدة، لا تلعب دوراً كبيراً في مجال الصناعة، إلا فيما ندر، حيث تقوم البعض منهن بحياكة الملابس، لجماعة اليهود، وقليل منهن يقمن بتطريز أغطية الرأس (المقارم) للنساء اليهوديات وأغطية الرأس (القرافيش) للأطفال. كما تبين، أن المرأة اليهودية، في منطقة ريدة، أقل مساهمة في مجال الصناعة، من أخواتها من النساء اليهوديات في كل من منطقة صعدة وخولان، واللاتي وجدت الباحثة لهن كثير من المنتجات اليدوية، التي يشتريها منهن يهود ريدة، مثل الأغطي، والمناسف، وأغطية الرأس المطرزة، وكذلك السراويل النسائية المطرزة، والزناويل، والسراويل المطرزة من الخارج، بأنواع مختلفة من الخيوط والخرز.

ولما كان امتلاك المحلات التجارية من الأمور المحظورة عليهم، فإنهم غالباً ما يبيعون منتجاتهم تلك في منازلهم، حيث تشتهر كل أسرة بصناعة معينة. فإذا

أراد أحد من أهل المنطقة، شراء أي منتج من منتجاتهم، اتجه إلى الأسرة الأكثر تخصصاً في تلك الصناعة، فيشتري منها ما يريد، أو يطلب منها القيام بعمل ذي مواصفات معينة، ثم يأتي لاستلامه في الموعد الذي حدده معها.

3. تقسيم العمل بين الرجل والمرأة:

إن مسألة تقسيم العمل من القضايا الاجتماعية، التي حازت على اهتمامهم الكثير من علماء الاجتماع، كما أنها أصبحت الشغل الشاغل لرجال السياسة، والمنظمات النسائية المحلية، وبعض المنظمات الدولية، كما أنها أصبحت ورقة ضغط بيد بعض الدول، تستخدمها لتحقيق بعض الأغراض السياسية، التي تخدم مصالحها. وأي ما كانت المناسبات أو الأهداف، التي تغلف ظاهر وباطن هذه المسألة، فإن طبيعة المجتمع، تلعب دوراً رائداً فيها، فكلما كان المجتمع تقليدياً أبوياً، كلما ضاقت دائرة تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، وأصبح دور المرأة محصوراً في الأعمال المنزلية التقليدية، وذلك لأن السوق -خارج نطاق المنزل- محدود، ولا يسمح لمشاركة المرأة فيه. وكلما كان المجتمع صناعياً، كلما اتسعت هذه الدائرة، وأفسح المجال لمشاركة المرأة، في الأعمال غير التقليدية، التي يسهم السوق في إبراز ضرورتها.

والمجتمع اليمني، ريفه وحضره، مجتمع تقليدي أبوي، تتحكم فيه القيم التقليدية، وسوقه الصناعية والتجارية لا تعمل على توسيع دائرة مشاركة المرأة أو الرجل، على حد سواء، ومنطقة ريدة، منطقة ريفية في مجتمع جد متخلف، ولذا نجد أن مسألة تقسيم العمل بين المرأة والرجل فيه، محكومة بالقوالب الثقافية التقليدية، التي تجعل الرجل للعمل خارج المنزل، وتجعل عمل المرأة داخله. وجماعة اليهود في ريدة، ليست استثناءً عن القاعدة، فما يصدق على كل المجتمع، يصدق عليها. لذا نجد أنهم (اليهود) فيها يرون أن المرأة يجب أن تقوم بالعمل الذي يتناسب مع طبيعتها ودورها في الحياة، والذي خلقت من أجله، والمتمثل بالقيام بواجباتها المنزلية، ورعاية صغارها. وما يتميزون به عن غيرهم من سكان المنطقة، أنهم

يضيفون بعداً جديداً لمهام المرأة، وهذا البعد متعلق بمحاربة الفراغ والبطالة، اللذين فيهما مفسدة لها. ولشغل الفراغ، وللقضاء على البطالة الناتجة عنه، فإن على النساء العمل ببعض الصناعات المنزلية، في أوقات فراغهن، على أن لا يؤثر ذلك على واجبهن الأول الذي يأمرهن به الدين.

(ب) نشاطات محظورة:

ينبغي، هنا، أن نشير إلى مسألة في غاية الأهمية، هي أن النشاط الاقتصادي (تجاوزاً) للإنسان، يستند إلى معايير منفق عليها، وقد وضعت هذه المعايير، أولاً وقبل كل شيء، للوفاء بالجودة المطلوبة. وهذه المعايير، لا يعمل بها إلا في تلك الأنشطة المقررة، سواءً في المجتمع الواحد، أو في كل المجتمعات، أي أن هناك أعمال وأنشطة محظورة، ولا يسمح بمزاومتها. فهناك من الأنشطة والأعمال ما هو محظور على مستوى العالم، كما أن هناك أعمال وأنشطة تختلف مسألة حظرها من مجتمع إلى آخر، وذلك وفقاً لمعايير دينية أو ثقافية. وتجارة الخمر، هي أحد الأنشطة الاقتصادية المحظورة في بعض المجتمعات الإسلامية، واليمن، هو أحد هذه المجتمعات، التي تحظر الاتجار به، وإن كان هذا الحظر لا يتجاوز المستوى العلني.

ونظراً لحدودية العائدات المالية لليهود، مما يقومون به من أعمال في ريدة، فإن البعض منهم يلجأ إلى صناعة الخمر، إلى جانب الصناعات اليدوية الأخرى، وذلك لأن صناعة الخمر، أكثر رواجاً وإيراراً للربح. إلا أن صناعة الخمر هذه، والاتجار بها، لا تتم علناً، أو في وضوح النهار، ولكنها تحاط بالسرية والكتمان

الدخل:

يتنوع دخل يهود ريدة، تبعاً لاختلاف المهن والصناعات التي يقومون بها، ويحظى المعلم بأعلى دخل، مقارنة بغيره من اليهود، حيث يحصل على دخل

شهري قدره ستة آلاف ريال. ولما كان لا يستطيع أن يعيش بهذا المبلغ الزهيد، فإنه يقوم بمزاولة بعض المهن الأخرى، وتعدد المهن أو الحرف لدى اليهود، أمر اقتضته الضرورة. وإذا كانت الستة ألف ريال، تمثل أعلى دخل، ولا تفي بالغرض المطلوب للعيش حياة كريمة، فلنا أن نتخيل، كيف يعيش من دخله أقل من ستة ألف ريال، وهم الأغلبية. وبمقارنة مستواهم المعيشي، بالمستوى المعيشي لجيرانهم من القبائل، نجد أنهم يعيشون حياة أقل بكثير من تلك التي يعيشها البسطاء، من أهل المنطقة.

وإن دل هذا الوضع على شيء، فإنه يدل على حجم المعاناة، التي يعيشونها، والجهود التي يبذلونها لتأمين الحاجات الضرورية لأولادهم وأسرهـم. فيراهم المرء، يعملون في كل شيء، ويخيل إليه أنهم يجمعون ثروات طائلة، من وراء ذلك الكد والسعي، وهذا ما جعل الكثير من الناس (القبائل)، يعتقدون أنهم (اليهود) مولعون بجمع الأموال وكنزها.

الجزية والضرائب:

يعتبر أفراد الأقليات الدينية، في ديار المسلمين أهل ذمة، بالمفهوم الإسلامي، ويترتب على هذا الوضع، أن تقوم الدولة بحمايتهم، وتوفير كل مظاهر الأمن والسلامة على أرواحهم وممتلكاتهم. ومقابل هذا الدور، الذي تقوم به الدولة، يدفع الذمي القادر مبلغاً من المال، كتعريفة سنوية، تسمى الجزية، فعندما يدفع الذمي (يهودي أو نصراني) الجزية، يصبح دمه وماله وعرضه حرام على المسلم، وتعمل الدولة على الاقتصاص ممن تسبب في إيذائه.

وقد عرفنا، من خلال الاستعراض النظري لماضي اليهود اليمانيين، أنهم كانوا يقومون بدفع هذه الجزية، وكانت الدولة تطالبهم بها حتى عهد قريب. وببندال الحديث معهم، حول كل أوضاعهم، تبين أن الدولة لم تعد تطالبهم بالجزية، وعدم مطالبة الدولة بالجزية منهم، يؤخذ على وجهين: الأول، من وجهة نظرهم، ويقوم

على أساس أن الدولة لم تعد قادرة على توفير الأمن والحماية، كما كان في الماضي. أما الثاني، فيقوم على قناعة الباحث، وهو أن الدولة، لا شك، تعلم علم اليقين بالوضع الاقتصادي المتردي لليهود اليمنيين عامة، ولليهود ريدة على وجه الخصوص، ولذا فهي تتغاضى عن هذا الواجب، المفروض على القادر من أهل الذمة، وليس على كل فرد منهم. وتقصير الدولة في حقهم، هنا، يتبين من خلال عدم اشمالهم بالرعاية الاجتماعية المخصصة للفقراء من أبناء المجتمع. ولم تبق عليهم سوى الضريبة، عليهم أن يدفعونها، وبنفس المقدار، الذي يدفعه أهل المنطقة من المسلمين. ومع ذلك فهم يرون أن مقدار الضرائب، التي كانوا يدفعونها في الماضي أقل بكثير مما يدفعه باقي سكان المجتمع اليمني.

وإذا كانت الدولة تقوم بتحصيل الضرائب لتوفير الخدمات الأساسية للسكان، فإن جماعة اليهود، لا يتمتعون بهذه الخدمات، كما يتمتع بها غيرهم من المواطنين (القبائل)، وعدم قدرة اليهود على الاستمتاع بهذه الخدمات، لا يعود البتة إلى صدور تشريعات تقضي بذلك، ولا لوجود نص دستوري يحرمهم من ذلك الحق، ولكن لأن جيرانهم من قبائل المنطقة، يعملون كل ما بوسعهم لحرمان جيرانهم اليهود من خدمات المجتمع، الموجهة لكل المواطنين. إلا أن هذا لا يعفي الدولة من المسؤولية، فالدولة قد ساهمت بطريق مباشر أو غير مباشر في حرمان أفراد هذه الأقلية من الحصول على ما هو حق طبيعي لهم، وذلك لغياب التشريعات الخاصة بهم كأقلية في المجتمع.

ظموح اليهود العملي:

الظموح، والأمل، والتفاؤل، ثلاثة مكونات أساسية لمستطال الحياة الإنسانية، وهي من سمات أو مميزات البشر، وهي القاسم المشترك بينهم، إلا أن هذه الشراكة، لا تعني بأي حال من الأحوال، أنها متواجدة فيهم، وبنفس الدرجة من الحضور والفاعلية، فالأفراد مختلفون فيما بينهم، من حيث درجة حضورها فيهم.

وتلعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دوراً بارزاً في تحديد درجة حضور وفاعلية هذه المتغيرات الثلاثة، لدى الأفراد والجماعات في المجتمعات. والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، المشار إليها، هي التي تحدد أو تضع سقفاً متفاوتةً لمتغيرات مستطال الحياة الإنسانية، وعلى وجه الخصوص الطموح. وتؤكد الأدبيات الاجتماعية والتربوية، أن درجة ارتفاع وانخفاض سقف طموح الأفراد محكوم بواقعهم الاجتماعي؛ فكلما ارتفع المستوى الاجتماعي للجماعة أو للأفراد، كلما ارتفع سقف الطموح لديهم، والعكس صحيح. إلا أن هذا لا يعني أن هناك نوع من المفاضلة بين طموح الأفراد أو الجماعات وبغض النظر عن مكاناتهم الاجتماعية-، والذي نعنيه، هنا، هو أن يؤخذ طموح الأفراد أو الجماعات الاجتماعية، كل في مكانته الاجتماعية، ومستقلاً بذاته، دون النظر إليه وفقاً أو مقارنةً بغيره، فالأفراد في كل الجماعات الاجتماعية مشتركون في درجات قياس الطموح (عالي - متوسط - متدني)، ولكنهم مختلفين في طبيعة هذه الدرجات.

وجماعة يهود ريده، كما تمت الإشارة إليها سابقاً، في أدنى المراتب الاجتماعية والاقتصادية، وكما سيتضح، السياسية أيضاً. لذا، فينبغي توخي الحذر الشديد عند تفسير نتائج المشاهدات، التي خرجت بها الباحثة، وعدم تحميلها غير ما تحتمل. فيهود ريده، ومن حيث المبدأ، كغيرهم من البشر، يطمحون إلى العيش في وضع يكفل لهم دخلاً معقولاً ودائماً، ويضمن لهم الأمن الاجتماعي. ومع ذلك، يبدو أن الواقع الاجتماعي، الذي يعيشونه، قد أثر تأثيراً كبيراً على طموحهم، ووصل بمتغيرات مستطال الحياة الاجتماعية لديهم إلى حدودها الدنيا، فقد تبين أن درجة كل من الطموح والأمل والتفاؤل محدودة للغاية لدى معظمهم. ويبدو نفر قليل منهم، طموحاً عملياً متواضعاً لهم ولأبنائهم، حيث أبدوا رغبتهم في أن يلتحق أبناءهم بالعمل في بعض الوظائف الحكومية، كغيرهم من المواطنين. والكل يجمع، على أن الدولة هي المسؤول المباشر عن وضعهم هذا، ويحملونها مسؤولية

حرمانهم من الوظائف الحكومية، التي يرونها مطمحاً من الصعب الوصول إليه، لأنهم غير مؤهلين علمياً لشغلها، وانعدام تأهيلهم هو مسؤولية المجتمع والحكومة، اللذين حرماهم من حقهم في التعليم، مما أدى إلى حرمانهم من تلك الوظائف، التي يرون فيها السبيل لتحسين مستواهم الاقتصادي.

الفصل الحادي عشر الأوضاع السياسية

يحفل الأدب السياسي بمفاهيم ومصطلحات تكاد تكون هي الأبرز، بين مختلف العلوم الاجتماعية، من هذه المفاهيم: الدولة، السياسة، السلطة، القوة، رجل الدولة، السياسي، الخبير السياسي، عالم السياسة، جماعة الضغط، وجماعة المصلحة، وغير ذلك من المفاهيم. والسياسة، هي النجم البارز في الليل البهيم، وهي بؤرة الضوء، وهي الشغل الشاغل للخاصة والعامة. إلا أن حديثنا، في هذا الجزء من الدراسة، سوف لن يتناول موضوع السياسة، سواءً بمعناها الأكاديمي، أو العملي العام، بقدر ما سيتعرض لها، باعتبارها أحد معايير المواطنة؛ من حيث إخضاع أبناء المجتمع لعملية تنشئة سياسية واحدة، بغض النظر عن اختلافاتهم الدينية أو الثقافية، وكذا المشاركة السياسية في أبسط صورها، وخاصة عند جماعة الأقلية (يهود ريدة). ثم سيتم التعرض للطابع العام لحياتهم، بمعنى، علاقتهم بمسائخ القبيلة، والتقاضي وفض النزاعات، وحقهم في شغل الوظائف العامة أو الحكومية، ومدى تمتعهم بهذا الحق، وحقهم في تشكيل الجمعيات أو النقابات، وكذا حقهم في التنقل والهجرة، وموقفهم من الهجرة إلى إسرائيل.

التنشئة السياسية:

هناك العديد من المؤسسات التي تسهم في عملية التطبيع والتنشئة السياسية لأفراد المجتمع، بحيث يصبحون قادرين على الإسهام في الحياة السياسية في مجتمعهم. وتأتي الأسرة، في مقدمة هذه المؤسسات، والتي يرتبط بها الفرد طول حياته، فيتمثل كل من قيمها واتجاهاتها ومثلها وتطلعاتها وطموحاتها السياسية، كما أنها هي الوحدة المرجعية، فهي التي يستمد منها مكانته الاجتماعية وأحيانا كثيرة

مركزه السياسي، وكثيرا ما تتحدد وظائفه وأدواره الاجتماعية بناء على انتمائه الأسري (عبد المنعم المشاط 1992: 111).

وتأتي مؤسسات التعليم الرسمية، في المرتبة الثانية بعد الأسرة، وهي المدرسة والجامعة، حيث تلعب المدرسة دورا حيويا في عملية التنشئة السياسية، وذلك من عدة جوانب أو زوايا، فهي وسيلة الدولة، التي عهد إليها غرس القيم والمثل والاتجاهات السياسية، التي يريدها النظام السياسي، وذلك بشكل مقصود وتلقائي، وليس كما هو الحال في الأسرة، وذلك عن طريق المناهج والكتب المدرسية، والأنشطة المختلفة. إلا أن الجامعات، بما فيها من حرية ومرونة في اختيار المقررات الدراسية، وما يتمتع به أساتذتها من حرية أكاديمية، تقل درجة التوجيه السياسي فيها، وذلك لأن الملتحق بها، قد تشكلت لديه القاعدة السياسية، التي ترغب بها الدولة أو النظام السياسي، مما يؤدي إلى نوع من التلقائية في اكتساب القيم السياسية. (عبد المنعم المشاط 1992: 115)

كما أن هناك مؤسسات أخرى تلعب دورا في التطبيع السياسي، مثل جماعة الرفاق، والنوادي والمؤسسات الدينية، ووسائل الاتصال، والمؤسسات المتوسطة مثل النقابات والاتحادات والأحزاب السياسية. (عبد المنعم المشاط 1992: 114)

ولما كانت جماعة اليهود، في عزلة شبه كلية، عما يعتمل داخل المجتمع من تغيرات، ولما كانت دائرة تفاعلهم الاجتماعي بمجتمعهم معدومة، فإن مسألة تنشئتهم أو تطبيعهم السياسي، تأخذ شكلاً غير الذي يخضع له بقية أفراد المجتمع؛ فهم لا ينتمون إلى أية مؤسسة تعليمية رسمية، ولا يجدون قناة تسمح لهم بعضوية الأندية الرياضية، أو الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني، وليس لهم سوى التطبيع الأسري، وهو قائم على الابتعاد عن، وتوخي الحذر من كل ما هو رسمي أو شعبي. فالتنشئة السياسية الأسرية، التي ينشئون عليها، هي تنشئة التقيا. وعليه، يمكن القول أن المواطن اليميني اليهودي، لم يخضع للتنشئة السياسية، التي يخضع لها أقرانه من أبناء المجتمع، ولذا، فهو يفتقر للميكانيزمات الأساسية، التي تمكنه

من الإسهام في الحياة السياسية لمجتمعه.

المشاركة السياسية لليهود في المجتمع:

أعتقد أن المعنى الحقيقي أو القصد الدقيق لمفهوم المشاركة السياسية، هو مدى تدخل الفرد أو الجماعة في صناعة القرار السياسي، أو التأثير في صناعته. وبناءً على هذا التوصيف لمفهوم المشاركة السياسية، أستطيع القول، أن المواطن اليمني، وعبر تاريخه الطويل، لم ينعم بما يسمى (المشاركة السياسية) حتى العقد التاسع من القرن الماضي. وأعتقد أن موقفي هذا قد يحظى ببعض التأييد، وقد يكون عرضة للنقد الشديد، وخاصة من قبل من يتبنون توصيف غير الذي طرحته، ولكن دون أن يفصحوا عن توصيفهم.

ومع بداية تسعينات القرن الماضي، انتقل النظام السياسي للجمهورية اليمنية - مع إعادة توحيد شطري اليمن - من النظام الشمولي، إلى تبني النظام الديمقراطي. وعلى الرغم من أن البنية الأساسية للنظام الديمقراطي لم تتوفر بعد، إلا أن وجود الشيء والعمل على تشييد قواعده، أفضل من عدم وجوده. وبفعل هذا التحول المفاجئ، بدأت المشاركة السياسية لأبناء المجتمع، ولو بشكل صوري، وحصلوا على الكثير من الحقوق السياسية، التي لم يسبق لهم التعامل بها، والإحساس بروعتها؛ كحرية التعبير عن الرأي، والحق في المشاركة السياسية الفعلية، من خلال الترشح للمراكز السياسية (التشريعية والتنفيذية)، وكذا الحق في تشكيل الأحزاب والمنظمات السياسية، والعمل في منظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من أشكال المشاركة السياسية. ومع ذلك، فلا زالت هناك جماعات ومجموعات من أبناء اليمن، ليس لها دور ملموس في هذه الحقوق، وذلك لأسباب عدة، منها الجهل والقهر الاجتماعي. واليهود هم، وكما رأينا، جماعة مقهورة اجتماعياً، ولم تتمتع بكثير من الحقوق الأساسية، فكيف يمكن لها أن تتمتع، بما يعتبر ترفياً، وهو العمل أو المشاركة السياسية.

ولا توجد في القانون أو الدستور أية إشارة إلى حرمان اليهود من المشاركة السياسية، لأنها مكفولة لهم، باعتبارهم مواطنين يمينيين، لهم حقوقاً وعليهم واجبات، وأول الحقوق، حق حرية التعبير عن الرأي. ومع ذلك، فإن الاستمتاع بحق التعبير عن الرأي لا يكفي بمفرده، مع غياب الأساسيات، " فتأمين الحياة الكريمة، وفرص العمل والضمانات الاجتماعية الكافية، وتطبيق قواعد العدل والمساواة واحترام الحقوق العامة، مع منع كل أشكال الاستغلال والمراباة، وظلم الإنسان لأخيه الإنسان بكل ما تعنيه هذه الكلمة هو المطلب الأول" (حمود العودي 1980: 63)، لليهود وغيرهم داخل مجتمع. فاليهود، على وجه الخصوص، يفتقرون للحياة الكريمة الآمنة، ولا تلوح في الأفق بشائر مستقبل أكرم ينتظرونه، فهم يعيشون الآن حياة حرمان ومذلة، تحت سمع وبصر القيادة السياسية، التي تركتهم تحت رحمة القبائل، دون تدخل يحفظ لهم أبسط الحقوق.

وقد جرت العادة في الماضي، أن يكون هناك من يمثل جماعة اليهود لدى السلطة السياسية، إلا أن هذه العادة، لم يعد معمول بها. وإذا كانت التجربة الديمقراطية، قد شكلت مناخاً مناسباً، لتوصيل الصوت إلى السلطة السياسية، أو الترشيح لمجلس النواب، إلا أن اليهود لا يمكنهم فعل أي من الأمرين، وذلك لافتقارهم لأبسط القواعد، التي تمكنهم من فعل ذلك، وهي إجادة القراءة والكتابة، فمعظمهم، إن لم يكن كلهم أميون في اللغة العربية، كما أن تعدادهم السكاني المحدود، وتشتتهم في مناطق مختلفة قد حرّمهم من التمثيل النيابي، الذي لا يتعارض مع الدستور أو القوانين النافذة، وهذا ما أكده أحد أبرز الشخصيات البرلمانية اليمينية بقوله: "إن عدد اليهود في مختلف مناطق اليمن لا يتجاوز الألف نسمة، ونصاب عضو مجلس النواب محدد بخمسة وأربعون ألف صوت، ولذا فإن قلة عددهم لا تمكنهم من ترشيح أحدهم ليكون نائباً عنهم في المجلس".

ويعتقد أن موقف المجتمع اليمني، من حق اليهود في السلطة التشريعية، ووجود من يمثلهم في مجلس النواب، يرجع إلى أن مهمة هذا النائب لا تقتصر على

المطالبة بحقوقهم فقط، بل إنه يصبح في هذه الحالة عضوا مشرعا لقوانين الدولة، التي يعد الدين الإسلامي المنبع الأول لها، وكيف يقبلون بعضو مشرع في مجلس النواب، ينتمي إلى دين آخر، ويجهل كل التعاليم والأسس الخاصة بالدين الإسلامي، وهذا الموقف ليس غريبا أو جديدا، بل هو نفس الموقف الذي وقفه علماء المسلمين، من تولي الكتابيين لمناصب قيادية وتشريعية في الدولة الإسلامية. وتعد فترة التسعينات من القرن الماضي، فترة تجريب حياة سياسية جديدة (التجمعات التنظيمية)، التي لم يعهدها المجتمع اليمني، فكان أن فتحت الأحزاب السياسية أبوابها لاستقطاب الأعضاء من أبناء اليمن، إلا أن هذا المدخل لم يشهد دخول أحد اليهود اليمينيين منه، والانضمام إلى أي من التنظيمات السياسية العاملة، وهذا ما أكده اليهود أنفسهم. وقد تبين للباحثة، أن اليهود لا يقدمون على شيء من الأمور العامة، ويكتفون بالمشاهدة عن بعد، لأنهم تعلموا، بفعل التجربة الحياتية، أنهم كلما اقتربوا من الدائرة العامة، كلما تعرضوا للأذى، والإنسان بطبعه ميال للذة ونافر من الألم. إلى جانب ذلك، فهم على قناعة تامة بأنهم لو حاولوا الانضمام إلى أي تنظيم سياسي، فإن محاولتهم هذه ستبوء بالفشل، لأن القبائل لهم بالمرصاد. فالقبائل أعضاء في الأحزاب والتنظيمات السياسية، وانضمام اليهود لها، عار عليهم، وإقلال من شأنهم، ومساواتهم بهم، وقد لخص أحد يهود ريده، هذا الوضع برمته، بقوله: "لو فكر يهودي إنه يرشح نفسه لمجلس النواب، ولا يدخل في حزب، كان القبائل عابقتونا كلنا".

ليس هذا فحسب، بل إن قناعاتهم الذاتية، وضعف جانب التفاؤل، والإيمان الراسخ لديهم، بعدم إمكانية تغير أوضاعهم إلى الأحسن، أو أنه بالإمكان أن توجد وسيلة تخرجهم من نفقهم المظلم هذا، قد جعلهم يفقدون الأمل في كل شيء، وهذا ما عبروا عنه كل بأسلوبه الخاص، فقد قال أحدهم: "القبائل ما عايرضوش يخلونا ندخل الأحزاب، حتى لو رضيو إحنا ما نشتيش ندخلها، لأن هذه الأحزاب ما عاتسويش لنا شيء، وأحوالنا عاتبقى هكذا مثلما هيه"، ويقول آخر: "ما عانستفيد

من دخلتنا لهذه الأحزاب، لأنهم ما عايسرو لنا شي، لأن القبائل هانا، ما بيقروش لنا بأي حاجة". وما يدور في الساحة (ريدة)، من كلام حول عدم انتساب اليهود للأحزاب السياسية، أن السبب فيه يرجع إلى الخوف، خوف اليهود من إنتقام القبائل منهم.

أما فيما يتعلق بالذهاب لانتخاب المرشحين لمجلس النواب، وهو حق مكفول دستورياً لكل مواطن، فله حكايته الخاصة والطريقة، تبدأ هذه الحكاية مع بداية الترشيح لعضوية مجلس النواب، عندها فقط، يصبح أفراد الأقليات الاجتماعية والدينية، هؤلاء القوم المجهولون، الذين لا وزن لهم ولا حضور، ولا أحد يلتفت إليهم، ولا يأبه بهم، ويترفع لا عن إلقاء التحية عليهم، بل مجرد ردها عليهم، يصبح لهم وزناً، وثقلاً، وشأناً كبيراً، وتصبح مسألة إلقاء التحية عليهم، من الواجبات الدينية، ومن معايير الإخاء الوطني، ويحتفى بهم، وتتكرر الزيارات إلى مواقع سكنهم، ويتم تخديرهم، من قبل المرشحين، بالابتسامات، وبالكلمات الواعدة بمستقبل وودي، ينعمون فيه بالعرز والرخاء، حتى يتم للمرشح المراد، فيعود الوضع كما كان، ويعود هؤلاء الأفراد إلى جحورهم الفقيرة الممتنة، ويعيشون مع واقعهم الأليم، يستجرون تلك الوعود، التي دغدغ المرشحون أحلامهم بها.

وفي حالات أخرى، لا يتم فيها طرح الوعود الوردية، بل يتم فيها الترغيب والتهديد، وفي كلتا الحالتين، هو تهديد، وهذا ما لمسناه عند يهود ريدة، فقد تبين أن نفر قليل منهم ذهب للإدلاء بصوته في الانتخابات، وذلك ليس عن اهتمام منهم، وإنما نزولاً عند رغبة بعض المشائخ، المرشحين لمجلس النواب. أما امتناع الأغلبية منهم عن المشاركة في الانتخابات، فيرجع، كما تبين للباحثة، إلى إيمانهم، بأنه لا خير في الجميع، فحقوقهم الضائعة لن يرجعها أحد، ولذا أصبح الأمر خارجاً عن دائرة اهتمامهم، وهذا ما عبر عنه الجميع، كل بلغته وطريقته الخاصة، يقول أحدهم: "ما الفائدة من سرحتنا للانتخابات، يسير الذي له مصلحة فيها"، ويقول آخر: "كلهم سواء، يبسرونا سعما يبسروا الكلاب الخاطية في الطريق، ما

تستاهل إلا الرجم بالحجار"، ويقول ثالث: "مثلما بيمينونا من انحنا نرشح أنفسنا، واحنا ماعنصوتلهمش". وبهذا تصبح صورة المشاركة السياسية لليهود ريدة، واضحة جلية، فهي أرضية ممتدة بين الحرمان والاستغلال.

التقاضي ونض النزاعات:

عمل المجتمع اليميني على توفير العديد من المؤسسات المختصة بحل الخصومات والنزاعات، التي تنشأ بين الأفراد والجماعات بين الحين والآخر، وأهمها مؤسستا الأمن والقضاء، اللتان لا تخلو منطقة من المناطق من وجودهما، ومهمتهما واضحة ومحددة، وهي المحافظة على الأمن والنظام داخل المجتمع، والعمل من أجل أن يكون القانون فوق الجميع، حتى لا يسود نظام الغاب، ويصبح البقاء للأقوى والأكثر جاها والأوسع نفوذا، ولذا فإن مهمتها هي العدل والإنصاف وإنزال العقوبة المناسبة على الجاني، ويصبح القانون هو الرادع الأول، لمنع الإنسان من اعتدائه على أخيه الإنسان. ولذا فإن على هذه المؤسسات، ألا تندخر جهدا في الوقوف إلى جانب المظلوم، بغض النظر عن جنسه أو لونه أو عقيدته أو انتمائه، لأنها وجدت لخدمة الإنسان في كل زمان ومكان.

ولما كان اليهود، جماعة دينية، ذات دين مختلف عن الوسط الإسلامي، فقد اعتادت أن تخضع لنظامين قضائيين: الأول، هو القضاء العام، السائد في المجتمع ككل. والثاني، القضاء الخاص، بالجماعة اليهودية، كونه يقوم على أساس من التشريع اليهودي. والنوع الأول من القضاء، يحدد بالجنايات، بين أبناء الديانتين، وما يتعلق بالقضايا، التي ليس لها أساس تشريعي يهودي، ويحكم فيه الخصوم لدى قاضي المحكمة المختص، وهذا ما يقوم به يهود ريدة. أما الثانية فتتعلق، بالجنايات الداخلية (بين جماعة اليهود)، وبالأحوال الشخصية، وإقامة الحدود، ويحكم فيه الخصوم، أبناء الملة الواحدة، لقاض منهم.

وقد تبين للباحثة، أن هناك أنواع للنزاع والمشكلات القائمة، سواء بين اليهود

أنفسهم أو بينهم وبين أبناء المنطقة، من المسلمين، إلا أن الملاحظ، أن النزاعات والخصومات الشديدة، عادة ما تنشأ بين اليهود وأبناء المنطقة، ومن هذه المشكلات، ما يتعلق بالأرض أو السكن أو الدم.

والملاحظ أن الظروف التي تعيشها جماعة يهود ريدة، جعلت أفرادها لا يلتفتون إلى الأخطاء الصغيرة، التي قد يرتكبها البعض منهم في حق غيره من اليهود، فما شهدت المنطقة أية نزاعات قامت بين أفراد هذه الجماعة، تجعلهم في حاجة إلى النيابة أو القضاء، لأخذ الحق لليهودي من أخيه اليهودي.

الوظائف والمناصب العامة:

إن شغل الوظائف الحكومية حق مكفول لكل مواطن يماني، إلا أن التمتع بهذا الحق ينبغي أن يسبقه إعداد وتأهيل، حتى يتمتع الفرد به، أما إذا أغفل جانب التأهيل والإعداد، فلا يمكن الحديث عن قضية التمتع به من عدمها. وجماعة اليهود، باعتبارهم مواطنين يمانيين، لهم من الحقوق ما لأي مواطن يماني، فاليمانيون متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن مللهم ونحلهم، أو دياناتهم، إن جاز القول. وبناءً على هذه القاعدة، فإنه لا يوجد قانون يمنع أي فرد أو جماعة - اليهود مثلاً - من تولي الوظائف الحكومية في الدولة، وهذا ما أكده مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، بقوله: "أن السبب في عدم تقدم اليهود بطلب وظائف حكومية لدى الدولة، هو عدم تأهيلهم علمياً لشغل هذه الوظائف، وذلك بسبب حياة العزلة والانغلاق، التي فرضوها على أنفسهم، فحرموا أبناءهم من حقهم في التعليم في المدارس الحكومية".

والسبب الذي تراه الحكومة مانعاً قوياً لحرمان اليهود من الوظائف الحكومية يبدو مقنعاً، ولكنها تتجاهل أنها هي السبب في حرمان اليهود من هذا الحق، فقد تبين، أن اليهود لا يسعون ولا يرغبون في حياة العزلة والبعد عن الناس، فهم، كما لمست الباحثة، يبدون إقبالاً شديداً على التعامل مع أهل المنطقة، والتفاعل معهم في

مختلف جوانب الحياة، ولكن المجتمع يرفض إعطائهم حقهم في الإعداد والتأهيل لهذه الوظائف، وذلك عندما حرمهم من التعليم الرسمي، في المدارس الحكومية، ولم تحاول الحكومة وضع حد لتحكم القبائل في حياة هذه الجماعة ومستقبلها.

فقد رأينا، أن جماعة اليهود في الماضي، عندما كانت أوضاعهم تتسم بالتسامح، كانوا يتقلدون كثيراً من الوظائف العامة. صحيح، إنها لم تكن بحاجة إلى تأهيل معقد، كما هو الحال في وقتنا الحاضر، إلا أن درجة القهر والاستبعاد، ليست لها علاقة بمسألة تعقيد التأهيل، وهي شائعة أيامنا هذه، بشكل لم يكن معهوداً في الماضي، وهذا هو السبب الجوهرى، لا مسألة التأهيل.

وتراثنا العربي الإسلامي، الذي تمخض عن بيئة تحتضن المسلم والكتابي، يزودنا بمعين لا ينضب من التوجيهات السياسية والثقافية، التي تعطي كل ذي حق حقه، ويقبل بها الجميع، لأنها تهتم بالجميع، دون تمييز أو تفریق، فالكل يحظى بنفس الاهتمام والرعاية، والكل مفتوحة أمامه الطريق، يصل من خلالها إلى أقصى الحدود الوظيفية المتفق عليها. فقد قسم الأدب السياسي الوظيفة العامة إلى قسمين: الأول، أسماء، وزارة التفويض. والثاني، أسماء، وزارة التنفيذ. وقصر الأولى على المسلمين، وجعل الثانية مفتوحة لكل أبناء المجتمع، من مسلمين وكتابين، وهذا ما أخبر به الماوردي بقوله: "يمكن الاستعانة بأهل الكتاب في مجال العمل التنفيذي أو تحديداً في وزارة التنفيذ (الوزارة العادية) وذلك دون وزارة التفويض (رئاسة الوزراء) نظراً لما ينعقد لشاغل الأخيرة من سلطات واسعة مثل تقليد الولاية، ومباشرة الحكم، وإعلان الحرب، والإشراف على بيت المال، وهو عين ما ينسحب على ولاية الأقاليم التي يتمتع أصحابها بصلاحيات الحكم نيابة عن الخليفة أو وزير التفويض" (نيفين عبد المنعم 1988: 38).

وما يطمح إليه يهود ريده، ليس تقلد منصب وزارى، وإنما الحصول على وظيفة حكومية، ولو في أدنى الدرجات الوظيفية، ليس طلباً للجاه والنفوذ، ولكن لما جُبلت عليه الوظيفة الحكومية، من ترك انطباع لدى العامة، أنها توفر الأمان

المعيشي لصاحبها، وهذا ما دفع اليهود إلى التطلع إليها.

وبهذا، يمكن لليهود الانخراط في بعض الوظائف، التي لا تمس الأساس الإسلامي، الذي تسير عليه الدولة في تسيير أمورها. وحتى يصلوا إلى درجة تمكنهم من التوظيف في مؤسسات الدولة، لا بد من العمل على تأهيلهم، وهذا ما يحز في نفوسهم، ويدركونه بجلاء شديد، ويفصحون عنه بشفافية متناهية، فهم يؤكدون بأنه لا يسمح لهم بالتعيين في وظائف الدولة، وأنهم محرومون منها كلية، وذلك بسبب عدم تأهيلهم لهذه الوظائف، وحرمانهم من التعليم العام في مدراس الحكومة، ولذا فإن عملهم يقتصر على الصناعات والمهن اليدوية، التي اشتروا بدقتهم ومهارتهم فيها، وليس معنى هذا أن طموحهم توقف عندها ولكنهم لم يجدوا عنها بديلاً. وهذا الوضع، جعلهم يرخون أسماعهم، لدعاوى الهجرة ومغرياتها، وترك مجتمعهم وبلدهم، الذي لا يعرفون ولا يألفون سواه، فحياتهم واقعة بين قطبين يشدانهم كل إلى ناحيته: ألم الواقع، والخوف من المجهول.

هجرة التنقل والهجرة:

لقد ألمحنا، مسبقاً، إلى أن المجتمع يعمل على تطبيع أبنائه سياسياً، حتى يكون ولاءهم له لا لغيره، أما إذا فشل المجتمع بإيجاد ذلك الولاء، فإن ارتباط أبنائه به يضعف كثيراً، ويزداد الأمر سوءاً، عندما يوجد في المجتمع أفراد أو جماعات، لها خارج المجتمع من يدعي مشاركتها الوجود والهوية، ويتألم لألمها، ويأمل تخليصها مما هي فيه. وإن كان هذا الأمر هيناً في الماضي، فإن خطورته وأهميته في عصرنا هذا، عصر التواصل السريع والمباشر، عصر تبادل الصورة والكلمة، عصر تجاوز، ليس الحدود الجغرافية وحسب، بل تجاوز الجدران المؤلفة للمنزل، لا تضاهيها أية أهمية أو خطورة، مهما حاولنا بيان ذلك بالكلمات. فوسائل المواصلات والاتصالات وتعقدتها وتقدمها، وسهولة مخاطبتها لهم، تعد مظهراً آخر لإضعاف الولاء، فنجدهم يتمنون الذهاب إلى من يعتقدون أنهم منهم، فإذا حدث

هذا، فمن المألوم.

وقد تبين لي أن جماعة يهود ريدة، يتعرضون يوميا لمثل هذا النداء، الذي يشعرهم بعدم إلتئامهم لبلدهم اليمن، كما تساعد الظروف الاجتماعية القاسية، التي يتعرضون لها، على تقوية ومصدقية ذلك. صحيح أن حرية التنقل الداخلي والخارجي على السواء، مكفولة لليهود، إلا أن البارز في حياتهم، هو الانتقال الخارجي، فقد أصبح الكثير منهم، يرغبون، وعلى مضض، في الهجرة إلى خارج اليمن. أما أسباب الرغبة في الهجرة فتتراوح بين ألم الواقع، وإغراء الخارج، المتمثل في إبداء أمريكا استعدادها لانتشالهم من حياة الظلم والاضطهاد، التي أغرقوا فيها. ويبدو هذا المأزق واضحا من خلال ما عبروا عنه صراحة، فقد قال أحدهم:

ما عاد بش معانا في تيه البلاد، ما نبكي أو نحزن عليه.

ويقول آخر:

*كل حاجة هانا بتحرق قلوبنا وتذكرنا بالظلم الذي
بيوقع علينا من أهلنا.*

ويقول آخر أيضا:

*إنا أمريكا الذي هيه مش مننا بتشفق علينا، وتخليهم
ما يظلموناش، وأهلنا وعيال أعمامنا بيقهروننا كل يوم.*

ومن الأسباب التي دعته للهجرة أيضا هو عدم اتخاذ الحكومة موقف إيجابي بشأنهم حتى يتمكنوا من التمتع بالحقوق التي لهم، إذ يقول أحدهم:

*الحكومة بتدي لنا حقنا في الراديو والتلفزيون بس،
أما الحقيقي ما بش شمي، واحنا عانسير ونخليها تفتن
مننا بالمرّة.*

ومن الأسباب التي أغرتهم بالهجرة إلى أمريكا هو اهتمامها بشأنهم وتلمس حاجاتهم التي لم تهتم بها الحكومة اليمنية حيث يقول أحدهم:

أمريكا مهتمة قوي بتعليم عيالنا و عيال أعمامنا
ببمنعوهوم منه، فكيف تشتونا ما نسيرش عندها.

يتضح من العرض السابق، أن السلطة السياسية لم تولي جماعة اليهود الرعاية والاهتمام المناسبين، وقد يكون ذلك راجع إلى مسلمة واحدة، وحسن الظن؛ فالمسلمة تقضي بأن اليهود يعيشون في وطنهم، وبين أهلهم، وما يقدمه المجتمع من خدمات، لا يخص بها جماعة معينة، أو أفراد معينين، فكل أبنا المجتمع شركاء في ذلك. أما حسن الظن، فيقوم في الأساس على أن تعاليم وضوابط الدين الإسلامي، وكذلك القيم القبلية الرفيعة، كفيلة بأن تجعل اليهود اليمينيين يعيشون بسلام وأمن كاملين. إلا أن الواقع، وعلى الرغم من كون المسلمة موضوعية ومقبولة، لا ينسجم والمسلمات أو حسن النوايا والظنون، فله لغته وحساباته الخاصة، وكان على الدولة أن تسير بما يطمئن إليه القلب، لا أن تبني المواقف وفقاً للمسلمات وتوقع حسن النوايا.

واعتماد الدولة على أصول المنطق، أوقعها في شرك منطق الوقائع، الذي أدى إلى تردي واقع اليهود اليمينيين. هذا التردي، أصبح ورقة رابحة بيد كل من له مصلحة، يستخدمها لتحقيق أغراض سياسية، محلية أو خارجية. ولا ننسى الإشارة إلى المحاولات المستمرة لإغرائهم في ترك موطنهم والهجرة إلى خارجها، ومنهم من استجاب لعوامل الإغراء هذه، ومنهم من قاومها وأثر البقاء، وهم قليل. إلا أنه لا ينبغي الاعتقاد، بأن هجرة من هاجر، هجرة دائمة، بل إنها هجرة متقطعة، فلا زال الكثير ممن هاجر على اتصال مستمر بأهله، ويتخذ هذا التواصل أشكال عدة، أبرزها تبادل الرسائل، وأقلها الزيارات المتقطعة بين الحين والآخر.

مما سبق يتبين أن الحكومة اليمينية لم تنتبه إلى أهمية النظر في أوضاع هذه الجماعة وتلمس حاجاتها، التي يمكن أن تكون السبب الذي يتيح الفرصة لمجتمع آخر للتدخل في شئونها الداخلية، ويغرس في نفوس هذه الجماعة ولاء لوطن غير

وطنهم، فهاهم لا يشعرون بشيء يربطهم بالأرض التي عاشوا عليها، ولا بالدماء اليمينية التي تجري في عروقهم وتشدهم إلى جذورهم الأصبلية، فيتركون موطنهم دون أدنى إحساس بالحسرة أو الندم على مكان الميلاد وأرض الأجداد.

ولما كان الفساد السياسي (المالي والإداري)، ظاهرة عالمية، وسمة أساسية من سمات المجتمعات المتخلفة، فإن نتائجها الوخيمة، لا تعود على من يرتكبه، ممن يتقلدون المناصب الرفيعة في الحكومة، وإنما تصبح الدولة كلها منتهمة به. ومن أمثلة هذا الفساد، أن هناك قناعة بين يهود ريدة، أن الدولة هي المسؤولة عن تهجيرهم، مقابل ما تقاضته من مال مقابل ذلك التهجير. ولما كان هذا الاعتقاد السائد، مسألة خطيرة، فقد تم التخاطب مع مسؤول رفيع المستوى، في وزارة الداخلية، وطرحت أمامه الصورة كاملة، فنفى ذلك نفياً قاطعاً، وأجاب بقوله: " إن الفرد اليهودي يعد مواطناً يمينياً، يتمتع بحرية السفر والتنقل والهجرة داخل الوطن وخارجه، وأن الحكومة اليمينية لا تقبل بأن تبيع مواطنيها بأي ثمن كان ومهما ارتفع مقداره"، كما أفاد أيضاً "بأنه منذ فترة قريبة، منعت وزارة الداخلية، دخول الوسطاء القادمون من أمريكا وغيرها، للالتقاء باليهود والتأثير عليهم، وإغرائهم بالهجرة إلى أمريكا أو غيرها، حتى إذا قرر البعض منهم الهجرة خارج الوطن، كان هذا القرار نابع عن قناعة ذاتية ورغبة أكيدة منه في الهجرة، وأكد بأنه لم تقوم وزارة الداخلية أو غيرها من الجهات الحكومية، بتقديم أية تسهيلات، بخصوص سفر اليهود، وقد كانت إجراءات السفر، تسير سيراً اعتيادياً، كما يحدث مع أي مواطن داخل المجتمع اليمني".

ويعتقد أن موقف وزارة الداخلية القاضي بمنع الوسطاء القادمين من الخارج، يعني أن الحكومة اليمينية، كانت تسمح لهؤلاء الوسطاء، بالدخول إلى المجتمع اليمني، والالتقاء باليهود، رغم معرفتهم بأهدافهم وغاياتهم، التي جاءوا من أجلها، وهذا يعد نوع من التسهيلات التي لم يستبدها اليهود على حكومتهم، التي ما كلفت نفسها يوماً عناء النظر إلى أوضاعهم، وتركتهم لقمة صائغة للقبائل، التي يعد

منطقها فوق منطق القانون والدولة بالنسبة لهم.

ويبدو، كما تنتهي إلى مسامع الباحثة، أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد اتبعت، في استقطابها لهجرة بعض اليهود اليمينيين، سياسة جد مؤثرة وحكيمة، وتتم عن معرفة دقيقة بحياة اليهود، وكيفية تحركهم، فأغرت رجال الدين منهم، وزينت لهم فكرة الهجرة إليها، مستغلة سوء أوضاعهم، في كل المناطق اليمينية، التي يتواجدون فيها، لعلمها بأنها إذا استطاعت إقناع هؤلاء الرؤوس (رجال الدين) بالهجرة، فإنها قد ضمنت هجرة الجماعات كلها، وذلك لأن اليهودي لا يستطيع العيش بعيداً عن علماء الدين، فأمر الدين لا تستقيم إلا بوجودهم، ولا يخفى على أحد مدى حب هذه الجماعة لدينها، وخوفها عليه، ورغبتها في حفظه واستمراره. لذلك فما هي إلا فترة وجيزة، حتى أصبح الجميع يعدون عدتهم، ويبيعون منازلهم استعداداً للهجرة إلى أمريكا، فإذا بهم يرحلون جماعات، من كل منطقة. قد تبين أن عدد الذين رحلوا، قبل النزول الميداني، هو خمسة وعشرون أسرة يهودية، يبلغ تعداد أفرادها مائتين وخمسين فرداً، والعشرين أسرة الباقية كانوا في حالة تأهب واستعداد للسفر.

موقف اليهود من إسرائيل:

ذكرنا سابقاً، أن التواصل بين المهاجرين من اليهود مع أهلهم وأقاربهم في اليمن قائم ولا ينقطع، ومن بين الأخبار، التي نقلها المهاجرون إلى أهلهم، وخاصة أولئك، الذين هاجروا إلى إسرائيل، أن الأوضاع، التي يعيشونها في إسرائيل سيئة جداً. هذا التواصل، وما ينقله من أخبار، أثر تأثيراً عكسياً على رغبتهم في الهجرة، وعلى وجه الخصوص، الهجرة إلى إسرائيل. وزاد من قناعتهم بعدم الهجرة إلى إليها، موقفهم الديني منها، فهم يحملون مشاعر الكراهية للصهاينة، ويتهمونهم بأنهم لا دين لهم، وأن الدين اليهودي بريء منهم.

وقد تأكد لي أن موقف يهود ريدة من إسرائيل، موقف مبدئي، وأن رفضهم للهجرة إليها قائم على موقفهم ذلك، وإذا ما فكروا بالهجرة إلى أمريكا، فإنهم

يعملون ما بوسعهم، للتأكد من أن هجرتهم إلى أمريكا لن تكون خطوة لاستدراجهم وترحيلهم إلى إسرائيل، خاصة بعد أن أصبح موضوع هجرتهم، الشغل الشاغل للصحافة العربية والعالمية، وما بلغهم من أخبار إذاعية، عن تحويل هجرة الجماعات اليهودية، التي غادرت اليمن، من أمريكا إلى إسرائيل، وهذا ما أكدوه، فهاهو أحدهم يقول: "

يقول أحدهم:

*إحنا جالسين هانا، وما نشتيش نسير إسرائيل،
واحسن لنا يموتنا القبائل ولا نموت على يد
الصهاينة الكافرين. لكن لا به سيره لأمریکا ناهي.*

ويقول آخر:

*إحنا داريين إن فلسطين أرض الميعاد، لكن
ما نشتيهاش وهيه مع الصهاينة.*

كما علمت أنهم، عندما بلغت شكوكهم في نوايا أمريكا إلى ذروتها، كان لا بد لهم من استجلاء الحقيقة، فأرسلوا مجموعة منهم إلى بريطانيا، ليتأكدوا من صدق الأخبار، التي تذيعها الإذاعة البريطانية، عن تهجير الجماعات اليهودية القادمة من اليمن إلى إسرائيل، وليس إلى أمريكا، التي ظلت فترة طويلة من الزمان، تمنبهم وترسم لهم مستقبلا زاهرا على أرضها.

وهكذا، نجد أن هذه الجماعة من اليهود، الباحثين عن الأمان والاستقرار، الذي حرموا منه أمدا طويلا، لا يرغبون في الخروج من ظلم القبائل، ليقعوا في ظلم أشد قسوة وقوة وجبروت، فيتحول الأمل في أرض الميعاد، إلى جحيم لا يرضاه الرب لعباده، والرب موجود في كل مكان، وهم أصحاب دين، مهمتهم الحفاظ عليه من الضياع في أي أرض وجدوا فيها، ما دامت تحفظ لهم كرامتهم وإنسانيتهم وتعتزف بحقهم في الحياة الحرة الكريمة.

الفصل الثاني عشر

الأوضاع الدينية

اليهود جماعة دينية في المقام الأول و الأخير، ومعنى ذلك أن الدين يشكل جوهر حياتهم، وقد رأينا في استعراضنا السابق، كيف أن دوائر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ضيقة إلى أبعد مدى الضيق، وليس لهم متنفساً طبيعياً فيها، إلى درجة يمكن القول معها، أنها أفقدتهم الإحساس، ليس بالانتماء فحسب، بل بالحياة أيضاً، وذلك من خلال ما يتعرضون له من مضايقات خانقة. وإن كان المرء يقدم أحياناً كثيرة تنازلات في كافة المجالات، إلا أنه ليس على استعداد لأن يقدم أي تنازل في مجال الدين.

وهذا الجزء من الدراسة، سوف يسلط الضوء على قضايا عدة، منها: مدى استمتاعهم بنوع من الحرية، في ممارسة شعائرهم الدينية (الحرية الدينية)، الكتب المقدسة، العلماء ووضعهم في مجتمعهم وتجمعهم، ومكان القيادة (الكنيس)، والواجبات الدينية، والأعياد والمناسبات الدينية، وأخيراً يوم السبت، لما له من قداسة ومعنى خاص.

الحرية الدينية:

لكل مقام مقال، لقد أبيت، قبل الحديث مباشرة عن الحرية الدينية، أن أبدأ هذا الجزء ببيان أن الحديث عن الحرية الدينية في المجتمع، قد نكتب فيه مجلدات كثيرة، إلا أن ما يجعل من الحرية الدينية هذه واقعاً يخرس الألسن، ويفوق ما يكتب عن الحرية الدينية بلاغةً وفصاحةً، هو سماح المجتمع للأقلية الدينية ببناء معبدها الخاص بها، وقد رأيت رأي العين، أن هناك معبدين يهوديين (كنيسين) في مدينة ريدة، وبذلك أصبح الحديث عن الحرية الدينية، أمر منطقي ومقبول.

إن المجتمع اليمني الذي عرف بتسامحه الديني، على مر العصور، أعطى لليهود الحرية الدينية في ممارسة طقوسهم الدينية، داخل معابدهم وبين جدران منازلهم، وتؤكد الدراسة الميدانية أنه رغم الاضطهاد والتعنّت الواضح في معاملة أهل المنطقة لهم، إلا أنهم لم يواجهوا أية عقبة، عند بناء معابدهم أو كنسهم، ولا في الاختلاف إليها، لأداء الواجبات الدينية.

كما وجدت أن المسلمين يحترمون سبب اليهود وأعيادهم الدينية، فلا يجبرونهم على فعل ما من شأنه إبطال لفرض من فروضهم الدينية، كمطالبتهم -على سبيل المثال- بإنجاز بعض الأعمال في يوم سبتهم، أو أيام الأعياد، التي يحرم دينهم الاشتغال فيها، وكذلك هو شأن جماعة اليهود معهم، فما من عيد من الأعياد الدينية الخاصة بالمسلمين يحل عليهم، إلا شاركوهم الاحتفال به، تاركين أعمالهم وتعليمهم، وليس ذلك من باب احترامهم للأديان السماوية فقط، وإنما من أجل التقرب، وكسب الود، لعلهم يرفعون أيديهم عنهم.

وقد لاحظت الباحثة، أنه وعلى الرغم مما يبذله المسلمون من جهد لكبت ما في نفوسهم من كراهية للجنس اليهودي، احتراماً لعقيدتهم السماوية، ولسماحة الدين الإسلامي، الذي أوصى بعدم الإكراه في الدين، وبحرية الإنسان في اختيار عقيدته، إلا أنهم لا يتورعون عن السخرية منهم، ومن تعاليم دينهم، التي يشكون في صحتها، وفي أن تكون تعاليم سماوية، لغرابة سلوكهم أثناء أدائها.

كما تبين، أن حرص اليهود الشديد على دينهم، جعلهم غير مؤمنين بحرية الاعتقاد، فهم لا يفزعون من شيء، بقدر فزعهم من أن يترك بعضهم الدين اليهودي، ويتحول إلى الإسلام، لأن كل فرد من أفرادهم يشكل لبنة في البناء العام للجماعة اليهودية، وإبعاد بعض هذه اللبنات، يؤدي إلى إضعاف البناء، الذي يحرصون على استمراره وزيادة قوته، وتحول بعض أفرادهم عن الدين اليهودي يضعف جماعة اليهود، التي يعملون جاهدين من أجل بقائها واستمرارها، حتى لا ينتهي ذكرهم من الوجود، وبذلك يحققون للمسلمين حلمهم في فناء الشعب اليهودي.

والملاحظ أيضاً، أنهم من أجل ذلك يعملون كل ما من شأنه أن يجعل الفرد اليهودي متمسكا بدينه، محبا له، مفضلا له على غيره من الأديان، وذلك عن طريق الاطلاع المستمر على الكتب اليهودية المقدسة، التي تشيد بأمجاد اليهود، وتميزهم على غيرهم من البشر، والتي تجعلهم يرون في أنفسهم أمة تلو على كل الأمم، والفضل في ذلك يرجع إلى دينها الذي اختاره الله لها، والذي يجدون فيه كل ما يرضي تطلع وطموح النفس البشرية التواقة دائما إلى الأفضل.

الكتب اليهودية المقدسة:

يؤكد غالبية يهود ريدة أن الكتب اليهودية المقدسة الموجودة لديهم، هي نفسها الكتب التي يقدسها اليهود المتدينين في كل مكان، ويأتي في مقدمتها التوراة، بأسفارها الخمسة، وهي: سفر التكوين، وسفر الخروج، وسفر اللاويين، وسفر العدد، وسفر التثنية، والتي تمثل أساس التشريع اليهودي، الذي يرسم لهم جميع خطاهم في هذه الحياة، إضافة إلى التلمود بقسميه المشناة وجيمارا، والذي يمثل مجموعة الشرائع اليهودية المروية على الألسنة، والتي كان اليهود وما يزالون يعتبرونها مصدرا من مصادر التشريع اليهودي، الذي يأتي في المقام الثاني بعد التوراة .

بينما يرى بعضهم، أن كتبهم المقدسة ليست هي نفسها الموجودة لدى اليهود في كل مكان، لأنهم يرون أن الجماعات اليهودية، الموجودة في مختلف بلدان العالم، وخاصة الموجودة في العالم الغربي، قد قامت بتحريف تلك الكتب، بما يتناسب ومصالحها الشخصية، لأن حياة الغرب، وما فيها من انفتاح وتقدم، استطاعت التأثير على اليهود، فأضعفت تمسكهم بدينهم وحرصهم عليه، ولذلك فهم يشكون في صحة محتوى الكتب المقدسة التي بحوزة هذه الجماعات.

ويجمع يهود المنطقة، كلهم دون أي استثناء، على أن التوراة والتلمود، الخاصة بهم، ترجع إلى موسى عليه السلام، لأنهم قد توارثوا مسئولية الحفاظ

عليها، فلم ينالها شيء من التحريف، كما أنهم لم يتعرضوا لمباهج الدنيا، ولم يخذعوا بزينتها الزائلة، التي خدعت غيرهم، فأنستهم كتاب الله، لأنهم أهل كتاب، ولا هدف لهم في الدنيا، سوى الحفاظ على هذا الدين من أعدائه، وممن يريدون زواله منها، لأن زواله يعني زوال الشعب اليهودي.

وقد تأكد لي، أن هناك كتب أخرى يقدسونها، وهذه الكتب هي: "الزوهار" و "الراشين" و "الشلخان" و "المزامير"، وهم يقدسونها لما فيها من تعاليم مقدسة، وصلوات وتسابيح، وذكر للوقائع التاريخية الواردة في الكتاب المقدس. لذلك فهم يقرؤونها دائماً، ويعلمونها لأبنائهم، ويعكفون على تفسيرها وشرحها، حتى يعرفون كل ما ينبغي معرفته عن الدين.

ووجدت كذلك أن الكتب المقدسة لا يقتصر وجودها على مكتبة الكنيس فقط، بل لا يخلوا منزل من منازلهم من وجود عدد منها، أما رجال الدين، فمنازلهم مفعمة بها، وهم على اتصال بها على الدوام، وإلا لما وصلوا إلى منزلة رجل الدين، التي يحظون بها. أما المنازل الأخرى، التي قد ينشغل رجالها عن قراءة هذه الكتب، وذلك لانشغالهم بالبحث المتواصل عن الرزق، فوجودها ضروري ولو من باب التبرك بها.

ومن قطع الأثاث، التي تحتويها منازلهم، لاحظت الباحثة، وجود كرسي مرتفع، يختلف في شكله من منزل إلى آخر، يخصصونه لحمل الكتاب المقدس، عندما يريدون القراءة فيه. أما طريقتهم في الحفاظ على الكتب المقدسة، وأولها التوراة، فإنهم يضعونها إما داخل خزائن خاصة أعدت لهذا الغرض، وإما على الرفوف الموجودة بداخل الغرف، حتى يضمنون بعدها عن أيدي العابثين بها.

ولم تعد الكتب المقدسة، المتوفرة لدى يهود ريدة، كما يخيل للبعض، بالشكل التقليدي القديم، المكتوبة بخط اليد، والمغلفة تغليفاً يدوياً، يدل على قدمها وعراقتها، وإنما أصبح لها شكلاً جديداً، مطبوعة بأحدث آلات الطباعة، ومجلدة تجليداً فاخراً. وقد تحملت الجمعية اليهودية، في الولايات المتحدة الأمريكية، مسؤولية طباعة هذه

الكتب، وإخراجها بالشكل الحديث. ولما كانت هذه الكتب ذات قيمة دينية وتاريخية ليهود ريده، فإنهم لم يقوموا بتسليمها للجمعية اليهودية دفعة واحدة لطباعتها، بل إنهم، عملوا على توخي الحيلة والحذر، وتوفير كل الضمانات، التي تكفل لهم إعادة الكتب القديمة مع الكتب الجديدة. وفوق ذلك كله، كان التسليم على دفعات، فهم على استعداد للتفريط بحياتهم، ولكن ليس بهذه الكتب، فهي كتب أصيلة، ومكتوبة بخط الأجداد، وتمثل جزءاً من تراثهم وتاريخهم.

علماء الدين اليهودي:

يطلق يهود ريده اسم (عيلوم) على علمائهم، والعيلوم هذا، هو ذلك الرجل الذي لديه علم بما حوته جميع الكتب اليهودية المقدسة، ويستطيع الفتوى في أية مسألة دينية تعرض عليه، وأن يكون قادراً، بما اكتسبه من علم، على توجيه جماعته وإرشادهم إلى ما يجب عليهم أدائه من واجبات وطقوس دينية، لا يعرفون موافقتها أو كيفية أدائها كما ينبغي لها أن تؤدي.

ولا يصبح المرء لديهم عيلوماً (شيخ رجال الدين)، إلا في سن متأخرة، لأنه لا يستحق لقب عيلوم (عالم)، إلا بعد قراءة وفهم جميع الكتب اليهودية المقدسة، بما فيها من تورا بأقسامها السابقة الذكر، وكذلك التلمود بقسميه المشناه وجيمارا، وغيرها من الكتب الموضحة، وتتلمذ على يد العديد من علماء الدين اليهودي المشهورين داخل الجماعة. ويمنح لقب عيلوم عن طريق شهادة رجال الدين في منطقته، فهم الذين يعترفون له بالفضل والدراية الكاملة بأمر الدين والقدرة على الفتوى.

وإلى جانب مهام الإرشاد والتوجيه والفتوي، التي يقوم بها العيلوم، هناك مهام أخرى ملقاة على عاتقه، فهو وحده الأقدر من غيره على حسابها وبيانها وتحديد ميقاتها، وذلك مثل: حساب الشهور والأيام، لتحديد الأعياد الدينية، والأيام التي يجب على اليهود صيامها، وتحديد موافيت الصلاة والصوم، وعليه تقع مسؤولية

تذكير عامة اليهود بهذه الأمور الدينية، فوجوده بينهم يكتسب أهمية بالغة، فمن خلاله يتمكنوا من تأدية واجباتهم الدينية.

وقد أضفت مكانة العلوم العلمية والدينية هذه عليه مكانة عالية رفيعة بين قومه -دون تعال منه أو غطرسة- فهو المجلد الموقر المحترم، ذو التأثير البالغ في مجتمعه، وبين جماعته، ولا يُخرج عن رأي ارتآه أحد منهم، فمخالفة أمره تعد مخالفة صريحة للدين وللشريع، ووجوده بينهم يضمن استقامة حياتهم، ويسر معيشتهم، وصلاح دينهم.

وتتأكد أهمية وخطورة مكانة العلوم، من خلال التوجه السياسي، الذي انتهجته الولايات المتحدة الأمريكية، لدفع اليهود للهجرة إليها، فكان أول ما قامت به هو إقناع رجال الدين بذلك، لأنها إن استطاعت إقناعهم بالهجرة إليها، فقد ضمنت هجرة الجميع، وهذا ما عبر عنه بعضهم بقوله: "كيف ما نسا فرش لأمريكا، وقد سافر إليها أكثر العيولومات حقنا، والثانيين قد هم يفكروا إنهم يسافروا"، ويقول آخر: "ما عد نجلس نسبر هانا، وما عدش معانا عيولومات، يذكرونا بالأعياد حقنا وأي حين نصلي وأي حين نصوم"، وتقول أحد النساء اليهوديات أيضاً: "من عاد يقول لنا نسأل عن الدين حقنا، ويذبح لنا، بعد ما يسافروا حقنا العيولومات، ما بش إلا نسا فر معاهم".

ولا يقتصر دور رجل الدين على مجرد الحياة الدينية التبعية للجماعة، بل إن دوره يمتد إلى كل جوانب الحياة الاجتماعية، التي تدخل أيضاً في صلب الدين، فعلى سبيل المثال، لا يعتبر الزواج شرعياً، إلا إذا حضر العقد أحد رجال الدين، وإلا تعذر إقامة أسرة يهودية جديدة، ويصدق نفس الشيء على الطلاق.

كما تمتد أهمية رجل الدين إلى أبسط دقائق الحياة الاجتماعية لليهود، فهو الذي يقوم بعملية ذبح الماشية، والطريف في الأمر (أمر الذبابة) أن الجانب الديني قد قضى تماماً على ما تقتضيه الثقافة اليمينية، فاليمني ينظر نظرة دونية لمن يقوم بعملية ذبح الماشية، وينزله منزلة اجتماعية متدنية (كما رأينا)، ولكنه (اليهودي

اليمني)، قد أسلم نفسه لدينه، وتتصل عن الدائرة الثقافية، التي تحط من شأن الجزائر، فالجزار فيهم هو عالمهم ذا المكانة الرفيعة بينهم. وقيام العيلوم بأمر الذباجة، يعود إلى ما تتضمنه الذباجة من طقوس وشعائر لا يدركها إلا العالمون. فالعيلوم، إذًا، هو الوحيد المطلع على جميع الكتب اليهودية المقدسة، والتي منها ما يبين للعالم اليهودي، أسرار الذباجة على الشريعة، فيتلافى الأمور التي تجعل الذبيحة محرمة عليهم.

والذباجة لديهم شديدة التعقيد، ولذا تكفل بها علماءهم، فقد لوحظ أن الحيوان إذا تحرك بعد فصل رأسه عن جسده، أصبح محرّم عليهم أكله، كما أن هناك مواضع في جسم الحيوان، تحتوي على الشحوم المحرمة عليهم، فلا يستطيع التعرف عليها، غير العالم بدقائق الأمور في الدين اليهودي، وهو الذي لديه القدرة على فصل وتمييز الأجزاء المحرمة، من الأجزاء غير المحرمة في الذبيحة. ليس ذلك فقط، بل على العالم أن يتقي الله، ويحرص على مراعاة خلو جسم الحيوان المذبوح من أي جسم غريب، مثل الدبوس أو الزرار أو غيرها، لأنه إن وجد بجسم الحيوان شيء من هذا، أصبح الحيوان بكامله محرّم عليهم أكله.

وعليه تصبح مسألة الذبح، مسألة ثقة عالية بمن له علم ودراية بالدين، وليس مجرد المهارة فيها، فالأمر متعلق بالدين، وبالحلال والحرام، وهذا ما جعل الأمر غريبًا، حيث تسدى مهنة الجزارة إلى علماء الدين، الذين يمثلون الفئة الأولى داخل الجماعة اليهودية، وهذا يعد أيضًا من الأمور التي تجعل هذه الجماعة أكثر ارتباطًا بعلمائها.

والمكانة الاجتماعية والدينية للعيلوم، ليست بالمكانة المغلقة، أو التي تحتكرها طائفة أو أسرة دون أخرى، فهي مفتوحة لكل من وجد في نفسه القدرة والاستعداد، ورجل الدين (العيلوم) يكون أسعد ما يكون، إذا وجد من يرغب في تعلم أمور الدين، فهو من يقوم بتعليم أمور الدين لأفراد جماعته، ويقف إلى جانب من يبدي استعدادًا لمواصلة تعليمه، حتى يصبح عالمًا في الدين اليهودي، لأن هذا، يعد من

الأمر التي تحافظ على دينهم، وتضمن له الاستمرار، وقد أفادت بعض الأدبيات بأنهم لم يأخذوا على تعليمهم للدين اليهودي إجراء احتراماً لقدسيتها الثوراة، إلا أن الدراسة الميدانية، تشير إلى أنهم اضطروا في العصر الحاضر، بعد أن شحت مصادر الرزق، أن يتقاضوا أجراً مقابل تعليمهم لأبناء اليهود في المدرسة اليهودية، إلى جانب مهمتهم الدينية داخل جدران الكنيس، وما تشتمل عليه من عبادة وتوعية للجماعة اليهودية بأمر دينها.

الكنيس:

باعتبار عامل السكان وتوزعهم الجغرافي من أكثر العوامل المحددة لعدد أماكن العبادة في المجتمعات، ونظراً لصغر حجم سكان جماعة يهود ريدة، ونظراً لتوزعهم في منطقتين سكنيتين، كان من الطبيعي أن لا يكون لهم أكثر من معبدتين؛ أحدهما خاص بالجماعة، التي تسكن حي (ببر الجحين)، والآخر خاص بالجماعة، التي تسكن حي (سوق الصياد)، ولذلك لا يجد أحد من أفراد الجماعة أي صعوبة في الوصول إلى الكنيس. فمن الأمور الهامة، التي يحرص عليها المتدينون، أن يكون موقع المعبد موقعاً متوسطاً، يسهل على الجميع الوصول إليه.

والكنيس عبارة عن غرفة صغيرة إما أن تكون ملحقة بأحد المنازل، كما هو حال كنيس جماعة ببر الجحين، أو مبنية بشكل مستقل، كما هو حال كنيس جماعة سوق الصياد، ولا يميز أماكن العبادة هذه شيء من الخارج عن منازل اليهود. والداخل إلى الكنيس، يجده مفروشا بفرش متواضع، وهو عبارة عن بعض السجاد القديم، إلى جانب بعض المساند التي تحيط بجدار الغرفة، حتى يتكئ عليها الجالسون.

أما من حيث شكل الكنيس، فإنه يتخذ شكلاً مستطيلاً، به من الداخل، أربعة رفوف تحيط بالغرفة بكاملها. وُضع على أحدها، بعض المزهريات، التي تحوي زهور بلاستيكية، أما الرف الذي يقع في صدر الكنيس، فقد وضعت عليه مجموعة

من الكتب المقدسة، والتي يقرؤها في أيام السبت والأعياد الدينية، أما في الطرف المقابل، فيوجد صندوق، على شكل مكتبة صغيرة معلقة على الجدار، ومزخرفة من الخارج، تستخدم أيضا لحفظ الكتب المقدسة، ويوجد بجانب هذه المكتبة، كرسي مصنوع من الخشب، يبلغ ارتفاعه نصف متر تقريبا، وهو بلون بني، مزين بدبابيس ذات لون فضي، يضعون عليه الكتاب المقدس، عندما يريدون قراءته.

كما لوحظ، أنهم يعلقون في سقف الكنيس، أنواعاً من الفواكه البلاستيكية، مثل العنب والموز والتفاح والبرتقال والمشمش وغيرها، وقد أفاد البعض منهم، بأن هذه الفواكه ترمز إلى الخيرات التي أرسلها الله لبني إسرائيل حبا فيهم، ونفضيلا لهم على العالمين، وهم يضعونها في هذا المكان المقدس، إعترافا منهم بنعمة الله وفضله عليهم.

ولما كان الكنيس يحتوي على كل هذه الأدوات، كان لا بد من الاستفسار، حول ما إذا كانت مفروضة من قبل الدين، أم أنها اجتهاد فقهي، فكان جواب بعض العلماء، بأن محتويات الكنيس ليست أمور فرضتها الشريعة، وإنما هي من اجتهاد علماء اليهود، ولذا فإنه ليس من الضروري وجودها بداخل الكنيس، وقد أفاد أحدهم بقوله: "ربنا موجود في كل مكان، وهو يقبل من عباده الصلاة والعبادة، من غير ما يحملهم مشقة، والحاجات الموجودة داخل الكنيس، إحنا قصدنا منها زيادة البركة وفيها شكر لله على فضله".

ولم يعد للكنيس دوره السابق، الذي يمتد إلى كل مرافق الحياة، وأبرزها القيام بالتعليم، فقد لوحظ، أن مهمته قد اقتضت فقط على أداء الصلاة وتلاوة الكتاب المقدس، في أيام السبت والأعياد الدينية. كما أن من الملاحظ أن الأب لم يعد حريصاً على اصطحاب أبنائه إلى الكنيس، لتعلم الصلاة وقراءة الكتب المقدسة وفهمها، لأن مدارس الكتب المقدسة، ومناقشة أحكامها، لم يعد له وجود، وذلك لانشغالهم عنه بطلب الرزق، حتى يستطيعون توفير قوتهم وقوت أبنائهم، وتبين لي أنهم (جماعة يهود ريذة) يرجعون السبب في اختفاء دور الكنيس

التعليمي -الذي كان منارة للعلم والدين- داخل جماعتهم، إلى وجود المدرسة التي أصبحت تقوم بذلك الدور، وهذا تبرير ضعيف، ويصعب قبوله، لأن المدرسة ليست حديثة النشأة، كما أكدوا ذلك في أكثر من مناسبة، بل كانت تقوم بدورها التعليمي إلى جانب الكنيس، ودون أن تفقد الكنيس دوره، في أن يكون مؤسسة تربوية، تسهم بقدر كبير في تنمية عقول النشئ اليهودي، وذلك من خلال ما يعقد فيه من ندوات ومحاضرات، للتوعية والإرشاد والقضاء على الجهل بالدين اليهودي. وفي اعتقادي، أن ما أفقد الكنيس دوره هو تعقد الحياة بكل مظاهرها ومتطلباتها، الذي يجعل من الصعب على الكنيس اليهودي، أو أية مؤسسة دينية، أن تأخذ على عاتقها القيام بكل المهام والأدوار، التي تكفلت بها مؤسسات حديثة، هي لها أنسب.

الواجبات الدينية:

تتعدد الواجبات الدينية التي نصت عليها الشريعة اليهودية، وألزمت اليهود بأدائها، وهي مجملة في جانبين: العبادات والمعاملات. وسوف نسلط الضوء هنا، على بعض الواجبات المتعلقة بالعبادات، وهي: الطهارة والصلاة والصوم.

1. الطهارة:

تعد النظافة مظهر حضاري، وتعبير عن الرقي، وعلامة من علامات ثقافة الفرد ومدنيته، ومع ذلك، فهي في الحدود الدنيا للطهارة، لذا نجد أن الديانات السماوية، قد أولت الطهارة اهتماماً خاصاً، وجعلتها أحد شروط أو أركان التعبد، وتأكيداً على ذلك، فقد جاء في سفر عاموس، الإصحاح الرابع، الآية الثانية عشر: "واستعد للقاء إلهك يا إسرائيل"، ويهود ريدة، هذه الطائفة المتديتة، حريصون على العمل بهذه الآية، فنجدهم يحرصون على أن يظلوا في طهارة دائمة، فهم لا يفتأون يغتسلون كل يوم، كما أنهم أكثر حرصاً على الطهارة في أيام السبت والأعياد الدينية، فقد لاحظت الباحثة، أن العلماء، والأكثر تديناً منهم، هم أكثر الناس مغالاة في الالتزام بها، فهم عادة ما يقضون نحو ساعة من الزمان في عملية

التطهر، استعداداً للصلاة.

كما لوحظ، أن طبيعة الطهارة ودرجتها تختلف باختلاف الجنس، فالرجل أكثر حرصاً واهتماماً بالتطهر، والمداومة عليه من المرأة، ويرجع ذلك إلى انشغال المرأة من ناحية، وعدم اهتمامها من ناحية ثانية، ولتعدد فترات العذر (الحيض والنفاس)، التي تأتيها. ويترتب على عدم طهارة المرأة اليهودية بسبب النفاس أمور عدة، منها عدم اقتراب الزوج منها، وعدم أكله من طعامها، وامتناعه عن ملامسة فراشها. وإذا كان المنزل يتكون من غرفة واحدة فيجب، على المرأة إقامة فاصل من الأثاث أو الفراش بينها وبين زوجها، حتى لا يقترب أحدهما إثمًا بلامسة الآخر.

وتطهر المرأة من نجاسة الحيض، أمر شديد التعقيد، إذ يجب عليها ألا تغتسل مطلقاً في الأسبوع الأول، أما في الأسبوع الثاني فتغتسل كل يوم. ومع ذلك فنجاستها، لا تزول كلياً إلا في اليوم الأخير من الأسبوع الثاني، ويكون ذلك بذهابها إلى مكان أعد لهذا الغرض، يسمى بين جماعة اليهود بالمصفي، الذي تذهب إليه النفساء أيضاً بعد انتهاء فترة النفاس.

ولاحظت أن هذا المصفي، قد خصص له مبنى خاصاً به، مزود بكل ما يلزم، ليكون صالحاً للاستخدام صيفاً وشتاء، ويوفر للمرأة الخلوّة المطلوبة، وهو مكون من مسبحين صغيرين متجاورين، مستطيلاً الشكل، تبلغ أبعاد كل منهما، على النحو التالي: الارتفاع ثلاثة أمتار، والطول خمسة أمتار، والعرض مترين تقريباً. ولكل منهما وظيفته الخاصة، فالأول، الذي يقع في اتجاه البوابة، تستخدمه النساء في تطهير أنفسهن. أما الثاني، الذي إلى الداخل، فهو بمثابة رديف للمسبح الأول، فهو يملأ بالماء، حتى إذا ما اتسخت مياه المسبح الأول، يتم التخلص منها، وتفتح الماسورة التي بين المسبحين فينقل الماء النظيف من المسبح الثاني إلى المسبح الأول الذي يستخدم في الطهارة. كما توجد في سقف المصفي فتحة تتدلى منها ماسورة قصيرة ينزل منها ماء المطر إلى المسبح.

وهناك اعتقاد متوارث لدى جماعة يهود ريدة، مفاده، أن الطهارة لا تكون ممكنة إلا في وجود المياه الطبيعية مثل مياه الأمطار والعيون والينابيع، ولذلك فإنهم عند انعدام الأمطار، يكتفون بقليل منها أو من مياه الآبار والعيون، بحيث تغطي قاع المسبح، ثم يمكن بعد ذلك ملء المسبح من أي مصدر من مصادر المياه، كما يوجد بهذا المصفى سخانة كبيرة لتدفئة المياه. وللطهارة مراسيم وطقوس دقيقة، ينبغي أن تتبع بعناية شديدة، منها أنه يجب على المرأة اليهودية، أن تلقي بجسمها في مياه المصفى، حتى يختفي تماما تحت سطح الماء، وتشهد على ذلك إحدى النساء الحاضرات معها، وإذا لم تتوفر تلك الشهادة فإن شروط الطهارة تعد غير كاملة.

وعلمت أن المرأة اليهودية، في الماضي، كانت إذا أرادت الطهارة من الحيض أو النفاس، فعليها أن تذهب إلى إحدى البرك الطبيعية، المملوءة بمياه الأمطار والسيول، فتقوم بغمر جسمها في مياهها. أما في الوقت الحاضر، وبعد انعدام تلك البرك، فقد عملت الجمعية اليهودية في أمريكا، على سد تلك الحاجة الماسة لدى جماعة اليهود في منطقة ريدة، وغيرها من المناطق، التي يتواجد فيها اليهود، وذلك عن طريق توفير ذلك المسبح الصغير، في غرفة مغلقة تشعر المرأة داخلها بالأمان والخلوة. ولما كان المصفى بحاجة إلى الرعاية والاهتمام، فقد عملت الجمعية اليهودية، على توظيف قائم على خدمة هذا المصفى، وزودته بالميزانية المناسبة، لتغطية كل ما تحتاج إليه المرأة اليهودية للتطهر.

2. الصلاة:

إن الصلاة واجبة على النساء والرجال (المشناة، البركات : 3/3) والشماخ هو اهم قسم من الصلاة مأخوذ من سفر التثنية، وكلمة "شماخ" أي "اسمع"، وهي أول كلمة من آية التوحيد عند الإسرائيليين "اسمع يا إسرائيل، الرب إلهنا، الرب الواحد" (سفر التثنية : 4/6).

والصلاة لدى جماعة اليهود، على نوعين: فردية وجماعية، ففي الفردية، تكون

الصلاة إرتجالية، تؤدي من قبل الأفراد، وتتلى حسب الظروف والاحتياجات الشخصية، ولا علاقة لها بالمواعيد والمواسم، ويضم الكتاب المقدس أمثلة كثيرة لها، مثل: صلاة إبراهيم، لأجل خلاص سدوم، وأيضاً لأجل شفاء أبيمالك (سفر التكوين : 18/23-33)، وصلاة يعقوب، لأجل خلاصه من عيسو أخيه (سفر التكوين : 22/9-12)، وصلاة موسى، لأجل بني إسرائيل (سفر الخروج : 22/31-32)، ولا توجد صلاة فردية يومية ترتبط بمواعيد أو مواعيت محددة، كما لا توجد غرفة خاصة بالعبادة في كل منزل.

أما الصلاة الجماعية أو المشتركة، فهي، التي يؤديها اليهود في الكنيس، مثل صلاة يوم السبت والأعياد الدينية، وهي ثلاث صلوات في اليوم والليل: صلاة السحر، وصلاة نصف النهار أو القيلولة، وصلاة المغرب. ويعتبر وقت صلاة السحر من الأوقات المقدسة لديهم، فقد أمرهم الرب في التوراة أن يضعوا على أطراف ثيابهم البيضاء (أي الشال الذي يضعونه على رؤسهم) خيوطاً من اللون الأزرق دلالة على موعد صلاة السحر، الذي حدده علماء الدين اليهودي، استناداً إلى النص التوراتي باللحظة التي يتبين فيها الخيط الأبيض من الخيط الأزرق، فقد جاء في النص التوراة: "... ويجعلوا على هذب كل طرف فتيلة من الأسمانجوني (الأسمانجوني المقصود به اللون الأزرق السماوي) ..." (سفر العدد : 5/37-41).

والملاحظ أن جماعة يهود ريدة لا يهتمون بأداء صلاة نصف النهار في وقتها، وإنما يؤجلونها حتى صلاة المساء، وقد أفاد بعض رجال الدين بأن تأجيل هذه الصلاة إلى المساء جائز، ولا حرج على من قام بفعل ذلك. ويجب على المصلي أن يغطي رأسه أثناء الصلاة، بشال أبيض في كل زاوية من زواياه أهداب من الخيط الأبيض والأزرق السماوي، وذلك امتثالاً لقول الرب عندما خاطب موسى قائلاً "حدث بني إسرائيل، وقل لهم أن يصنعوا لهم أهداباً في أطراف ثيابهم على أجيالهم، ويجعلون على هذب كل طرف فتيلة من الأسمانجوني، فتصير لكم هدبا

فترونها، وتذكرون كل وصايا الرب وتنفذونها...". (سفر العدد : 15 / 37-41).
وتغطية الرأس في الصلاة، عند اليهود، تعني الاحترام لله عند الوقوف أمامه
وذكر اسمه. وعندما يصلي اليهودي، لا يركع ولا يسجد، وإنما يقف ويحني رأسه،
وهو مغطى بالشال، ويقرأ آيات وتشهدات خاصة.

3. الصوم:

يصوم اليهود أياما متفرقة من السنة، مرتبطة بالأعياد الدينية الخاصة بهم، فهم
يصومون اليوم الرابع من شهر تشرى - أكتوبر، وهو يوم من أيام عيد رأس السنة
العبرية، كما يصومون يوم الغفران، وهو اليوم العاشر من شهر تشرى - أكتوبر،
ويبدأ الصيام فيه قبيل غروب الشمس في اليوم التاسع من تشرى، ويستمر إلى ما
بعد غروب الشمس في اليوم التالي، أي أن مدته حوالي سبعة وعشرون ساعة، في
اليوم واللييلة.

كما يصومون عشرة أيام في شهر نيسان - أبريل، وتسمى عيد نيسان، ويختلف
صيام هذه الأيام عن الأيام السابقة، حيث يكون صومهم بالامتناع عن تناول
الأطعمة والمشروبات المحلاة بالسكر، ويقتصر أكلهم على الفطير غير المخمر،
ويستمر صيامهم حتى غروب الشمس من كل يوم.

الأعياد الدينية:

يذكر يهود ريدة، أن لليهود أعيادا كثيرة كانوا يحتفلون بها في الماضي، وأن
كثير منها قد اختفى، ولم يعد هناك من يحتفل بها، وذلك لأن ظروف الحياة
وحاجتهم إلى السعي والبحث عن الرزق جعلتهم يختصرون تلك الأعياد في
الضروري والمهم منها، والتي لا يجدون في تركهم لها مخالفة للرب وللكتب
المقدسة. ومن هذه الأعياد، التي يحتفل بها يهود ريدة، خمسة أعياد في السنة، منها
ما هو ديني خالص، ومنها ما يتميز ببعد اقتصادي، وتختلف هذه الأعياد قليلا فيما
بينها، وذلك من حيث المراسيم والطقوس الدينية المطلوبة، ومع ذلك فهم يؤكدون

بأن أسلوب الاحتفال بالأعياد الدينية، يكون عن طريق الامتناع عن العمل، والقيام بالصلاة والدعاء والصوم، وأساليب أخرى ستوضح من خلال العرض التالي لهذه الأعياد.

1. عيد الفصح:

يأتي هذا العيد في اليوم الرابع عشر من شهر آيب (أغسطس)، وقد كان اليهود، في الماضي، يحتفلون بهذا العيد مدة سبعة أيام، إلا أنه تم اختصاره إلى يوم واحد، وهو مرتبط بخروجهم من مصر، مع موسى عليه السلام، فهو يوم عبادة ولا يجوز العمل فيه.

2. يوم الغفران (يوم الكفارة):

وهو من أشد الأعياد قسوة على اليهود، لأنه يوم للندم ومحاسبة النفس على خطاياها، والتكفير بالصوم والصلاة والذبايح، ويأتي هذا العيد في اليوم العاشر من شهر تشري (أكتوبر)، ويبدأ قبيل غروب الشمس من اليوم التاسع من تشري، ويستمر إلى ما بعد غروب شمس اليوم التالي، ومدته حوالي سبعة وعشرون ساعة، يجب فيها الصيام ليلاً ونهاراً والانتقاع للعبادة، وعدم الاشتغال بأي شيء.

3. عيد العوشة (عيد الظلل):

عيد العوشة عيد زراعي كان اليهود يحتفلون به، في الماضي، عند تخزين المحاصيل الزراعية للسنة كلها، ولا يزالون يحتفلون به حتى الآن، رغم عدم امتلاكهم لأراضي زراعية. يبدأ هذا العيد في اليوم الخامس عشر من شهر تشري (أكتوبر)، ومدته تسعة أيام، منها سبعة أيام العوشة. وحتى يستشعر يهود ريده بالروحانية المرافقة للعوشة، فإنهم يعملون ظله من سعف النخيل أو أغصان الشجر، تتدلى من فتحة دائرية من سقف إحدى غرف المنزل، وأحياناً تعلق، الظلة، في السقف إذا لم توجد تلك الفتحة، التي عادةً ما يعمل حسابها عند البناء. وفي عيد العوشة، تراهم يجلسون تحت هذه الظلة، يأكلون ويتقربون إلى الرب بالتسبيح والدعاء، ويأخذون في أيديهم بعضاً من هذه الأغصان، ويضربون بها هنا وهناك

حتى تتساقط أوراقها، وذلك لاعتقادهم أنه بتساقط هذه الأوراق تتساقط معها الذنوب، التي ارتكبوها طوال العام.

4. عيد نيسان:

يحتفل يهود ريدة، كغيرهم من اليهود، بعيد نيسان، في العشرة أيام الأولى من شهر نيسان (أبريل)، وتتمثل شعائر هذا العيد بالصوم عن الأطعمة والمشروبات المحلاة بالسكر، ويقتصر أكلهم على الفطير غير المخمر، ولا يجوز للزوج أن يقرب زوجته في اليومين الأول والثاني منه. وبعد هذا العيد من الأعياد الشاقة عندهم، وذلك لأنه يتطلب منهم نظافة خاصة؛ فلا تستخدم فيه الأواني والمستلزمات القديمة الاستعمال في الطبخ، فإما أن تغير، وإما أن تخصص أواني خاصة، لا تستخدم إلا في هذه المناسبة، ثم يحتفظ بها للاستخدام في الأعياد القادمة. وقد لاحظت الباحثة، أن النساء في هذا العيد يبذلن جهوداً مضنية في إعداد الفطير، إذ لا بد لهن من القيام بعملية هز مستمر للعجينة، حتى لا تتخمر، ويصبح محرم عليهن أكلها.

وكما هو حال الأساطير التي تترافق وبعض المناسبات لدى كل الشعوب والأمم، فإن عيد نيسان، لدى يهود ريد، أسطورة ترافقه، وتتمثل في الاعتقاد بأن نيسان هو موسم الخير والبركة، إن بدأت أيامه العشرة الأولى بالأمطار، لأن ذلك فال حسن، فهو يعني بأن السنة بكاملها ستنتسم بالخير والرزق الوفير، أما إذا بدأت تلك الأيام بالجفاف فهذا نذير شؤم، ولا يستبشرون بخير في هذه السنة.

5. يوم السبت:

يتضح من التسمية أن هذه المناسبة أو هذا العيد هو عيد أسبوعي، وقد لوحظ أن هذا اليوم يبدأ من غروب شمس يوم الجمعة إلى غروب شمس يوم السبت، وفيه يكف اليهود عن العمل. ويوم السبت، عندهم، لا يقتصر على اليوم السابع من كل أسبوع، بل إن هناك سبت السبوت، وهو السبت السابع، وسبت الشهور، وهو الشهر السابع، وسبت السنين، وهو السنة السابعة، حيث تعطل الأرض فيها عن

العمل، إلا أن هذا الأخير، لم يعد الالتزام به كبيرا، كما كان عند اليهود في الماضي، وذلك خوفا من الموت جوعا، لأنهم في ريدة لا يملكون أرضا يزرعونها، ولا محاصيل يقومون بتخزينها، حتى تكفيهم في هذه السنة، فهم إن توقفوا عن العمل، لما وجدوا ما يطعمون به أنفسهم وأبناءهم، لذلك فهم غير قادرين على القيام بهذا الواجب الديني.

ومن الطقوس والشعائر، التي يجب عليهم اتباعها، في هذا اليوم، عدم إشعال النار فيه، وحتى يتجنبوا الإثم، فإنهم يعدون كل ما يلزم من مأكولات ومشروبات في اليوم الأول، وهذا ما لاحظته أثناء تواجدي بينهم. ولما كان القيام بواجبات المنزل كالطباخة لا تجوز، فإن النظافة من الأمور المستحبة في هذا اليوم، فلا يوجد في شريعتهم ما يمنع من تنظيف المنزل والعناية به.

كما لاحظت أن الرجال في هذا اليوم يذهبون منذ الصباح الباكر إلى الكنيس، لأداء الصلاة وقراءة الكتب المقدسة، التي تطهر أرواحهم، ثم يعودون إلى منازلهم، لتناول طعام الفطور والجلوس مع أسرهم، يتحدثون في كثير من الأمور، التي تتعلق بحياتهم، كما يقومون بالتزاور فيما بينهم، وقد جرت العادة أثناء الزيارات، في هذا اليوم، تقديم التحية المعروفة للزوار، وهي الفول المحمص أو الزبيب أو الذرة الشامية المحمص، إلى جانب قهوة القشر، التي أعدت من اليوم الأول.

ويرجع جماعة اليهود تقديس يوم السبت، إلى الآيات التوراتية، التي تحثهم على تقديسه واحترامه، والتي وردت في الإصحاح العشرين من سفر الخروج، وتكررت في الإصحاح الخامس من سفر التثنية، والتي تقول "إحفظ يوم السبت وقده كما أمرك الرب إلهك. في ستة أيام تعمل وتصنع جميع أعمالك واليوم السابع سبت للرب إلهك، لا تعمل فيه عملا أنت وابنك وابنتك وعبدك وأمتك وثورك وحمارك وسائر بهائمك. ونزيتك الذي في داخل أبوابك لكي يستريح عبدك وأمتك مثلك..."، وهكذا شرعت التوراة السبت يوما لراحة الإنسان، بعد ستة أيام من العناء، في العمل وطلب الرزق.

وينبغي أن أشير، هنا، إلى أن مخالفة الأوامر الإلهية، من الأمور الواردة في كل الديانات، وأن السلطة القهرية -دينية كانت أو مدنية- هي المسؤول الأول، عن إنزال العقوبة على المخالفين، ونظراً لغياب هذا النوع من السلطة لدى يهود ريدة، فإن سلطة إنزال العقاب على المخالفين لم تعد ممكنة، ومنها عقوبة من يعمل في يوم السبت، ولذا فإنها أصبحت عقوبة مؤجلة إلى أن يلقي المخطيء ربه، فيحاسبه على ذنوبه، فيعاقبه أو يغفر له إن تاب وندم على فعله. ويقتصر واجب رجال الدين في هذه الحالة على النصح والإرشاد والتذكير بعذاب الله في الآخرة.

ويتبين من استعراض القضايا الدينية أن هناك أيام عديدة يقضيها اليهود في الخلود إلى الراحة والامتناع عن العمل، استجابة لتعاليم الدين اليهودي، مما يكون له أثر لا يمكن تجاهله على مستوى دخل الفرد، إذ لا يوجد مورد ثابت له، وبالتالي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لليهود لاعتمادهم الكلي على العمل اليومي.

الفصل الثالث عشر الأوضاع التربوية

تعد التربية، باعتبارها جهد رشيد ومنظم، وفي إطار مؤسسي، أهم الوسائل أو المؤسسات الاجتماعية على الإطلاق. ففيها ومن خلالها، يتحقق للمجتمع ما ينشده، من عملية إخضاع أبنائه لنمط تربوي معين. فبهم يحفظ تراثه، ويعمل على تنقيته وتنقيحه، وبهم يزدهر ويتطور، وفيهم يخرس ما يريد من قيم واتجاهات وتطلعات. كما يتحقق للأفراد والجماعات بداخل المجتمع ما تطمح وتصبوا إليه، فالتربية "ضرورة فردية، كما هي ضرورة اجتماعية على حد سواء" (عبد الله الرشدان ١٩٨٤: ٣٩).

والمجتمع، أي مجتمع، عندما يضع نظامه التربوي أو التعليمي، لا ينظر إلى كل أفراد المجتمع وكل جماعته، بل ينظر إلى أولئك القادرين على الاستمتاع بهذه الخدمة، التي يقدمها لهم مجتمعهم. ولهذا ظهرت تيارات أو موجات تدعوا إلى العناية بحق المواطن في التعليم، وظهر على إثر ذلك، مفهوم التعليم الإلزامي، الذي تختلف مدته من مجتمع إلى آخر، وذلك رغبة في تحقيق الحد الأدنى من المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

وعلى الرغم من هذه الجهود، التي تبذلها المجتمعات لتحقيق الحد الأدنى من المساواة وتكافؤ الفرص بين مواطنيها، إلا أن هناك عوامل كثيرة تتدخل وتعمل على حرمان شرائح كبيرة في المجتمع من الاستمتاع بهذا الحق. فالفقراء، ومن يقع ضمن دائرة الفقر هذه، وكذلك أفراد جماعات الأقليات الأكثر نبذاً في المجتمع، عادة ما يحرمون من هذا الحق.

وجماعة اليهود اليمانيين، هم الأقلية الثانية بجانب جماعة الأخدام. ولما كانت الجماعتان منبوتتان اجتماعياً، فأفرادهما أقل حظاً في الاستمتاع بكل ما يقدمه المجتمع من خدمات لمواطنيه، ولما كان موضوعنا، هنا، هو اليهود فسوف يتركز

الحديث عنهم، وسوف يفرد للأخدام عمل آخر.

ويتبين، هنا، مدى الارتباط بين التربية والمجتمع أو الواقع الاجتماعي بكل نظمه وطموحاته، حيث أن الواقع الاجتماعي بكل نظمه الاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها يترك بصمات واضحة على الأوضاع التربوية، وذلك لأن التربية بأهدافها وغاياتها ونظمها وفلسفتها، ما هي إلا انعكاس لما هو موجود في الواقع الاجتماعي، وأهدافها تسير في اتجاه تحقيق طموحات المجتمع وما يسعى إليه.

كما أن القهر الاجتماعي، الذي يمارسه المجتمع، يظهر جليا على مستوى تعليم الجماعات المقهورة. و "اللامساواة مسألة لا يخلو منها أي مجتمع، ويقع ضحية لها أفراد الجماعات المقهورة، الذين ينتمون لأجناس أو طوائف مختلفة، أو لجماعات عرقية أو لغوية أو دينية، واللامساواة بين الجماعات في المجتمعات التقليدية تعد أمرا طبيعيا خاصة لدى الجماعات المسيطرة". (Ogbu 1978 : 1).

ولكي تتعد المجتمعات من وصمة العار الناتجة عن اللامساواة فيها، حاولت القيام بأعمال كثيرة لصالح الأقليات فيها، "فقد قدمت معظم هذه المجتمعات التعليم الرسمي كوسيلة لإزالة التفرقة الناتجة عن العضوية بالولاية إلى جماعة معينة" (Ogbu 1978 : 1).

وكما تبين من عرضنا السابق، أن جماعة اليهود انيمينين، تعيش على هامش الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فنكاد تكون مستبعدة تماما، ومنقوعة على ذاتها، سواء بإرادتها أو دون إرادة منها، هذا الاستبعاد أثر تأثيراً قوياً على واقعها، وعلى نظرتها لحاضرها ومستقبلها، ونستطيع القول أنها تخضع لكل صنوف الحرمان. هذا الواقع بكل أبعاده ومضامينه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، قد أضعف تماماً الدائرة الثقافية العامة للمجتمع اليمني، وزاد في قوة دائرة الخصوصية الثقافية، التي أفرزت بدورها خصوصية تربوية، وهو ما سنقوم بعرضه في هذا الجزء من الدراسة.

والحديث عن الجانب التربوي لليهود ريذة، على وجه التحديد، سيتناول عدداً من

القضايا التربوية الهامة، والمتمثلة في : الأسرة ودورها في التنشئة الاجتماعية والعناية بالطفل، وتقسيم المسؤولية بين الرجل والمرأة في تربية الأبناء، ثم الأهداف التربوية للتعليم اليهودي والفلسفة التي يركز عليها، ثم المنهج والمصادر التي يعتمد عليها عند صياغته وبنائه، والمقررات الدراسية التي يقومون بتدريسها في المدرسة اليهودية والهدف منها.

ثم يتم التعرض للمعلم اليهودي وطرق إعداده ومعايير اختياره، ونوع العلاقة القائمة بينه وبين التلاميذ، ومكانته الاجتماعية، والمؤهل الذي ينبغي أن يحصل عليه، ثم طرق التدريس الشائعة لديهم، والسبب في التمسك بها، والوقوف في وجه كل ما هو جديد في هذا المجال.

وبعد ذلك يتم تناول المدرسة ومكوناتها ونظامها، ثم إدارتها والإشراف عليها والجهة التي تتفق على التعليم فيها، ثم السن المناسبة التي يبدأ فيها تعليم الطفل ومسئولية المدرسة والأسرة فيما يتعلمه في هذه السن، ثم مرحلة الطفولة ونظرتهم لها ولتأثيرها على مستقبل الطفل اليهودي، وأثر التعاون بين المدرسة والمنزل على مستقبل الطفل وتحقيق الأهداف التربوية.

وأخيراً يتم التعرف على طموحات اليهود التعليمية، وموقف بعض الأفراد من المستوى والواقع الذي تعيشه جماعتهم، ثم نظرة بسيطة إلى موقفهم من تعليم الفتاة اليهودية.

الأسرة اليهودية:

تعد الأسرة من أهم النظم الاجتماعية وأقدمها، وهي موجودة في كل المجتمعات الإنسانية في العالم، وعبر التاريخ، ولا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات، فهي النواة الأساسية لتكون المجتمعات، وهي التي تعكس صفات المجتمعات، وتتخذ أشكالاً متعددة.

وقد عرف كل من بيرجسون ولوك الأسرة بأنها "جماعة من الأفراد يربطهم

زواج والدم أو التبني، يؤلفون بيتا واحداً، ويتفاعلون سوياً، ولكل دوره المحدد خروج أو زوجة، أب أو أم، أخ أو أخت مكونين ثقافة مشتركة" (حسين رشوان 1990: 141).

إلا أن هذا التعريف، لا ينطبق إلا على الأسرة النووية، أما الأسرة الممتدة فيعرفها "بيلي و فاجل Beli and vagel" بأنها "أي تجمع من الأسر النووية تربطها علاقات السلالة والانحدار أو الزواج أو التبني" (حسين رشوان 1990: 141). وقد شاهدت الباحثة، أن نظام الأسرة الشائع عند يهود ريدة، هو نظام الأسرة الممتدة، الذي يتكون في الغالب من عائلتين صغيرتين أو أكثر، يعيشون في منزل واحد؛ يظم كل من الجد والجدة وأبناءهم غير المتزوجين، والمتزوجين من الذكور أبناءهم، والإبنة الأرملة أو المطلقة إن وجدت.

وتتميز المجتمع بنظام الأسر الممتدة، عادة ما يرجع إلى تقليدية ذلك المجتمع وبساطته، ومجتمعنا اليمني، لا يزال مجتمعاً تقليدياً وبسيطاً، وعليه فلا يزال نظام الأسرة الممتدة هو النظام الشائع فيه، وإن وجدت حالات من الأسرة النووية، فغالباً تكون في المدن. ولا يمكننا الجزم أن هذا التحول في شكل الأسرة، هو تحول حقيقي، إذ لا زالت أخلاق الأسرة الممتدة هي السمة البارزة، أو الثقافة المسيطرة على سلوكيات أفراد هذه الأسر الحديثة التكون (النووية).

والأسرة الممتدة قديمة قدم التاريخ، وهناك عاملان يعملان، في رأي الغالبية من علماء الاجتماع، على تشكيلها: الأول، ثقافي. والثاني اقتصادي. حيث يعمل الجد الأكبر على أن تكون أسرته كبيرة، حتى يفاخر بها في مجتمعه، وحتى يتمكن من رعاية ممتلكاته، وأحياناً أخرى، حتى لا يقع أفراد الأسرة فريسة للذل الاجتماعي أو الاقتصادي. وقد لوحظ، أن حالة الفقر، التي يعيشها يهود ريدة، وبسطة المجتمع، قد عززا من حالة استمرار شكل الأسرة الممتدة بينهم. فالفقر فيهم يجعل الابن غير قادر عن الاستقلال عن والديه، وتكوين أسرة جديدة منفصلة عنهما.

ولا ينبغي أن ينخيل المرء، أن المنزل الذي تعيش فيه أكثر من أسرة يهودية، قد تصل في بعض الحالات إلى خمس أسر، منزل كبير، بل إنه منزل متواضع، يتكون في العادة من ثلاث غرف، لا أكثر.

1. وظيفة الأسرة

إن أهم وظيفة تضطلع بها الأسرة في المجتمعات التقليدية، هي وظيفة حفظ النوع أو التكاثر، وهذا ما نلمسه لدى الأسرة اليهودية في منطقة ريدة، فالكل هناك يجمع على أن مسألة الإنجاب والتكاثر ذات أهمية كبيرة لديهم، فعن طريق الإنجاب، يستطيعون ضمان بقائهم، واستمرارهم في الوجود. والإنجاب، وكثرة الخلفة لديهم، أهم وسيلة، في زعمهم، لإبعاد الأذى عنهم، كما أنها، في رأيهم، تسبب القهر لمن يريد لهم الفناء. ولهذا السبب، فقد لوحظ أن يهود ريدة تمتلكهم الرغبة الشديدة في كثرة الإنجاب. ورغبتهم، هذه، قد جعلتهم يقفون موقفاً معادياً لكل دعاوى تحديد النسل، أو تنظيمه، على الرغم من شظف العيش وقسوة الحياة، التي يعيشونها، ومعاناة الآباء في توفير حاجيات الأبناء، فهم مؤمنون بأن كل طفل يأتي رزقه معه، وأن هذه إرادة الرب.

وجعلتهم رغبتهم في التكاثر هذه، يرحبون بالمولود، سواء كان ذكراً أو أنثى، وقد عبر أحدهم عن موقفهم من نوع المولود بقوله: "إحنا مش مثل القبائل نحزن ونغنى لو خلقت لنا بنت، لأن مابش معانا شي نخاف إن البنت تورثه، وبشله عليها زوجها"، وهذا الموقف لا يخص الرجال دون النساء، فقد ذكرت إحدى النساء أنهن لا يفرقن في الفرحة بالمولود، بين الذكور والإناث، فولادة الأنثى، تحمل طابعاً اقتصادياً لديهم، وذلك بقولها: "إحنا بنفرح بالبنت مثلما بنفرح بالولد، فلو لا حقها المهر والشرط، ما كنا عنستر نزوج أخوها"، فولادة الأنثى، إذاً، تعود بالفائدة على الأسرة، فهي تمثل مخرجا للأب عند حاجته إلى توفير المهر الذي يزوج به ولده، ويقول آخر أيضاً: "كيف نغنى لما تجيلنا بنت، والمرء هي اللي بتولد الرجال".

وتمشياً مع إيقاع الرغبة في التكاثر والإنجاب، فإن الأسرة اليهودية، تحت

أبناءها على الزواج المبكر. أضف إلى ذلك، فالزواج المبكر، عندهم، محكوم بضوابط دينية وثقافية وديموقراطية، فهم يرون أنه يعمل على جعل الأبناء أقدر على تحمل المسؤولية، تجاه أنفسهم وتجاه جماعتهم على حد سواء. فالطفل، كما يقولون، يصبح رجلاً بمجرد زواجه، لأنه يستطيع بذلك التخلص من مرحلة الطفولة، وسيطرة الروح الشريرة عليه، وذلك لأن تحمله مسؤولية أسرة وأطفال، تجعله يقضي معظم وقته في العمل والمثابرة إلى جانب والده، من أجل تأمين حياة كريمة لأسرتهم، وهذا يشعره بأنه قد ودع الطفولة، وأصبح عضواً في عالم الكبار. إلى جانب البعد الثقافي هذا، نجد أن التشريعات الدينية تنصدر هذا التوجه، فهم يستجيبون، بعملهم هذا، لأوامر الشريعة، التي ترى في الزواج المبكر حماية من الوقوع في الخطيئة

ولمست عن قرب أن الثقافة اليمينية التقليدية أيضاً، تسيطر سيطرة كاملة على يهود ريده، فالرجل هو الذي يجب أن يكون سيد البيت، فهو الذي يعمل على حماية الأسرة ورعايتها، وعليه فزمام القيادة يجب أن يكون في يده.

ولما كان دخل الأسرة اليهودية، يعتمد على الحرف والمهن، التي يقوم بها الرجل، فقد اختص الذكور بالإسهام الكبير في الحياة الاقتصادية، فالرجل فيهم يأبى عليه كبرياؤه، أن يترك الزمام في يد المرأة، فهو لا يتنازل عن حقه في القيادة، تاركاً لها بعض الأمور المتعلقة برعاية الأطفال، والتي ينصرف عنها بانشغاله بتوفير سبل العيش لهم. كما أنهم يؤكدون بأنه حتى عندما تموت أم الطفل، فإن الرجل اليهودي لا يترك تربيته ورعايته لأهل زوجته، بل يتكفل به، ويدع أمر تربيته لوالديه وأخواته إن وجدن أو لزوجته الأخرى، إيماناً منه بأن الطفل لن يلقى الاهتمام والرعاية إلا في ظل أسرة أبيه التي ينتسب إليها.

كما تبين لي أن القيادة في الأسرة اليهودية، باعتبارها أسرة ممتدة لا تُعطي للأكبر سناً، وإنما لمن يمتلك القدرة المالية، ويسهم إسهاماً كبيراً في توفير حاجات الأسرة ومتطلباتها، ونادراً ما تترك القيادة للمرأة، وذلك حين يكون لها مصدر

مستقل للدخل، بحيث لا تعتمد في حياتها على ما يكسبه الرجل، بل إنها تسهم بقدر أكبر منه في الحياة الاقتصادية للأسرة، ولذا فإنها في هذه الحالة تستطيع تسلم زمام الأمور وسحبها من يد الرجل.

وإلى جانب ذلك، يتلقى الطفل، في الأسرة، قواعد التماثل مع بيئته الاجتماعية والثقافية، وهذا هو الدور أو الوظيفة التربوية التي تقوم بها الأسرة، فالأسرة هي المحدد الأول في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، فهي التي تعلم الطفل لغته، وهي الجماعة الأولى، التي يتلقى فيها الطفل الكثير من عادات وتقاليد المجتمع، والتقاليد الأخلاقية والدينية، وهي البيئة الاجتماعية الأولى، التي تطبع الطفل بطابعها، وهي التي تقوم بالعناية بالأطفال وتربيتهم.

2. أساليب التنشئة في الأسرة اليهودية

يؤكد يهود ريده بأن الأم، لم تعد وحدها المسؤولة عن تنشئة الفناء، فقد امتدت مسئولية تنشئتها إلى الأب أيضاً، بحيث أصبحت مسؤوليته تشمل جميع أبنائه، ذكوراً وإناثاً، فهو الذي يقوم بتنشئتهم على تلك البدايات الدينية والأخلاقية، المتمثلة بالمدائمة على قراءة السور القصيرة، من التوراة، والتزام آداب الطعام والشراب والحديث. وهم كثيراً ما يقولون، بأنهم يعودون أطفالهم، منذ نعومة أظفارهم، على أداء الشعائر الدينية، وذلك لأن تعودهم عليها من الصغر، يصبح جزءاً من سلوكهم، لا يترددون عن القيام به، ولا يتكاسلون في أدائه. ولهذا السبب، نجدهم يحرصون على اصطحاب أطفالهم، في الأعياد الدينية، إلى الكنيس، ليتعلموا منهم كيفية أداء الصلاة، ويستمعون إلى مدارس العلوم الدينية، التي يعرفون من خلالها أهمية الدين اليهودي، وتفضيل الله لهم، على غيرهم من الشعوب، ويستمعون إلى ما في كتبهم المقدسة، من تاريخ وأمجاد تجعلهم يحبون دينهم وشعبهم، وتجعلهم أكثر تمسكاً بهذا الدين، وأكثر حرصاً عليه ورغبة في حمايته.

ويرون بأن تعويد الطفل على معرفة الحلال والحرام يتم بطريقة تدريجية، ويجب أن لا يتأخر هذا العمل حتى يصبح الطفل كبيراً، بل يجب أن يبدأ من

الصغير، ويتمثل واجبه بمنع الأطفال الصغار، من تناول بعض المأكولات المحرمة، في بعض أعيادهم الدينية، وقد لاحظت الباحثة، أن كثيراً من الأسر، التي عاشت معها، كانت تقوم بمنع الأطفال الصغار عن تناول المأكولات والمشروبات المحلاة بالسكر في عيد نيسان، وذلك لكي يعتادوا على أداء الشعائر والطقوس الدينية مستقبلاً، ويكونوا أكثر إيماناً بضرورة تنفيذ أوامر الرب. فهم يؤمنون بأن الطفل إذا تعلم شيئاً في صغره، واعتاد عليه، فإنه لن يتخلى عنه أبداً في كبره.

ونظراً لما للمناسبات الدينية من أهمية وتقديس لديهم، فإنهم يتعمدون أن يتناسوا، أن من حق الطفل أن يلعب ويلهو وأن يستمتع بجزء من وقته، وهم بفعلهم هذا يعدون الطفل لغده. لذا فهم يحاولون جاهدين منع الطفل عن اللعب في الأعياد الدينية، وقد تبين، أنهم يؤمنون بأن حرمان الطفل، من الاستمتاع ببعض المأكولات اللذيذة ومن اللعب يجعله، يعتاد على الامتناع عن العمل في أيام السبت والأعياد الدينية، ويعوده على الصبر في أداء الواجبات الدينية، التي تتميز بمشقتها مستقبلاً. وحتى تقوى عزيمة الطفل وتشتد شكيمته، يجب أن لا يحصل على كل ما يريد، حتى وإن كانوا قادرين على ذلك، ففي هذا حماية له من الفشل في حياته المستقبلية، إن وجد نفسه غير قادر على تحقيق طموحاته.

وإذا كان للمناسبات الدينية كل تلك الأهمية، فالكنيس، مركز العبادة ومجسد الهوية اليهودية، لاشك يتمتع بأهمية أعظم عندهم، خاصة وأنهم يؤكدون بأن الكنيس، من حيث خدمته وعدم الانقطاع عنه، يتطلب من المرء الإخلاص والصبر، وأن الأطفال يجب أن يتعودوا على ذلك، حتى يتمثلوا هاتين الخاصيتين. وعلى الرغم من هذا الاتجاه المحمود، إلا أن واقعهم يسير في الاتجاه المتناقض مع أقوالهم، فهم غير حريصين على ذلك، فقد هجروا الكنيس نوعاً ما، حتى أصبح قاصراً على أداء الصلاة ومدارسه الكتب المقدسة في أيام السبت والأعياد الدينية. وسبب الهجر الجزئي للكنيس من قبل الآباء، وعدم ربط أبنائهم به، كما يقولون، يعود إلى:

- أن الآباء مشغولون في طلب الرزق، صباحاً، وتناول القات مساءً.
- أن الالتحاق بالمدرسة، قد استهلك معظم ساعات النهار.
- أن المدرسة قد حلت محل الكنيس، من حيث تعليم وتدارس الكتب المقدسة.

إضافة إلى تلك الأساليب الدينية في التربية، والتي كان الغرض منها، تنشئة الطفل تنشئة دينية سليمة، هناك أساليب أخرى، يعتقد يهود ريدة، أن لها دوراً فاعلاً في تنشئة أطفالهم التنشئة التي تمكنهم من تحقيق النجاح في المستقبل. ومن هذه الأساليب، أنه يجب عليهم عدم مساعدة الطفل على إنجاز أي عمل كلف به، طالما كان هذا العمل يتناسب مع قدرته وإمكاناته، حتى يعتاد في المستقبل، الاعتماد على نفسه دون حاجة إلى مساعدة إضافية، وأن هذا يزيد من ثقته بنفسه، ويأنه أصبح أهلاً لتحمل المسؤولية، وهذا يساعده على النجاح، فيما يوكل إليه من مهام.

ومن الأساليب، التي يرون أنها ذات تأثير فاعل على تكوين شخصية الطفل، عدم مراقبته، أثناء قيامه بعمل ما، لأن هذا ينمي لديه الرقابة الذاتية وقوة الضمير، إلى جانب إدراكه لرقابة الله عليه، التي نشأ عليها، ولذا فإنه يسعى جاهداً من أجل إرضاء ربه.

والملفت للانتباه، أن بعض يهود ريدة، يببالغون في تنشئة أبنائهم، صحيح أنهم يريدون لأبنائهم أن يعيشوا حياة بعيدة عن الضيق أو الاعتماد على الغير، إلا أن المبالغة في أي شيء، تكون ذات نتيجة عكسية، فقد لوحظ، أن بعض الآباء، لا يساعدون أبنائهم في الإنفاق على أسرهم الصغيرة، مع قدرتهم على المساعدة، بحجة أن ذلك يجعلهم أكثر نجاحاً في حياتهم الأسرية والعملية، فعدم انتظار المساعدة من الغير يجعلهم يبذلون كل ما في وسعهم لتوفير متطلبات أسرهم بأنفسهم، وهذا يجعلهم أكثر ثقة في قدرتهم على تحمل المسؤولية. أما الأغلبية لا يقرون أسلوب عدم مساعدة الأبناء، وإن كانوا يوافقون على الأثر السلبي الذي يتركه تقديم المساعدة على شخصيتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية، ويرون

ضرورة تقديم المساعدة للأبناء في الإنفاق على أسرهم، وذلك لأن ظروف الحياة المعيشية، وما فيها من غلاء الأسعار وشحة مصادر الرزق، بالنسبة لجماعة اليهود، تجعل هؤلاء الأبناء عرضة للفشل في حياتهم الأسرية، التي قد لا يستطيعون الوفاء بمتطلباتها.

وكثيرة هي المتناقضات في أوساطهم بين القول والفعل، وهذا أمر له ما يبرره، فكثير منا من يقع في هذه المعضلة، لكن، طالما أن الأمر يتعلق بتنشئة الطفل على الصبر، فإن ذلك لا يتعارض مع تنشئته على النظام واحترام الوقت، فقد لوحظ أن هذا الأمر يكاد أن يكون مفقوداً بينهم، فهم، على سبيل المثال، لا يحرصون على أن ينام أطفالهم بمواعيد أو يأكلون بمواعيد منظمة، وتبريرهم على ذلك، هو أن هؤلاء أطفال صغار، وأن النوم والأكل دوافع طبيعية داخلية، لا يمكن التحكم فيها، فعندما يشعر الطفل بدافع إلى إحدى هذه الحاجات أشبعها. ومع ذلك لا يمكننا، أن نقف عند هذه الظاهرة، دون أن نوضح البعد الثقافي لها، فتعود النظام، والعمل بمواقف محددة، يتطلب ثقافة مدنية، ويهود ريدة، كما هو حال معظم اليمنيين، يخضعون لثقافة تقليدية، لا تعطي هذا البعد الأهمية المطلوبة، فتقافتنا اليومية تعززة بين كبارنا قبل صغارنا.

ومن أساليب التنشئة ذات الأهمية البالغة في حياة الطفل، القدوة، فالقدوة ترسم للطفل المعيار، الذي يقتفي أثره، ويجعله معياراً لسلوكه، إن خيراً أو شراً. وعلى الرغم من هذه الأهمية، إلا أن يهود ريدة، لا يقيمون لها وزناً، فقد لوحظ، أن الآباء لا يحرصون على استقامة سلوكهم أمام أطفالهم، فكثير من الخلافات، التي تنشأ بين الزوجين، تكون على مرأى ومسمع من الأطفال، كما أنهم يستخدمون الألفاظ النابية أمامهم. فهم لا يدركون أن الطفل، يتعلم كل شيء ممن حوله، ويقاد سلوكهم، حتى يصبح عنده عادة مغروسة، من الصعب التخلص منها مستقبلاً، فهم يرون أن الطفل لا يفهم شيئاً مما يدور في بيئته، ولا يتعلمه إلا إذا كان تعليمه مقصوداً. وهم يعتقدون أن السلوك غير السوي، الذي يحدث أما الأطفال، لا يؤثر على

سلوكهم، وذلك لأن الطفل لا يتعلم من الخطأ، لأن الخطأ من الشيطان. وإذا لوحظ على أن الطفل يسلك سلوكاً خاطئاً، فهذا يعني أن هناك روح شريرة تمتلك الطفل، وأن الوسيلة الوحيدة، التي تجعل الطفل يتخلص من هذا السلوك، هو العقاب البدني، فالعقوبة البدنية، ما هي إلا وسيلة لتطهير جسد الطفل من هذه الروح.

ومن جملة المتناقضات، التي يجدها المرء لدى يهودي ريدة، في تعاملهم مع أبنائهم، أنهم، في الوقت، الذي يتبعون فيه أساليب تقليدية في تنشئة أبنائهم، يتبعون أساليب أخرى ذات توجه تقدمي للغاية، وربما كانوا أسبق من جون ديوي في نظريته التربوية للأبناء، فهم يؤمنون أن أكثر الوسائل التربوية نجاحاً في تربية وتنشئة الأبناء، هي إشراكهم في مختلف جوانب حياة جماعتهم، وذلك حتى يشعروا بأهمية دورهم داخل الجماعة، ولذا فكثير منهم يؤيد ضرورة مشاركة الأطفال في مراسم الزواج، حيث يمكنهم خلالها القيام ببعض الأعمال، التي تتناسب وصغر سنهم، مثل جمع بعض الأزهار وأوراق الشجر، ذات الرائحة الطيبة ويصنعون منها مزهريات، وأثناء حفلة الزفاف يمسكون بهذه المزهرة والشموع المضاءة، ويغنون ويرقصون.

ولا تقتصر، في رأيهم، مشاركة الأطفال على المناسبات السارة، بل يرون ضرورة أن يشارك الأطفال في مراسم تشييع المتوفى، بالسير مع الجنازة وترديد التهليل والدعاء، لأنه من خلال هذه المشاركة يستطيع الطفل أن يفهم حقيقة الدنيا، وأن الحياة لا تدوم، وأن الإنسان مهما عاش في هذه الدنيا، سيقى نفس المصير، فيتعلمون من ذلك، أنه يجب عليهم العمل من أجل تلك اللحظة، وأنه لا بد من كسب رضا الرب حتى يفوزون في الآخرة، فلا تكون الدنيا هي كل همهم.

إضافة إلى ذلك، فقد تبين للباحثة، أن كل من الأب والأم يعملان على إعادة إنتاج تقسيم العمل في الأسرة، وذلك على ناحيتين: الأولى، أن التوارث المهني يقع على عاتق الأب، فنجده يحرص على ملازمة ابنه له، أثناء قيامه بعمله، حتى يكتسب منه أسرار مهنته، وذلك لكي يصبح قادراً على مساعدته من ناحية، وكسب

رفقه في المستقبل من ناحية أخرى. الثانية، تتمثل في حرص الأم على مصاحبة ابنتها نها أثناء أدائها للأعمال المنزلية، حتى تكون في المستقبل زوجة ناجحة، قادرة على خدمة زوجها وأولادها.

والملاحظ أيضا أن تعامل الآباء مع أبنائهم يختلف بحسب جنسهم، إلا أن الود والمحبة والاحترام متبادل بين الجميع ذكورا وإناثا، إضافة إلى أن شعور الأبناء المبكر بالمسئولية ينمي لديهم حب المساهمة، وتقديم العون لوالديهم، واحترام رغباتهم ومشاركتهم في كل أمر من أمور حياتهم، إلا أن تعامل الوالدين يختلف مع الفئة التي يرون أنفسهم - خاصة الأب - أقدر منها على تحديد مصالحتها ومعرفة الطريق الموصل إليها، ولذا فإن عليها الاستسلام والطاعة لكل ما يأمر به، وليس من حقها الحوار والمناقشة في أي أمر، حتى وإن كان متعلقا بحياتها ومصيرها، ولا يشفع لها تعليمها لتبدي رأيها لأن الهدف منه هو معرفة الواجبات الدينية، وأدائها ومساهمتها في تعليم أطفالها لتلك الواجبات.

الأهداف التربوية:

تتحدد أهداف التربية بناءً على طبيعة المجتمع وحاجاته وكذا حاجات أفراد، وعليه فمن غير المتوقع أن نجد لدى يهود ريدة، أهدافاً كبيرة ومعقدة، وذلك لسبب غاية في البساطة، وهو أن أفراد هذه الجماعة مستبعدة من المشاركة المجتمعية، وعليه فإن أهدافهم في تربية أبنائهم، تتلخص في الدائرة الضيقة، التي تنحصر حياتهم فيها، وهي دائرة الدين، في المقام الأول، ومتطلبات الحياة المعيشية البسيطة، (حياة الكفاف)، وهو ما تركز عليه الأسرة في تنشئة أبنائها، والمتمثل في التركيز على الحياة الدينية، وتنمية الثقة بالنفس، والمساعدة على تحمل المسؤولية، وتنمية الرقابة الذاتية، كما تم بيانه سابقاً.

وتأتي المؤسسة التعليمية في المرتبة الثانية، بعد الأسرة، في تربية الأبناء. ومهمة هذه المؤسسة (المدرسة) تقوم على تجريد المحتوى الثقافي للمجتمع،

واتجاهاته وتطلعاته، ومتطلباته، والعمل على تنشئة وتأهيل الأطفال على ذلك. ولما كان تجمع اليهود -المعزول عن فعاليات المجتمع الكبير- تجمعاً بسيطاً، ذو قاعدة دينية، وذو احتياجات وطموحات محدودة، فإن المدرسة الخاصة به، هي من مثله، بسيطة في كل مظاهرها وأهدافها، فهي كتاب (معلّمة) بالمعنى الدقيق للكلمة. وهذا النوع من وحدات التعليم محدودة الطبيعة، محدودة الإمكانيات، محدودة القدرات والكفاءات، تخدم أهدافاً جد متواضعة، ويقتصر عملها على تقوية العقيدة الدينية في نفوس الأبناء، وتعليمهم صحيح القراءة لنصوص الدين وكتبه أولاً، ثم إعطاء الدارس بعض المعارف التي تخدمه في حياته العملية المتواضعة.

وهكذا تكشف الدراسة الميدانية أن أهداف التربية عند جماعة اليهود نابعة من حاجات هذه الجماعة وأولها حاجتها إلى البقاء والاستمرار، وكما أشارت هدى حجازي (1993: 215) "بأن التعليم هو الأداة التي حافظت على الهويات اليهودية المختلفة خصوصاً في ظل المجتمعات التقليدية"، أي أنه لن يتأتى لها ذلك، إلا عن طريق حفظ تراثها المتمثل في دينها ولغتها.

وأشد ما يلفت الانتباه، في مجتمع يهود ريده، هو عدم تحدثهم فيما بينهم باللغة العبرية، ويرجع السبب في ذلك، كما يقولون، إلى قدسية اللغة، فهي لغة مقدسة لا ينبغي التعامل بها، إلا في حالات الضرورة القصوى، لذا فهم يولونها أهمية كبيرة، ويحرصون كثيراً على تعليمها لأبنائهم. ومن الضرورات القصوى، التي تجبرهم على التحدث بالعبرية، كما لاحظت الباحثة، عدم قدرة أبنائهم، القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية، على الحديث باللغة العربية، وكذا عدم قدرتهم هم (يهود ريده) التحدث باللغة الإنجليزية، فتصبح العبرية هي لغة الحديث المشتركة بينهم.

ومن أهداف الأسرة، التي يعمل الكتاب على تحقيقها، تعلم اللغتين الإنجليزية والعربية، فالأولى، تمكنه من التعامل بها في المجتمع الأمريكي، إذا حالفه الحظ بالهجرة إليه. أما تعلم اللغة العربية، فيحظى باهتمام كبير لديهم، ويحرصون كثيراً

على تعلم صغارهم لقواعدها وفنونها، فهي، في نظرهم، لغة الأجداد، وقد لخص موقفهم من تعلم اللغة العربية أحد المعلمين بقوله: "إننا عرب ونبينا عربي ولن ننسى ذلك، حتى وإن قدرت لنا الهجرة إلى أمريكا، فيهما أن يتعلم أبناؤنا لغة الأجداد على أصولها".

إضافة إلى ذلك فهم يهتمون بتعلم المبادئ الأساسية للحساب، حتى يستطيعون توظيفها في الحياة العملية، وحتى لا يكون الفرد اليهودي، عرضة للخداع والغش، من الذين يعرفون جهله بأبسط أساليب العد.

وقد تبين للباحثة أن هناك هدفا لا غنى عنه تقوم به الأسرة اليهودية بنفسها ولا توكله إلى المؤسسات الاجتماعية وهو تعليم الابن حرفة أو مهنة أبيه، حتى تضمن له الأمن والاستقرار في المستقبل، وكذا القدرة على تحمل المسؤولية.

وينبغي القول، هنا، أن الأهداف السابقة الذكر، لا تغطي جميع حاجات هذه الجماعة وطموحاتها، كما سيوضح عند الحديث عن طموحاتهم، ولكن الواقع الذي تعيشه والإمكانيات المحدودة التي تملكها هي التي حددت هذه الأهداف وجعلتها تقتصر على أكثر الحاجات ضرورة وإلحاحا.

المقررات التعليمية:

تصاغ المناهج التعليمية، بناءً على ثقافته المجتمع وأهدافه وطموحاته، وهناك ارتباط وثيق بين المنهج الذي يدرس، والأهداف التربوية التي وضع هذا المنهج من أجل تحقيقها.

تبين من خلال البحث في ما يتعلمه الأطفال اليهود في ريدة، أن الكتاب، الذي في أيديهم، يعتمد اعتماداً كبيراً على المعلم الواحد، وهو مكرس على الجانب الديني، ولذا، فلا غرابة أن يكون رجال الدين هم الأقدر على تحديد وصياغة المنهج المطلوب، لأن علمهم يمكنهم من معرفة مقومات بقاء الدين اليهودي وما تحتاجه جماعتهم، فيضعون له المحتوى الذي يحققه، والذي يجدون أنفسهم قادرين

على تنفيذها باعتبارهم المعلمين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية الحفاظ على الدين اليهودي، واللغة العبرية باعتبارهما أهم مقومات بقاء الجماعة اليهودية واستمرارها وهذا جعل المقرر التعليمي يتخذ طابعا دينيا، وجعل الدين اليهودي واللغة العبرية في مقمة المواد التي تدرس داخل المدارس اليهودية.

وقد تبين أن يهود ريدة، ينظرون إلى المدارس العامة (الحكومية) بإعجاب شديد، ويتمنون لو يستطيعون أن يأخذوا بمناهجها، حتى يعلمونها لأبنائهم، إلا أنهم مؤمنون بأنهم لو فعلوا ذلك، لما استطاعوا توفير مقومات تنفيذ هذه المناهج، مثل المعلم المؤهل والكتاب المدرسي والمبنى المناسب. ونظراً لأن مدارسهم غير رسمية، ولا تعترف بها الحكومة، فإنها لا تمكن أبناءهم من الحصول على المؤهل الذي يحصل عليه كل أبناء المجتمع.

وتضطلع مدرسة يهود ريدة (الكتاب) بتدريس خمس مواد دراسية، هي: الدين، واللغة العبرية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات. وتحتل مادة الدين، مركز الصدارة بين المواد الخمس هذه، ففيها يتلقى التلاميذ الأحكام الشرعية، والتعاليم السماوية، والتاريخ اليهودي، المدون في كتبهم المقدسة.

إضافة إلى ذلك، فهم يتعلمون القصة والشعر والنثر والأدب اليهودي، وكلها مصبوغة بصبغة دينية، فهم يعلمونها، من خلال الكتب المقدسة، التي تأتي في صورة شعر أو ملحمة شعرية، أو على شكل قصة أو رواية، كتبها بعض أنبياء بني إسرائيل.

وتحتل اللغة العبرية المرتبة الثانية من حيث الاهتمام، فهي اللغة التي تمكن التلاميذ من قراءة الكتب المقدسة، المكتوبة بها، كما تمكنهم من فهم شروحها وتعليقات العلماء عليها.

أما مادة اللغة العربية، فقد تبين للباحثة، أن تعليمها لها، لا يقتصر على المبادئ الأساسية في القراءة والكتابة، بل يدرسون في هذه المادة نفس كتب اللغة العربية المقررة على الصف الأول والثاني الابتدائي، في المدارس الحكومية. ويعاني

التلاميذ من عدم وجود كتب اللغة العربية، التي يحتاجون إليها لاستذكار ما تم تعلمه في الكتاب، ولا يوجد سوى كتاب واحد فقط يستخدمه المعلم. وعند الاستفسار حول هذه الظاهرة، كانت الإجابة غير متوقعة على الإطلاق، فقد ذكروا (اليهود) بأن وزارة التربية والتعليم لم توافق على تزويدهم بمثل هذه الكتب، بحجة أنها تشكو من العجز، الذي يجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات طلبة المدارس العامة، فكيف والأمر يخص مدارس خاصة (الكتاب)، والتي لا تقع في دائرة إشرافها، وليست مسئولة عنها، وهذا الرد، إن صح، فهو رد غير منطقي وغير مسؤول، وغير وطني، خاصة إذا علمنا أن الكتب الدراسية الخاصة بكل مراحل التعليم، تباع في شوارع أمانة العاصمة. ويعتمد التلاميذ على ما يكتبونه في دفاترهم.

وكذلك الأمر بالنسبة لمادة الرياضيات، التي تفتقر هي الأخرى إلى المعلم المتخصص والكتاب المناسب، فيتبع المعلم نفس الأسلوب السابق في تغطية ذلك النقص، ويقتصر تدريس هذه المادة على الأساسيات في الحساب مثل العد والجمع والطرح والضرب والقسمة وكيفية توظيفها في الحياة اليومية.

أما مادة اللغة الإنجليزية فقد تبين للباحثة، أن الجمعية اليهودية في أمريكا قد حرصت على توفير معلمة متخصصة في هذه المادة، كما وفرت لهم الكتب الخاصة بها، حيث أرسلت مجموعة كبيرة منها، تولت توزيعها مدرسة المادة، فأصبح كل تلميذ يمتلك كتاباً، وتم خزن الفائض منها. ولم يقتصر جهد الجمعية اليهودية على توفير كتب اللغة الإنجليزية، بل إنها قامت بتغطية متطلبات مادتي الدين واللغة العبرية، حيث تولت الجمعية طباعتها وإرسالها إليهم.

وقد علمت أن إقرار تعلم مادتي اللغة الإنجليزية والرياضيات قد تم مؤخراً، إذ لم يكن تعلمهما في الماضي مطلوباً بينهم، ولكنهم عندما قرروا أن يسمحوا لأبنائهم بالسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، رأوا أن من الضروري تعليمهما لهم، وذلك لأنهم أحسوا بالفائدة، التي ستعود عليهم من دراسة هاتين المادتين، في الحياة

اليومية بأرض المهجر، ودروها في سرعة تكيفهم مع نمط الحياة الجديد داخل المجتمع الأمريكي. والحقيقة أن إحساسهم هذا سبقه تلمس من الجمعية اليهودية بأمريكا لحاجتهم هذه، كما هي عاداتها دائماً في استقصاء ما يحتاجون إليه من أمور، لم يلتفت إليها المجتمع الذي يعيشون فيه.

ولمست أنهم كانوا يودون لو أن الدولة أولتهم شيء من الاهتمام والرعاية، وخاصة في مجال التعليم، بدلاً من الجمعية اليهودية، إلا أن الدولة، في رأيهم، لا تتدخل في شئونهم التعليمية، وأنها تتجاهلهم، ولا تهتم بحاجاتهم، فكان أن تدخلت الجمعية اليهودية، التي أوحى لهم بمدى حاجتهم إلى تعليم أبنائهم بصفة عامة، وتعليم أبنائهم متطلبات الحياة في المجتمع الأمريكي على وجه الخصوص، مما جعلهم يشعرون بالفعل بحاجتهم إلى ذلك، فسارعوا إلى إيجاد الحلول والوسائل التي تمكنهم من سد ذلك النقص. والملاحظ أنهم سارعوا الاستجابة لما توجي به لهم هذه الجهة لتقتهم الشديدة بها وبحرصها على مصلحتهم، وأيادها السبابة إليهم في كل أزمة وموقف.

المعلم اليهودي:

يعتبر، في الحالات الطبيعية، من المسلم به أن القيام بمهنة التعليم يحتاج إلى إعداد وتأهيل جيدين لمن سيقوم بهذه المهنة، حتى يكون قادراً على بلوغ الأهداف المنشودة من عملية التعليم. إلا واقع حال التعليم في الكتاب اليهودي، لا يزال يسير على الطريقة التقليدية، التي لا يحتاج فيها المعلم إلى عملية إعداد وتأهيل مسبقين، هذه الطريقة التقليدية تطلبت معلماً تقليدياً، بالمعنى الحرفي للكلمة، وإن كان الوضع في كتاب يهود ريدة، يختلف نوعياً عن الكتاب المعروف سابقاً في المجتمع اليمني، فالكتاب اليهودي، الديني التوجه، لا بد أن يقوم عليه، وخاصة في جانبه الديني، من له علم وفقه ديني معترف به من قبل رجال الدين، أما باقي المواد فلا حرج فيمن يشغلها. لذا، فقد كان لا بد للمعلم من الإعداد، بالمفهوم التقليدي، وذلك عن طريق

التلمذ على يد بعض العلماء الكبار، فيطلع على جميع الكتب اليهودية المقدسة، ويجيد قراءتها وفهمها، بحيث يصبح قادراً على تفسير كل ما يعرض أمامه من قضايا ومسائل دينية، وفي هذه الحالة يستحق لقب عيلوم (عالم) ويكون مؤهلاً للقيام بهذه العملية، لأن مهمته الأساسية هي نقل التراث اليهودي المتمثل في الدين واللغة العبرية إلى النشئ اليهودي، بكل أمانة وصدق.

وقد لوحظ، أن يهود ريدة، حريصون جداً في اختيار معلم أبنائهم، وهذا موقف تقدمي، يتعارض مع الطبيعة التقليدية لكتابهم، ومعيار اختيار المعلم للعمل في مدارسهم هو أن المعلم عالم بعلم الدين اليهودي، وذلك لأن الخطأ في العلوم الدينية غير مقبول، بل ويعد ذنباً يحاسب عليه صاحبه، يقول أحد الآباء: "إننا ما عنرضاش إنه يعلم عيالنا وأحد ما يعرفشي بالدين اليهودي، لأنه عيعلمهم حاجات غلط، تحنب في عقولهم، وما عد أحد يقدر يغيرها، فلازم علينا نبسر واحد نتق إنه يعرف في الدين والعلم اليهودي"، ويقول آخر "ما يسبرش إنه واحد يغلط في الدين، وإذا علم الناس حاجة مش صحيحة، يتحمل ذنب". ولهذا فقد أصبح القائمون بالعملية التعليمية داخل الجماعة اليهودية هم الصفوة الفكرية والدينية الذين تراهم الجماعة اليهودية أهلاً للثقة لتضع أبنائها بين أيديهم، ودينها أمانة في أعناقهم، فهم كبار علماء الدين اليهودي في المنطقة الذين قضوا عمراً طويلاً في قراءة الكتب المقدسة، وفهم أحكامها وتعاليمها فأصبحوا بذلك مؤهلين لأداء هذه المهمة، من وجهة نظرهم، لأن هذا المعلم لن يعدم وسيلة يستطيع عن طريقها توصيل تلك العلوم الدينية إلى أذهان التلاميذ. أما فيما يتعلق بأجور المعلمين، فقد تكفلت الجمعية اليهودية بذلك.

ويستمد المعلم اليهودي مكانته الاجتماعية من مكانة رجل الدين اليهودي، الذي يستمد أهميته من دوره في الحفاظ على الجماعة اليهودية وبقائها. فقد لوحظ، أن هذا المعلم العالم يولي تلاميذه عنايةً واهتماماً يندر وجودهما، عند غيره من المعلمين في المنطقة، ويؤدي عمله بإخلاص لا مثيل له، رغم إنعدام الرقابة

والإشراف على التعليم في هذه المدارس، إلا أن رقابته الذاتية على نفسه، إلى جانب الدافع المشترك بينه وبين جماعته، يجعله أكثر حرصاً وأمانة، على نقل التراث اليهودي للجماعة اليهودية، التي يعد هو فرد فيها، والذي يحفظ بقاءها واستمرارها، كما يدرك أن تهاونه في أداء هذه المهمة، يؤدي إلى ضياعهم جميعاً. وقد تبين أن هناك أطفالاً صغاراً يحضرون إلى المدرسة، بصحبة إخوة لهم، فلا ينشغل المعلم بالكبار عنهم، بل يحرص على أن يعطي كل تلميذ جزءاً من اهتمامه، ويعامل كل منهم حسب سنه، كما أنه يحرص على عدم إظهار القسوة أمام هؤلاء الصغار، فإذا اضطر إلى الإقدام على معاقبة أحد التلاميذ الكبار عقاباً بدنياً، فيكون بعيداً عن أنظارهم، حتى لا يؤدي ذلك إلى كراهيتهم للعلم ونفورهم من المدرسة.

ويتبين مما سبق أن المعيار، الذي وضعته جماعة اليهود، عند اختيارها للمعلم الكفاء، تركز على معرفته بالدين اليهودي، وليس على معرفته بطرق التدريس، فالعلم بفرع من فروع المعرفة، لا يتطلب حتماً من المكتسب لهذه المعرفة، الوقوف على الوسائل والطرق، التي تمكنه من نقل هذه المعرفة إلى الآخرين، كما أنه لا توجد طريقة مثلى، يستطيع المعلم استخدامها في جميع دروسه، وإنما هي طرق متنوعة تفرضها طبيعة الموضوع، الذي يقدمه المعلم، ومستوى قدرة الطلاب على الاستيعاب. (سعيد إسماعيل : 166).

وتبين كذلك أن الطريقة الشائعة في التدريس لدى المعلم من يهود ريدة، هي الطريقة الإلقائية، وذلك لأنهم يسرون وفق الفلسفة، التي تعتبر المعلم محور العملية التعليمية، ومهمة التلميذ تقتصر على الاستماع والحفظ لما يقوله المعلم، وأن يردد ما حفظه كلما طلب منه ذلك، ويتضح الأمر بجلاء عندما ندرك أن الموضوعات الأساسية، التي يقومون بتدريسها، هي الموضوعات الدينية، التي جرت العادة في تدريسها على الحفظ والتلقين فقط.

وتظهر الفلسفة التي يعتمد عليها المعلمون من يهود ريدة، في تعليمهم، من

خلال حديثهم عنها، فهم يرون في تقبل التلميذ لكل ما يلقي عليه دون نقاش أو معارضة، نوع من التقديس الديني والطاعة لأولي الأمر، إضافة إلى تعلمه كيفية التمسك بالرأي وعدم التنازل عنه، مهما كانت المعارضة شديدة، وهذا، في رأيهم، يخلق إنساناً يهودياً شديداً التمسك بدينه.

والملاحظ أن هؤلاء المعلمين ليسوا على استعداد للتخلي عن ما يعتقدوا بأنه طريقتهم المثلى في التعليم، فعلى سبيل المثال، حاول أحد زملائهم -معلم شاب، غير مختص في العلوم الدينية، ولكن في اللغة العربية، متأثر بالأساليب الحديثة في التعليم- حاول استخدام طريقة الحوار داخل الصف، وقد أفاد هذا المعلم بأنه اكتسب تلك الطريقة من أحد معلميه في المدرسة التي تلقى تعليمه بها، فرأى أنها أكثر جدوى من غيرها، لأنها تتيح للتلميذ المشاركة والتعبير عن الرأي، وهذا ما يراه غيره من المعلمين لا يحقق مصلحة الجماعة اليهودية، لأنه يجعل الفرد اليهودي يتنازل عن رأيه، عندما يجد رأي غيره أكثر منطقية وإقناع، وهذا يشكل خطورة كبيرة عندما يتعلق الأمر بالدين. أي أن هناك صراع في التوجه التعليمي بين جيلين، جيل قديم ينهج منهج تقليدي وجيل جديد منفتح على كل ما هو جديد، وذا تأثير فاعل على العملية التعليمية، وكل له نظرة لكيفية إعداد الفرد.

كما تبين أنه رغم هذا الصراع غير المتكافئ، ورغم الموقف الجماعي، الذي يقفه كل أفراد يهود ريدة، ضد التوجه التحديثي لهذا المعلم، وتكرر عليه خروجه على رأيه وموقفها، إلا أنه لم يتردد في استخدام طريقته تلك، كلما دعت الضرورة لذلك. وصلابة موقفه هذا تنبع من قناعته، بأن ما يستخدمه من أسلوب في التعليم هو الأسلوب الأمثل، لإيجاد اليهودي القادر على مواجهة التيارات، التي تستهدف القضاء على دينه وجنسه، وذلك لأن الإنسان، القادر على الجدل والحوار، وتقديم البراهين والأدلة، التي تدعم موقفه وتقوية، أفضل من الإنسان المتعصب لرأيه، دون امتلاك القدرة على إقناع من حوله بصحة ذلك الرأي.

ويتضح مما سبق أن الطريقة، التي أعد من خلالها كل من أفراد الجيلين، تركت

بصمة واضحة على طريقة التفكير والتعامل، فالجيل القديم، تطبع على أسلوب الحفظ والتلقين، وعدم إعمال العقل في الأفكار المتوارثة عن الأجداد، وكذا في كل القضايا المتعلقة بالدين والتراث اليهودي. أما الجيل الجديد، فقد تطبع على أسلوب الحوار والمناقشة، في كل ما يعرض أمامه، فلا يتقبل أية فكرة، إلا إذا كانت لا تتعارض مع العقل والمنطق.

المدرسة اليهودية:

إن هدف أي مجتمع من إنشاء المدارس هو قيامها بتربية وتعليم الناشئين "كما تقوم باستكمال ما بدأته المؤسسات الأخرى من الأعمال التربوية وعلى رأسها البيت" (عبد الله الرشدان 1984: 138). وبما أن المدرسة، هي إحدى أدوات المجتمع، بل أهم أدواته في تحقيق أهدافه وغاياته، فإنها لا بد أن تكون على اتصال دائم بالحياة الاجتماعية، مستمدة مناهجها من واقع هذه الحياة، حتى تستطيع خدمة المجتمع وتحقيق طموحاته المستقبلية. (الرشدان 1984: 131).

وقد تبين، أن واقع التعليم اليهودي، لا يختلف عن غيره، حيث تسعى الجماعة اليهودية، إلى إيجاد نوع من التعليم، الذي يخدمها ويحقق أهدافها، التي يحكمها الواقع الاجتماعي، الذي تعيشه داخل المجتمع الكبير، بما فيه من ظلم وقهر اجتماعي، يجعلها حريصة كل الحرص، على أن تصوغ مناهجها بطريقة تحقق الأهداف الأساسية، التي تحافظ على وجودها واستمرارها، داخل مجتمع يعمل بكل الوسائل، على محاربتها والقضاء عليها.

وكما هو شأن أي مجتمع، فإن دور المدرسة اليهودية، مكمل لدور المنزل، بل لا ينتهي دور المنزل عند البدايات الأولى في تربية الطفل، وإنما يجب على كل منهما أن يتحمل جزءاً من المسؤولية، بحيث يوجد نوع من التكامل، يسير في اتجاه واحد، ويحقق الأهداف التي تسعى إليها الجماعة.

وقد أدركت جماعة اليهود، أهمية وجود المدرسة لبلوغ أهدافها، حيث أشارت

الأدبيات أنه كان لليهود عام 1936م عدد كبير من المدارس، بلغ عددها في صنعاء وحدها ست عشر مدرسة، موزعة في مختلف المناطق، التي يقطنها اليهود (نزيه العظم 1355: 125)، وقد عبر أحد الإخباريين عن العصر الذهبي لهم بقوله: "رغم إن القبائل والحكومة كانوا يستخفوا باليهود، لكن الصدق إنهم عمرهم ما دخلوا فيما يخص اليهود، حتى إنهم عمروا لليهود مدارس خيرات، يعلموا بها عيالهم ماشئوا، ما كنش حتى في فرق بينهم وبين المسلمين"

وإذا كان هذا هو وضع التعليم اليهودي في الماضي، الذي كان بعيدا عن المدنية والانفتاح الحضاري، إلا أنه أعطى لهذه الجماعة حقاً من الحقوق، التي شكلت سبقاً حضارياً، لم تنتبه له الأمم إلا في فترة متأخرة، ونقصد بذلك ما اشتملت عليه اتفاقية مكافحة التمييز التربوي، التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، في جلسته المنعقدة في ديسمبر عام 1961م، والتي تنص على أنه "يلزم الاعتراف بحق الأقليات القومية في مزاولة نشاطها التعليمي، بما في ذلك إنشاء المدارس واستخدام لغتها الخاصة أو التدريس بها" (صابر طعيمة 1988: 9)، فإذا كان هذا من الحقوق المكفولة لليهود قبل خروج هذه الاتفاقية إلى الوجود بخمسة وعشرون عاماً، وفي ظل ظروف الماضي، وما فيه من جهل وفقر ومرض، فما هو واقع التعليم اليهودي، وما وصل إليه بعد صدور هذه الاتفاقية بعشرات السنين، وفي عصر الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية.

وأخبرني بعض المواطنين بأن يهود ريده، قد عملوا جاهدين من أجل الحصول على مبنى مدرسي، يتناسب مع التعليم في العصر الحاضر، الذي يستطيعون من خلاله تطوير العملية التعليمية، لتصبح قادرة على الوفاء بحاجاتهم وطموحاتهم، حتى تتناسب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع، إلا أن جهودهم باءت بالفشل، فقد وقف القبائل بكل قوتهم ضد ذلك، ومنعهم من إقامة ذلك البناء، عندما حاولت الجمعية اليهودية بأمریکا تحسين أوضاعهم التعليمية، وذلك ببناء مدرسة لأبنائهم، على نفقتها الخاصة.

صحيح أن أفراد مباني دراسية خاصة باليهود أمر غير منطقي في الظروف العادية، إلا أن الظروف التي يعيش في ظلها يهود ريدة، تستدعي أن تتكفل الدولة بتزويدهم بمثل هذه المباني، ولو بشكل متواضع. وهذا ما يشكوا منه يهود المنطقة، فهم يؤكدون، وبمرارة شديدة، أن المباني، التي يستخدمونها في التعليم ليست مباني حكومية، ولا تتولى الحكومة دفع نفقات استئجارها، مما ألجأهم إلى القبول بمساعدة الجمعية اليهودية، التي أبدت استعدادها لبناء مدرسة لهم في المنطقة، إلا أن هذا لم يتحقق، لعدم سماح القبائل بتشديد هذا المبني، ويؤكد أحد الإخباريين ذلك بقوله: "لما جينا نعمر مدرسة للجهال، ما خلونا القبائل نعمرها، رغم إنه مش على حساب الدولة، لكن على حسابنا، ما كنش مننا إلا إنحنا نعلم الجهال بالطريقة الذي علمونا بها أجدادنا حق زمان".

ولما تعذر البناء، لجأت الجمعية اليهودية للخيار الثاني، وهو الاستئجار، فقامت باستئجار عقارين (دكان ومنزل) وجهزتهما كمدرستين منفصلتين، أحدهما للذكور (الدكان) والآخر للإناث (المنزل). ومع ذلك، فيهود ريدة، على قناعة تامة بأن هاتين المدرستين لا تحققان الغرض، وأن ما يرجونه من تعليم لأبنائهم، لا يمكن تحقيقه في مثل هذا النوع من المدارس.

ومسألة استئجار اليهود للعقارين، وجعلهما مدرستين، لا يعني بأي حال من الأحوال أنهم يرغبون في تعليم أبنائهم في مدارس مستقلة عن باقي أبناء المنطقة، ولكنهم أكرهوا على ذلك. فقد تبين، أن القبائل لم يكتفوا بمنعهم من بناء مدرسة خاصة لأبنائهم، بل إنهم يعملون ما بوسعهم، حتى لا يجد اليهودي طريقه إلى المدرسة الحكومية، لأنهم لا يريدون اختلاط أبنائهم بأبناء اليهود. لذلك لم أجد سوى فرداً واحداً منهم يحمل الشهادة الثانوية، إذ أصر على مواصلة تعليمه في المدارس الحكومية، وساعده على ذلك مدير المدرسة التي تخرج منها. وقد عُرف عن هذا المدير أنه مؤمن بحق اليهود في التعليم الحكومي، مثلهم مثل غيرهم من أبناء المجتمع اليمني، فقام بحمايته، ووقف في وجه التهديدات والتحديات التي لقيها من

قبل قبائل المنطقة.

وبزيارة موقع المدرسة (الدكان)، وجدت أن المكان قد قُسم إلى أربعة أقسام، بفواصل من الخشب. وهذا التقسيم، لا يعني، بأي حال من الأحوال، التدرج التعليمي، بقدر ما يعني تقسيم الطلاب على المعلمين، حتى تكون الفائدة أكبر، فنظام التدرج (الصفوف)، لا وجود له عندهم، كما أفاد المعلمون، كما لا توجد مناهج تعليمية مختلفة لكل قسم، وكل ما يقومون به هو تعليم الطلاب على مجموعة من الكتب، التي تأخذ وقتاً طويلاً، ولا يطلب منهم قراءتها والانتهاء منها في وقت محدد، وإنما يرجع ذلك إلى اجتهاد وحب كل منهم للعلم، ورغبته فيه، ومتى ما انتهت من قراءتها واستيعابها وفهمها ترك المدرسة.

أما تقسيمهم للمدرسة إلى عدة أقسام فقد تبين للباحثة من خلال المقابلة أن الغرض منه تسهيل مهمة المعلم حيث يجلس في كل قسم مجموعة من التلاميذ المتقاربين في المستوى العلمي فيهتم أحدهم بالمبتدئين، والثاني بمن قطع منهم شوطاً في التعليم، والثالث بمن أشرفوا على الانتهاء منه، وهكذا، فكان لا بد من وضع هذه الأقسام، حتى لا يؤثر أداء المعلم أثناء التدريس، على أداء غيره من المعلمين، في المجموعات الأخرى.

وكما ذكر سابقاً، يوجد إلى جانب مدرسة الذكور هذه مدرسة خاصة بالإناث (المنزل)، وهذا الفصل بين الجنسين قائم على بعدين ثقافي وديني؛ فهم، كيمينيين، لا يؤمنون بالاختلاط، كما أنهم يحرصون على أبنائهم من الوقوع في الخطيئة التي قد يسببها الاختلاط وينهى عنها الدين.

وهذه المدارس مزودة بالأساسيات اللازمة للتعليم، كالمقاعد والسيورات، والشيء الملفت للانتباه هو عدم انسجام نسبة الملتحقين بالمدارس مع عدد ممن هم في سن التعليم، فعدد الطلبة في المدرستين سبعة وأربعين طالب وطالبة، منهم تسع طالبات فقط، في حين أن عدد من هم في سن التعليم مائة وأثنتين وعشرين فرداً منهم سبعين طفلاً، واثنين وخمسين طفلة. وعدم الالتحاق هذا يعود في الأساس إلى

الفقر، الذي يجعل الطفل، باعتباره رأس مال لأسرته، مشاركاً فاعلاً في توفير متطلبات المعيشة لأسرته، أو توفير النفقات عليه، إن كان ذكراً، أما إن كانت أنثى، فالثقافة التقليدية، تلعب دوراً بارزاً في عدم السماح لها بالتعليم، إلى جاب الفقر، وعدم وضوح الجدوى المستقبلية من التعليم، سواء للذكور أو الإناث على حد سواء.

وينقسم اليوم المدرسي، في هذه المدارس، إلى فترتين دراسيتين: الفترة الصباحية، وتبدأ من الساعة السابعة والنصف، وتنتهي في الساعة الثانية عشرة ظهراً، حيث يتوجه التلاميذ والمعلمين إلى منازلهم لتناول وجبة الغداء، ثم يعودون لمواصلة الدراسة، حيث تبدأ الفترة المسائية، من الساعة الواحدة والنصف، حتى الخامسة مساءً، عدا يوم الجمعة، حيث تكفي بالفترة الصباحية، والتي تنتهي في الساعة العاشرة صباحاً، ويعتبر باقي اليوم إجازة، وتغلق هاتان المدرستان أبوابهما في يوم السبت، اليوم المقدس عند اليهود.

أضف إلى ذلك، فهاتان المدرستان، كثيراً ما تغلق أبوابها، مقارنة بالمدارس الحكومية، والسبب في ذلك يعود إلى كثرة المناسبات الرسمية والدينية للمجتمع ولهم، فهم يحتفلون بالمناسبات الرسمية، كغيرهم من المواطنين اليمنيين، ويشاركون أبناء المجتمع في إجازاتهم الدينية الرسمية، ويفردون هم بإجازاتهم الدينية.

ولا يتميز اليوم المدرسي، في هاتين المدرستين، بأية تقاليد، اعتادت المدارس الحكومية على القيام بها، فالיום المدرسي، هنا، يبدأ بدون مقدمات، فلا يوجد طابور، ولا تحية علم، وليس هناك زي مدرسي خاص، فالأمر لا يوحى بأي نوع من الرسمية في التعليم، وقد أفاد بعض المعلمين بأن الأمر لا يرجع إلى عدم الاهتمام بالرسميات، وإنما لعدم توفر المكان المناسب لإجراء تلك الرسميات.

كما لا يوجد في هذه المدارس نظام الحصص الدراسية، وإنما المعلم هو سيد الموقف، فهو الذي يحدد الوقت المناسب لكل موضوع، فعندما ينتهي من

الموضوع، الذي يقدمه في مادة معينة، ينتقل إلى المادة الأخرى، أو يترك المجموعة لمعلم آخر.

يتبين مما سبق، أن المهمة الملقاة على عاتق المدرسة اليهودية، مهمة جسيمة، لأنها متعلقة بمصير هذه الجماعة، التي تنشد البقاء والخلود، ولذا فهي تولي اهتماما كبيرا بالجانب الديني، أكثر من غيره، لأنه يمثل تراثها وتاريخها، اللذين يحفظان لها استمراريتها عبر العصور.

أخيراً، ليس لهذه المدارس أو التعليم فيها أية صبغة رسمية، ولا تعترف الدولة بها أو بما تقوم به من تعليم. ولما كانت لا تمنح شهادات دراسية، فإن المتخرج منها، يظل في نظر المجتمع، ذلك الشخص غير المؤهل للقيام بأي عمل غير ما اعتاده من أعمال تقليدية.

الإدارة والإشراف

إن توفر الإدارة الجيدة، ذات الكوادر القادرة على التخطيط والتنظيم الجيد، إلى جانب الرقابة والإشراف المستمر، يؤدي إلى نجاح العمل، وتحقيق الأهداف المنشودة، كما أن للرقابة الذاتية دوراً كبيراً في ضبط العمل وإجادته.

ولما كانت مدرسة يهود ريدة، متواضعة في كل نواحيها، فلا غرابة أن ينعقد أي تواجد للهيكل الإداري اللازم لسير العملية التعليمية فيها، وكذلك انعدام الإشراف والرقابة الخارجيتين، وهذا ما جعل الرقابة الذاتية، تحتل مكانة كبيرة فيها، وهذا يغني عن الرقابة والإشراف الخارجيين، لأنها أكثر فاعلية وصدق، في أي عمل إداري، ولها تأثير فاعل في العملية التعليمية، التي تسير على أكمل وجه. وقد تبين للباحثة، أن المعلم اليهودي يشعر بكبر المسؤولية الملقاة على عاتقه، فهو المعلم والمدير والموجه، وهو الذي يحمل مسؤولية الحفاظ على الجماعة اليهودية وبقائها واستمرارها، عن طريق النقل بأمانة، لتراثها وتاريخها للأجيال المتعاقبة. إضافة إلى ذلك، فإن شعور أولياء الأمور بأنهم شركاء مع المعلمين في

تلك المسئولية، جعلهم يرون أنفسهم مسؤولين عن المدرسة والإشراف عليها، وتأمين متطلباتها. ويؤكد الجميع، بأنه لم يحدث أن تهاون معلم في أداء واجبه، منذ أن فتحت المدرسة، وأن تغيب يوماً عنها فلظروف القاهرة أجبرته على ذلك.

الإنفاق على التعليم:

تهدف المجتمعات من التعليم إلى توحيد الشخصية العامة لمواطنيها، وتنشئتهم تنشئة سياسية واجتماعية متماثلة، حتى تضمن (للمجتمع) التماثل، التكاملي نوعاً ما فيما بينهم، ولذا فهي تتحمل أعباء الإنفاق على المؤسسات التعليمية، إلا أن توجهات بعض المجتمعات تتجاهل حقوق بعض مواطنيها وخاصة الأقليات منهم. وقد تبين، أن تجاهل حق يهود ريد في التعليم، إلى جانب عجزهم عن توفير تكاليف العملية التعليمية، جعلهم يبحثون عن طريقة أخرى، حتى لا يحرم أبنائهم من هذا الحق، الذي يمكنهم من الحفاظ على كياناتهم ووجودهم، داخل المجتمع اليمني، الذي منبوا فيه بوضع متدني ونظرة دونية، تلاحقهم من العصور الغابرة، فكانت الطريقة هي أن يتعاونوا فيما بينهم، لتوفير الحد الأدنى من التعليم لأبنائهم، فكان أن أسسوا الكتاب، في بادئ الأمر، إلا أن تعاونهم فيما بينهم -وهو ما عرف عنهم عبر التاريخ الطويل- تجاوز المنطقة اليمنية الصغيرة، ريدة، ووصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعيش الجالية اليهودية، التي أبدت استعدادها لتحمل مسؤولية تعليمهم..

ويؤكد يهود ريدة، بأنهم لم يكونوا قادرين على تسديد نفقات التعليم، فكان، كما يقولون، أن تكفلت بها الجمعية اليهودية الأمريكية، وذلك من خلال تخصيص ميزانية تصرف في سبيل تعليم أبنائهم؛ ابتداءً من استئجار المدرسة، وتزويدها بالمستلزمات اللازمة، وتوفير المواصلات لنقل الطلاب، وانتهاءً برواتب المعلمين. ولا يقتصر هذا الاهتمام، من قبل الجمعية اليهودية، على النفقات التعليمية، بل امتد إلى غيره من مجالات الحياة، وقناة إرسال هذه النفقات يتم بالطرق التقليدية،

أي لا يتم عن طريق المؤسسات المالية، كالبنوك، وإنما يتم عن طريق مراسليها من يهود المنطقة، الذين هاجروا في وقت مبكر إلى أمريكا، فتعمل على إرسالهم في زيارات منتظمة إلى المنطقة، الغرض منها تفقد واستطلاع أحوال اليهود، وتلمس حاجاتهم والعمل على قضائهم، وإيداع هذه المعونات لدى اليهود الموثوق فيهم، ليتم صرفها على الخدمات الضرورية التي تحتاج إليها جماعاتهم.

مما سبق يتبين أن الطفل اليهودي ينشأ في جو من القيم الاجتماعية والسياسية المتضاربة، فهو يمني، ولكن مجتمعه لا يعطيه شيئاً من الحقوق، التي يتمتع بها باقي الأطفال اليمنيين، وكل ما يحيط به يرجع الفضل فيه إلى مجتمع آخر لا ينتمي هو إليه. ومع مرور الزمن لا غرابة أن يموت لديه الإحساس بالانتماء والولاء لوطنه الأصلي، ويتولد لديه شعوراً آخر، يزيد بزيادة الجفوة بينه وبين مجتمعه؛ وهو الولاء للمجتمع، الذي سعى جاهداً للتخفيف من حدة الحرمان الذي يعاني منه الطفل اليهودي.

مرحلة الطفولة:

يلعب كل من الوعي والتحضر دوراً كبيراً في رؤية المجتمعات للطفل ولحقوقه، ولما كانت نسبة الوعي والتحضر، في الجمهورية اليمنية متدنية جداً، في الريف والحضر على حد سواء، وحظ سكان الريف منه أكبر، فلا غرابة أن نجد الطفل اليمني عامة والطفل اليهودي خاصة لا ينعمون بأبسط حقوق الطفولة. والآباء اليهود، كغيرهم من الآباء اليمنيين، لا يعطون مرحلة الطفولة حقها، ولا يدركون أهميتها وأثرها في حياة الطفل المستقبلية. إلا أن هذا لا يعني، عدم الاهتمام الكلي، فهناك مظاهر أخرى يبدي فيها يهود ريده، اهتماماً كبيراً بالطفل، وخاصة في الأيام الأولى للمولود، فعلى سبيل المثال، نجدهم يفضلون أن يرضع أبناؤهم لبناً طبيعياً، لأنهم يرون أنه طالما كانت الأم قادرة على الإرضاع، فإن اللبن الطبيعي أكثر فائدة للطفل، إذ يجعل جسمه قويا ونموه سريعاً، كما أنه يعد

أكثر نظافة وأقل كلفة، فالرضاعة الطبيعية، تعفي الأب اليهودي من شراء اللبن المجفف الذي يعد غالي الثمن بالنسبة لظروفه الاقتصادية، وهذا هو بيت القصيد، فالوضع المالي هو المحدد لهذا الاتجاه.

ومن مظاهر اهتمامهم بالطفل، هو إعداده للتهود، وهذا الإعداد لا يتم إلا بالختان، فهم يرون أن المولود الذكر، على العكس من الأنثى، لا يعد يهودياً منذ ساعة ولادته، وأول خطوة في تهوده، هي الختان، الذي يعتبر بوابة الدخول إلى اليهودية، ويتم ذلك في نهاية السنة الثالثة، حيث يقومون بحلاقة شعر رأسه، وينزلون له الزنابير على جانبي الرأس. وقد لاحظت الباحثة، أن هذه العملية تتم وسط احتفال تتخلله الأناشيد الدينية والزغاريد، وتوزع فيه بعض المأكولات والمشروبات على الحاضرين، مثل الكبان، والذرة الشامية المحمص، والفول المحمص، إلى جانب القهوة والمشروبات الغازية.

والطفل اليهودي، عموماً، لا يستمتع بمرحلة الطفولة، فالآباء غالباً ما يمنعون أطفالهم من اللعب، في مرحلة مبكرة من العمر، فالطفل عندهم، لا يترك إلا فترة بسيطة، يلعب ويعبث كما يفعل أقرانه داخل المجتمع، فهم يفزعون من الطريقة، التي يشغل الطفل بها فراغه، إذ لا يرون اللعب وظيفة إيجابية في حياة الطفل. ولتفادي ذلك، نجدهم يسارعون إلى جعله رجلاً في وقت مبكر جداً، فيحملونه مسؤولية المشاركة في الإنفاق على أسرته، وذلك بمرافقة والده في عمله. وحينها لا يجد لنفسه مكاناً في عالم الصغار، فيضطر إلى الدخول إلى عالم الكبار، بكل ما فيه من نظم وقواعد وأمور كثيرة، لم تعده الطبيعة بعد لقبولها في هذه السن.

وحرمان الطفل من الاستمتاع بسنه في اللعب واللهو الطفولي البريء، محكوم برؤية فلسفية، ولم يقم الآباء بمنعه من ذلك عبثاً أو سوء استغلال الأبوة. فهناك أفكار شائعة في مجتمعهم الصغير، مفادها؛ أن الطفل، إذا ترك وشأنه، وصرف طاقته الزائدة في اللهو واللعب، فإن الروح الشريرة، التي تسيطر عليه في هذه السن، ستزين له هذه الأمور، ويصبح بعدها من الصعب إصلاحه وتعديل سلوكه

في المستقبل، لذلك يجب توجيه تلك الطاقات، وصرفها فيما هو مفيد ونافع له ولمجتمعه. وبذلك يكون الطفل قادرا على التغلب على الروح الشريرة، التي توجه أفعاله في الصغر.

سن التعليم :

نتيجة لقصر فترة الطفولة عند يهود ريدة، فإنهم يحرصون على أن يبدأ الطفل تعليمه في سن مبكرة، وذلك منذ السنة الرابعة، حيث يتعلم البدايات الأساسية للقراءة والكتابة، إلى جانب بعض الآداب، مثل إلقاء التحية والثناء والدعاء، وحفظ بعض الآيات، التي يحتاج إليها لأداء الصلاة، -وذلك من الجزء السادس من التوراة لاحتوائه على الآيات والسور القصيرة التي تتناسب مع سن الطفل-، ويشترك في تعليم الطفل هذه الآيات والآداب، كل من المنزل والمدرسة، خاصة، اذا كان له أخوة كبار، يتلقون تعليمهم في المدرسة، فهذا يزيل الرهبة من نفس الطفل من المعلم والمدرسة. واصطحاب الأخ الأكبر لأخيه الأصغر إلى المدرسة، من الأمور الشائعة، حتى ليكاد يكون عرفا، فالمرء يشاهد ذلك صبح مساء، ويستقبلهم المعلمون بصدر رحب، باذلين كل ما بوسعهم، لترغيب الطفل اليهودي في العلم وفي المدرسة، عله يكون في المستقبل، ممن يحملون عبء الحفاظ على الدين والجماعة اليهودية.

علاقة المدرسة بالمنزل:

إن عملية التكامل بين المدرسة والمنزل من المقومات الضرورية التي تؤدي إلى نجاح العملية التربوية وتحقق أهدافها، فقد لاحظت الباحثة أن دور المدرسة اليهودية مكمل لدور المنزل الذي تتكون فيه المعالم اليهودية الأولى لشخصية الطفل اليهودي، كما يضع اللمسات الأولى في سبيل اكتساب الطفل اليهودي للعلوم الدينية والثقافية الخاصة التي تمكنه من اثبات وجوده داخل المجتمع الذي يعيش

فيه، ثم يأتي دور المدرسة التي تقدم هذه العلوم في شكل منظم ومقنن يعمل على تعميق القيم والمبادئ التي قام المنزل بغرسها في نفس الطفل.

ولا يترك الآباء مسؤولية تعليم الأبناء كلها على المعلم، فهم يحرصون كل الحرص، على الوقوف إلى جانب المعلم، ومساعدته في أداء مهمته، وذلك عن طريق الحث المستمر لأبنائهم على القراءة والاستذكار. ليس هذا فحسب، بل إنهم يبذلون ما بوسعهم، للإجابة على استفسارات أبنائهم، وإيضاح ما غمض عليهم من مسائل اللغة والدين. ولا تقف المساعدة عند هذا الحد، بل تمتد إلى الإشراف غير المنقطع، على المدرسة وتفقد أحوالها، والاستماع إلى شكاوي المعلمين، والعمل، بقدر الإمكان، على حلها، ويبدو أنهم يدركون، بفعل الرغبة الشديدة في التعليم، مدى أهمية توفير الراحة النفسية للمعلم، حتى يستطيع أداء مهمته بنجاح.

يتبين مما سبق، أن مهمتي المنزل والمدرسة، تسيران في اتجاه واحد، نحو تحقيق الأهداف، التي رسمتها الجماعة اليهودية لنفسها، والتي يعيها الجميع، ويدركون أن تحقيقها يحتاج إلى تضافر الجهود وتكاملها، وأن أي تناقض أو تضارب بين القيم والمبادئ، التي يكتسبها الطفل من المؤسساتين، ينحرف بهما عن تحقيق الأهداف المنشودة، وقد يؤدي إلى ضياع معالم الشخصية اليهودية، التي يحرصون على الحفاظ عليها.

طموحات اليهود التعليمية.

تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأقليات دوراً بارزاً في توضيق نطاق طموحاتها العلمية والعملية، إلا أن هذا، لا يلغي أن يكون لهذه الفئات طموحاتها، وإن كانت محكومة بالوضع العام للمجتمع. ويبدو أن معاناتهم الطويلة في المجتمع، قد أثرت تأثيراً كبيراً على قناعاتهم في إمكانية تحسن أوضاعهم، فهم يؤكدون بأن المجتمع، لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يعطي فرصة مساوية للطفل اليهودي، كما يعطيها لغيره من أطفال المجتمع الباقين، وعبر عن هذه القناعة أحد

كل واحد منا يشتهي ابنه يقع أحسن منه، لكن
ما نعمل والناس ما يشتوناش نقع في حالة ناهيه،
وما بش معه إلا يتعلم له مهرة أبوه.

وعلى الرغم من واقع الفقر، الذي يعيشونه، إلا أنهم قد أبدوا طموحاً عالياً
لأبنائهم، -كما يظهر من قول الأب السابق-، حتى يحققوا أو يصلوا إلى أعلى
المستويات العلمية والوظيفية، ولكنهم يؤمنون بعدم إمكانية تحقيق ذلك، لأن موقف
القبائل منهم لا يمكنهم من إلحاق أبنائهم بالتعليم الحكومي، الذي من خلاله، ومن
خلاله فقط يمكنهم تحقيق ذلك الطموح، وعبر عن هذا بعض الواقع الآباء، كل
بطريقته، فأحدهم يقول :

كان نفسي أن ابني يتعلم مع الجهال في المدارس
حق الحكومة على سبب يقع معه شهادة يستفيد منها،
وحنا هانا، ولا لو سرنا أمريكا، ويتعلم ديننا في حقنا
المدارس، لكن القبائل ما يشتوش جهالنا يجلسوا جنب جهالهم.

وآخر يقول:

المدارس حقنا هيه للدين مش للشهادة والشغل، لكنها
للدين بس، وهذا بيخلي الناس يبسروا جهالنا غيبين
من القرابة والكتابة، وعاد يجلسوا هكذا على طول.

وطموح الآباء هذا يخص الذكور فقط من أبنائهم، وليس له أية علاقة تذكر
بالبنيات، فقد أظهر الآباء طموحاً تعليمياً متدنياً لهن، فالفتاة، في رأيهم ينبغي أن
تكون زوجة صالحة في المستقبل، قادرة على القيام بواجباتها تجاه زوجها
وأطفالها، بل إنهم يذهبون إلى أبعد من ذلك، فهم يرون في التعليم خطر يهدد
مستقبل الفتاة الأسري، لأنه قد يشغلها عن اكتساب المهارات الخاصة بأعمال

المنزل.

ولا يقل طموح الأبناء التعليمي والوظيفي عن آباتهم، على الرغم من وجود شيء من التفاوت فيما بينهم؛ فقد أظهر معظمهم رغبة عالية في التعليم، إذ يطمحون في الحصول على مؤهل جامعي، ومع ذلك، فهم لا يرون أن المستقبل واعد لهم، يقول احد الشباب: "

أنا نفسي أتعلم ويقع معي شهادة كبيرة واشتغل
دكتور والا مهندس مثل عيال الناس الثانئين، لكنهم
هانا ما يخلونناش نتعلم في المدارس حتى الحكومة،
وإن خلونا، ما عايدونناش وظيفة.

بينما أظهرت القلة منهم طموحاً تعليمياً ووظيفياً متواضعاً، إذا اقتصر طموحهم التعليمي على تعلم الجانب الديني، واقتصر طموحهم الوظيفي أو المهني على اقتناء أثر آباتهم، والعمل في مهنتهم، ويوضح ذلك أحد الشباب بقوله:

أنا نفسي أكون أقدر أقرأ كتب ديننا واعلم
أخوتي الصغيرين كيف يقرأوا، وأكون أعارن
أبي سبار المدر.

وقد أبدى هؤلاء القلة من الشباب، توجهاً موعلاً في التساوم، وإن كانوا يلخصون خبرت مجتمعهم الحياتية، فهم يرون أن التعليم العام لا يعمل على تحسين واقع جماعتهم، إن سمح لهم الالتحاق به، لأن قبائل المنطقة، لن يتركوا لهم الفرصة للوصول إلى مراكز اجتماعيه مرموقة داخل المجتمع. وما دامت الشهادة لن تغير شيء من واقعهم المتدني، فلا جدوى من التعليم.

وعموماً، فعندما نسمع، أن بعض اليهود يفتقرون إلى الطموحات العالية لأبنائهم، ويرضون بالمقسوم، فإن هذا الموقف ليس إلا نتيجة حتمية لواقع الفقر والحرمان، الذي تعرضوا له، وهذا بالفعل ما قصده أوسكار لويس "oskar lewis

تربية الفتاة اليهودية:

لم يبد اليهود، في الماضي، أي اهتمام بتعليم الفتاة، وكانت النتيجة هي جهل المرأة اليهودية، بكل أمور دينها، وعدم قدرتها على القيام بواجباتها الدينية، التي لم تعفها منها الشريعة اليهودية. والحقيقة أن مسئولية تعليمها أمور دينها، كانت ملقاه على عاتق الرجل، الذي لم يكلف نفسه عناء تعليمها، متعللاً بضيق وقته وانشغاله بالبحث عن مصادر الرزق له ولأسرته، إلا أن التغييرات المحلية، وتعرض المجتمعات لموجات التغيير، أثر على نظرة اليهود لتعليم الفتاة إلى حد ما، إذ لا تزال بعض العادات الاجتماعية والظروف الخاصة بهم، تعمل على تحديد نظرتهم هذه.

وعلى الرغم مما يبديه يهود ريدة، من اهتمام بتعليم الفتيات، وتوفير مدرسة خاصة بهن، إلا أنهن لم يحظين بنفس الاهتمام الذي يولونه لتعليم الفتيان، ويظهر ذلك جلياً، في هدف الآباء من تعليم فتياتهم، والذي يتمثل في معرفتهن لواجباتهن الدينية وكيفية أدائها. وقد يقول قائل، إن هذا الكلام غير مستقيم، فالكل، ذكوراً وإناثاً، يتعلمون منهجاً واحداً، هذا صحيح، ولكن ينبغي لنا أن نعلم، أن الفتاة غير مطالبة بقراءة واستيعاب جميع الكتب اليهودية المقدسة، والتي لا يخرج الفتى اليهودي من المدرسة إلا بعد الانتهاء منها، لأنه هو الموكل إليه مهمة حفظ الدين اليهودي وليست الفتاة، أما الفتاة فنترك المدرسة، بمجرد أن يتقدم احد الشباب لخطبتها.

وكما هو معلوم، فإن هؤلاء الآباء، لم يظهرُوا يوماً رغبةً في تعليم فتياتهم، أي نوع من التعليم، وأن موافقتهم على تعليمهن لم يكن نابعاً منهم، بل كان وفقاً لتوصية الجمعية اليهودي لهم بتعليمهن تعليماً يمكنهن من الحياة داخل المجتمع الأمريكي، الذي سينتقلن إليه قريباً. وقد عمل كل من عدم قناعتهم الذاتية بتعليم

الفتاة، وكذا الظروف المحيطة على جعلهم لا يترددون في إخراجها من المدرسة، في وقت مبكر، حتى أن البعض منهم، يصر على ترك ابنته المدرسة، حتى قبل أن تتعلم الواجبات الدينية المطلوبة منها.

وتبين أن كل أب منهم، تتنازعه رغبتان: إحداهما، النزول عند رغبة الجمعية اليهودية، التي يدين لها بالولاء. والآخرى، عدم رغبته في التحاق ابنته بالمدرسة، والتي تستند على أساس ثقافي وخوف كامن لديه من فشلها في حياتها الزوجية، لأن التعليم يشغلها عن مصاحبة أمها، التي تتعلم منها، كل ما يخص شؤون منزلها بعد الزواج. فالزوج اليهودي، لا يقبل أي تقصير من زوجته في واجباتها المنزلية، وهذا ما يجعل الآباء اليهود في حالة قلق على حياة بناتهم الزوجية مستقبلاً، والتي قد يذهب بها للتعليم أدراج الرياح.

الفصل الرابع عشر النتائج والتوصيات

حرصت هذه الدراسة التعرف على واقع اليهود اليمينيين بشكل عام، وواقع يهود ريده بشكل خاص، وقد تركزت الدراسة حول أوضاعهم المختلفة، باعتبارها، في مجموعها، تكون البناء العام للمجتمع اليهودي، وقد أرجئ الحديث عن الواقع التربوي إلى الفصل الأخير، لأنه البوتقة، التي يصهر فيها ذلك البناء، ليتحقق من خلاله الواقع المستقبلي الذي يبتغيه اليهود، ومن خلال مناقشة البيانات المجموعة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

١. اتسمت نظرة المجتمع في ريده لليهود بالدونية.
٢. تزداد علاقة أفراد مجمع ريده باليهود تعقيدا أو قسوة كل ما ارتفعت مكانة الفرد اقتصاديا واجتماعيا.
٣. العلو بالدين داخل الجماعة اليهودية لا يمنح صاحبه امتيازات مالية أو اقتصادية، بل على عالم الدين اليهودي أن يجد له مهنة يعيش هو وأولاده منها.
٤. لا توجد أعمال أو مهن يترفع عن مزاولتها أفراد الفئة العليا المتمثلة في رجال الدين اليهودي.
٥. ليس لليهود في ريده ملامح فيزيقية خاصة، فهم يقتربون في ملامحهم الفيزيقية من سكان المجتمع المحيطين بهم، إضافة إلى أنه لم يعد لهم ملابس خاصة تميزهم عن غيرهم من السكان.
٦. الزنار اليهودي تقليد ديني ومظهر من مظاهر الشخصية اليهودية، ويعد خطوة من خطوات الدخول في اليهودية.
٧. تتميز علاقة اليهود بالمسلمين في منطقة ريده بالرغبة في إقامة علاقة جيدة من طرف واحد، هو طرف اليهود، ففئات التواصل مفتوحة فقط من قبل

اليهود، ولم يتوقف الأمر على الرفض من قبل المسلمين بل امتد إلى الاعتداء على اليهود.

8. إن يهود ريده لا يرغبون على الإطلاق في عزل أطفالهم عن أطفال المجتمع المسلم فهم لا يرون أية خطورة تكمن في ذلك الاختلاط لأن عالم الصغار يختلف تماما عن عالم الكبار.

9. علاقات الصداقة بين اليهود والمسلمين في ريده معدومة، ومع ذلك فموقف اليهود من صداقة أبنائهم يختلف باختلاف الجنس، ففي الوقت الذي لا يرون فيه مانعا من أن يدخل أبنائهم الذكور في علاقة صداقة مع أقرانهم من المسلمين، فهم لا يسمحون لبناتهم تخطي حدود جماعتهن عند اختيار صديقاتهن.

10. اهتمام جماعة اليهود بالقضاء على وقت الفراغ لدى المرأة.

11. تحتل المرأة اليهودية مكانة متدنية داخل جماعتها.

12. اختفاء الأحياء الخاصة باليهود فأصبحت مساكنهم تتوزع في أحياء المسلمين، وعلى الرغم من تداخل مساكن اليهود مع مساكن المسلمين، فإن العزلة الاجتماعية بين الفئتين لا تزال قائمة.

13. لا تختلف المناسبات الاجتماعية التي يهتم بها اليهود عن تلك التي يهتم المسلمون، إلا أن الاختلاف يظهر فقط في المراسيم والشعائر الداخلية.

14. تؤكد الدراسة الميدانية ما جاء في الإطار النظري من أن تعدد الزوجات من الأمور الشائعة بين جماعة اليهود يفسح المجال للرجال لينكح ما طاب له من النساء، ولم يضع حدا أقصى لعددهن.

15. المرأة اليهودية لا تظهر عن طريق تقديم القرابين وإنما بغمر جسمها كاملا في مياه (المصطفى).

16. على الرغم من عدم وجود نصوص شرعية أو قانونية في اليمن تمنع اليهود من الملكية إلا أن القبائل في منطقة ريده لا يسمحون لليهود بملكية كل من

الأراضي الزراعية والمحال التجارية.

17. على الرغم من تعدد المهن والحرف التي يزاولها جماعة اليهود في ريدة إلا أن دخل غالبيتهم لا يغطي حاجاتهم الأساسية.

18. إن طموح جماعة اليهود على المستوى العملي محكوم بالوضع العام لهم داخل المجتمع، فاقصر طموحهم على رغبتهم في عدم تقهقر أوضاعهم الاقتصادية أكثر مما هي عليه، وهم يحملون المجتمع والحكومة مسئولية عدم تأهيلهم وصلاحياتهم لوظائف الدولة.

19. على الرغم من عدم وجود أي مادة في دستور أو قانون الدولة تحرم اليهود من حق الممارسة السياسية، إلا أن القبائل في منطقة ريدة يحرمونهم من هذا الحق ويجبرونهم على ممارسته، إن كان في ممارستهم مصلحة للقبائل كحضور الانتخابات مثلا.

20. يلجأ يهود ريدة كغيرهم من المواطنين إلى أجهزة الدولة لحل النزاع فيما بينهم وبين القبائل في المنطقة.

21. إن حرية التنقل والهجرة من الحقوق المكفولة لجماعة اليهود، إلا أن الشائع لديهم هو الهجرة الخارجية، وهم يحملون المجتمع اليمني مسئولية هجرتهم تلك لما يمارس ضدهم من معاملات تمييزية وقهر اجتماعي.

22. على الرغم من المحاولات العالمية لتسهيل هجرة اليهود اليمنيين إلا أن الكثير من يهود ريدة يرفضون الهجرة إلى أي مكان لاعتقادهم أنه سيكون مجرد محطة تتبعها هجرتهم إلى إسرائيل التي يعتبرونها بلد كفر.

23. يحتل عالم الدين اليهودي في مجتمعه مكانة القلب من الجسد، فوجوده بين جماعته يضمن بقاءها واستمرارها، وأينما تحرك تحركت معه، لذا نجد محاولات التهجير تركز جل اهتمامها على علماء الدين، لأنها إن استطاعت إقناعهم بالهجرة ضمننت هجرة المجتمع، ويبدوا أن القبائل أيضا قد أدركوا هذه الحقيقة، ف جرائم القتل ضد اليهود تقع في معظمها على علمائهم.

24. الواجبات الدينية مفروضة على المرأة كما هي على الرجل.
25. إن يوم السبت ليس يوم عبادة متواصلة، وإنما هو يوم للراحة من عناء العمل المتواصل طوال أيام الأسبوع، وتقتصر العبادة فيه على أداء الصلوات المفروضة بشكل جماعي داخل الكنيس.
26. النظام الأسري الشائع بين جماعة يهود ريدة هو نظام الأسرة الممتدة، والسبب في شيوع هذا النظام هو في الغالب الفقر، الذي يجعل الإبن غير قادر على الاستقلال عن والديه.
27. تحرص الأسرة على استخدام أسلوب دينية متعددة في تنشئة الأطفال مثل اصطحابهم إلى الكنيس ومنعهم عن اللعب في الأعياد الدينية وكذلك منعهم عن تناول بعض المأكولات المحرمة في بعض أعيادهم وغيرها.
28. العقاب البدني للطفل شائع في الأسرة اليهودية لاعتقادها بأنه يطهر نفس الطفل من الصفات الشريرة الموجودة بداخله.
29. إن فلسفة التعليم اليهودي قائمة على أساس ديني.
30. للجماعة هدفان تربويان أساسيان تعمل جاهدة من أجل تحقيقها، وهما نابعان من حاجات هذه الجماعة، وأولهما حاجتها إلى البقاء والاستمرار، أما الهدف الثاني فيتمثل في إعطاء الدارس بعض المعارف التي تخدمه في حياته اليومية كما أن هناك هدف ثالث تقوم به الأسرة اليهودية، وهو إكساب الابن مهارة أبيه في المهنة حتى تكون مصدرا لرزقه في المستقبل.
31. تصاغ المناهج اليهودية بناء على فلسفة الجماعة اليهودية وأهدافها وطموحاتها، وبشكل يحقق الأهداف التربوية التي وضعت من أجلها، ويقوم بصياغة هذه المناهج المعلمين المتمثلين في رجال الدين فهم أقدر الناس على تحديد حاجات ومتطلبات الجماعة اليهودية.
32. إن معيار اختيار المعلم للعمل في المدارس اليهودية في ريدة يقوم على العلم بأمور الدين اليهودي، لذا فالمعلم هو رجل الدين في جماعته.

33. إن طريقة التدريس الشائعة في المدارس اليهودية في ريده هي الطريقة الإلقائية وهذه الطريقة في نظرهم هي الطريقة المثلى لتحقيق الأهداف التربوية المرسومة.

34. لم تسمح القبائل ليهود ريده ببناء مدرسة يعلمون فيها أبناءهم.

35. يتم الإنفاق المالي على التعليم اليهودي من قبل هيئات أجنبية خارج اليمن.

36. العبرية لغة دينية وقدسيتها تمنعهم من التعامل بها في حياتهم اليومية.

37. ينعكس موقف اليهود من مرحلة الطفولة على تحديد السن التي يبدعون فيها

تعليم الطفل حيث يبدأ مع بداية قدرته على النطق حتى لا يتركوا مجالاً للروح الشريرة في توجيه سلوكه ثم يذهب إلى المدرسة في سن الرابعة من عمره.

38. إن الأهداف الواحدة التي تسعى إلى تحقيقها جماعة اليهود في ريده، والتي

تتعلق بمصيرها يخلق نوعاً من التعامل والتكامل بين المدرسة والمنزل في

تربية وتعليم النشئ اليهودي، فالجانبان يسيران في اتجاه واحد دون تناقض

أو تعارض بين القيم والمبادئ لكلا المؤسستين.

39. يطمح معظم الآباء لأبنائهم كما يطمح الآباء لأنفسهم في الحصول على

أعلى مستوى من التعليم حتى يتمكنوا من الحصول على حقوقهم، وطموح

الآباء للذكور على عكس ما هو للإناث، فهم يرجون للبنات أن تكون

مستقبلاً زوجة صالحة قادرة على إسعاد زوجها وأطفالها، وأن تكون قادرة

على تدبير شؤون منزلها.

التوصيات:

1. تعمل التنشئة الاجتماعية على صهر الفئات الاجتماعية في أي مجتمع في بوتقة سياسية واحدة لها نفس الانتماء والولاء للوطن، وتمتلك قيم واتجاهات سياسية متماثلة، والمدرسة هي وسيلة المجتمع لتحقيق ذلك، لذا ينبغي على وزارة التربية والتعليم العمل على تطبيق قانون التعليم الإلزامي وخاصة مع جماعة اليهود حتى يضمن المجتمع تنشئتهم تنشئة سياسية مماثلة لبقية أفراد المجتمع اليمني.
2. ينبغي العمل على إيجاد تشريعات واضحة تكفل لليهود حقوقهم كمواطنين يمينيين، فتزيل بذلك شعورهم بالدونية وتوقعهم المستمر لاضطهاد المجتمع لهم.
3. عادة ما يكون لجماعات الأقلية في المجتمعات حاجات خاصة بهم يحرمون من التمتع بها من قبل الأغلبية في المجتمع، لذا ينبغي على الحكومة أن تولي جماعة اليهود اليمنيين عنايتها ورعايتها في تلبية حاجاتهم التي تساعدهم على البقاء والاستمرار.
4. ينبغي العمل بكل الوسائل لتوعية القبائل التي تعيش بينها جماعات اليهود وبحسن معاملتهم وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية التي أوصت المسلمين بالإحساس إلى هذه الجماعات من أهل الكتاب.
5. توصي الباحثة بإجراء دراسة مقارنة للأوضاع التربوية لليهود في مختلف المناطق اليمنية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ) الكتب المقدسة:

- القرآن الكريم.
- الكتاب المقدس (التوراة).
- المشناة.

ب) الكتب المطبوعة:

- أبو الأعلى المودودي، حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية، القاهرة، دار الأنصار، 1978.
- أحمد حامد منصور، تكنولوجيا التعليم وتنمية القدرة على التفكير الإبتكاري، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1989م.
- أحمد فخري، اليمن ماضيها وحاضرها، بيروت، منشورات المدينة، المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع، ط2، 1988م.
- أحمد قائد الصائدي، حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى حميد الدين، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت، دار الآداب، ط1، 1983م.
- أريك ماكرو، اليمن والغرب (ترجمة حسين العمري)، دمشق، دار الفكر، ط2، 1987م.
- إسحق دويتشر، اليهودي اللايهودي. (ترجمة ماهر الكيالي) بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1986م.
- الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الرياض، ط1989، 2م.

- أمين الريحاني، ملوك العرب، الجزء الأول، بيروت، دار الجيل، ط8، بدون تاريخ.
- أي. بي براناييس، فضح التلمود (إعداد زهدي الفاتح) بيروت، دار النفائس، ط3، 1985م.
- إيفانز بريتشارد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية (ترجمة أحمد زيد) الأسكندرية، الهيئة المصرية للكتاب، ط6، 1980م.
- إيلينا جولوفسكايا، ثورة 26 سبتمبر في اليمن (ترجمة قائد محمد طربوش) بيروت، دار بن خلدون، ط1، 1982م.
- بدر سعيد الأغبري، نظام التعليم في الجمهورية اليمنية، صنعاء، دار إقرأ، 1993م.
- حامد محمود إسماعيل، المواد المالية والاقتصاد الإسلامي، منشورات جامعة صنعاء، ط1، 1988م.
- حاييم حبشوش، رؤية اليمن بين حبشوش وهاليفي، بيروت، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ط1، 1988م.
- حسن ظاظا، أبحاث في الفكر اليهودي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار العلوم والثقافة، ط1، 1987م.
- حسن ظاظا، الفكر الديني اليهودي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار العلوم والثقافة، ط2، 1987م.
- حسين عبدالحميد رشوان، المجتمع، دار دراسة في علم الاجتماع، الأسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1990م.
- حمود العودي، المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي، دراسة عن المجتمع اليمني، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1980م.
- ديفيد كسلر، الفلاشا، جهود الحبشة (ترجمة أحمد أبو علاء) سلسلة دراسات (صامد الاقتصادي) رقم 10، عمان، دار الكرمل، ط1، 1985م.

- سعيد إسماعيل علي، تدريس المواد الفلسفية، القاهرة، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- سلفاتور أبونتي، هذه هي اليمن السعيدة، القاهرة، مطبعة السعادة، 1947م.
- سيف الدين سعيد آل يحيى، تاريخ البعثة العراقية العسكرية إلى اليمن، سلسلة الثقافة العسكرية، الرقم 98، دائرة التدريب، مديرية التطوير القتالي، ط1، 1986م.
- شاهر جمال آغا، جغرافية اليمن الطبيعية، دمشق، مكتب الأنوار، 1983م.
- شوقي ضيف، دراسات في التربية الإسلامية، ج. م. ع، شبين الكوم، مكتبة ضيف، 1991م.
- صابر طعيمة، محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها، بيروت، دار الجيل، ط1، 1988م.
- صلاح عبدالبديع شلبي، الأمم المتحدة وحماية الأقليات، ط1، 1988م.
- عباس الشامي، يهود اليمن قبل الصهيونة وبعدها، سلسلة كتاب المسيرة اليمانية، ط2، 1988م.
- عبدالباسط محمد حسين، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة، 1985م.
- عبدالغني النوري وعبدالغني عبود، نحو فلسفة عربية للتربية، دار الفكر العربي، ط2، 1979م.
- عبدالله الراشدان، علم الاجتماع التربوي، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1984م.
- عبدالله عبدالغني غانم، سعيد فالح العامدي وآخرون، المدخل إلى علم الإنسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988م.
- عبدالمحسن حمادة، كلمة الافتتاح الرابعة، الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي، وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت،

- بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1986م.
- عبدالمنعم الحفني، عالم بلاهود، القاهرة، دار الرشاد، ط1، 1992م.
- عبدالمنعم المشاط، التربية والسياسة، سلسلة دراسات في التربية، دار سعاد الصباح، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ط1، 1992م.
- عبدالوهاب خلاف، السياسة الشرعية ونظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، القاهرة، دار الأنصار، 1977م.
- عزت إبراهيم عبده، يهود البلاد العربية، سلسلة دراسات فلسطينية، رقم 82، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث، 1971م.
- علي محمد زيد، معتزلة اليمن، دولة الهادي وفكره، صنعاء، دار الكلمة، ط2، 1985م.
- علي هود باعباد، تربية الشباب اليمني في ضوء مبادئ وأهداف الميثاق الوطني، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ط2، 1987م.
- فضل أبو غانم، البنية القبلية في اليمن، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، 1985م.
- فضل أبو غانم، القبيلة والدولة في اليمن القاهرة، دار المنار، ط1، 1990م.
- لطفي بركات أحمد، في مجالات الفكر التربوي، بيروت، دار الشروق، ط1، 1983م.
- محمد أحمد الحجري، مساجد صنعاء عامرها ومتوفيها، صنعاء، وزارة المعارف، 1361هـ.
- محمد حسين غامري، دليل البحث الأنثروبولوجي في المجتمع الودي، سلسلة بن باريس الأنثروبولوجية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989م.
- محمد حسن غامري، طريقة الدراسة الأنثروبولوجي الميدانية، سلسلة بن باديس الأنثروبولوجية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989م.
- محمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، المطبوعات

- الوطنية الجزائرية، أشرف على الطباعة دار الطليعة ببيروت، 1965م.
- محمد سيف الدين فهمي، النظرية التربوية، القاهرة الأنجلو مصرية، 1992م.
- محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، الجزء الأول، منشورات المدينة، دار التنوير، ط4، 1986م.
- محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، 1987م.
- محمود فتحي عكاشة وداود عبدالمكح الحدابي وآخرون، مقدمة في مناهج البحث التربوي، منشورات جامعة صنعاء، 1990م.
- مصطفى الشكعة، مغامرات مصري في مجاهل اليمن، ثلاث وثائق عربية عن ثورة 1948م، بيروت، دار العودة، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، ط2، 1985م.
- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور، الدراسات الإنسانية، لبنان، معهد الإنماء العربي، صنعاء، مكتبة أبي نذر الغفاري، ط5، 1989م.
- نزيه مؤيد العظم، رحلة في بلاد العربية السعيدة من مصر إلى صنعاء، القاهرة، عيسى الحلبي، 1355هـ.
- نصر شمالي، ملاحظات أساسية حول تاريخ المسألة اليهودية، دمشق، مكتب الخدمات والطباعة، 1985م.
- يعقوب حسين نشوان، المنهج التربوي من منظور إسلامي، عمان، دار الفرقان، ط1، 1992م.
- يفيجيني يفسيف، الفاشية في ظل النجمة السداسية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، بدون تاريخ.

جـ) الرسائل العلمية غير المنشورة:

- أحمد بهاء جابر طلبة الحجار، تربية الذميين في المجتمع الإسلامي، في العصور الوسطى، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في التربية، ج. م. ع، كلية التربية، جامعة المنوفية، 1411هـ-1990م.

د) الرسائل العلمية المنشورة:

- 1- حسن الزين، الأوضاع القانونية للنصارى واليهود في الديار الإسلامية حتى الفتح العثماني، رسالة دكتوراة، بيروت، دار الفكر الحديث، 1988م.
- 2- صالح موسى درادكة، عمان، العلاقات العربية اليهودية حتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين، رسالة دكتوراة، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1992م.
- 3- عادل توفيق عطاري، التربية اليهودية في فلسطين المحتلة والدياسبورا، رسالة ماجستير، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1980.
- 4- قائد نعمان الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، رسالة دكتوراة، لبنان، دار الحدائق، بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث اليمنية، ط1، 1986م.
- 5- نيفين عبدالمنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، رسالة دكتوراة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1988م.

هـ) أبحاث قابلة للنشر:

- عقوب نشوان، التربية اليهودية بين الماضي والحاضر والمستقبل، بحث قابل للنشر بمركز الدراسات والبحوث اليمني، 1990م.

(و) الدوريات:

- 1- تركي علي الربيع، الفكر العربي المعاصر في مواجهة مشكلة الأقليات "أربع رؤى تعبر عن أزمة" مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 2، صيف 1986م (295 - 308).
- 2- جمعية ناظوري كارتا، يهود اليمن في كتاب الإبادة الجماعية، مجلة دراسات يمنية، العدد السابع عشر، يوليو - أغسطس - سبتمبر، 1984م (141 - 171).
- 3- جونتر شفاينسر، الأسواق الأسبوعية في الجمهورية العربية اليمنية، نظام التموين التقليدي تحت تأثير عمليات التطور، مجلة كلية الآداب، منشورات جامعة صنعاء، العدد 7، سنة 1987م (25 - 54).
- 4- رشاد عبدالله الشامي، الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 102، رمضان - 1406هـ - يونيو - 1986م.
- 5- زيد محمد حجر، أوضاع يهود صنعاء الاجتماعية، مجلة دراسات يمنية، العدد 46، أبريل - يونيو 1992م (154 - 184).
- 6- سميرة أحمد السيد "الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 3، خريف 1986م.
- 7- محمد عكاشة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لليهود اليمن، مجلة سبأ، العدد السادس، أكتوبر 1992م (43 - 71).
- 8- هدى حجازي، تطور التعليم بين الجماعات اليهودية في العصر الحديث، مجلة دراسات تربوية، المجلد الثامن، الجزء 51، القاهرة، عالم الكتب، 1993م (213 - 217).

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

- (1) Aviva Klein - Franke, The Jews of Yemen, "Yemen 3000 Years of Art and Civilisation in Arabia Felix" edited by werner Daum, Pinguin - verlag, Innsbruk, Umschau - verlag, Frankfort / Main.
- (2) Bernard Lewis, The Jews of Islam, Princeton University press, princeton, New Jersey, 1984.
- (3) David Jacobson, Itinerant Townsmen: Friendsbip and Social order in Urban Uganda, Cummings publishing Co 1973.
- (4) Gearge Ealton Simpson and J. Milton Yinger, Racial, and Cultural Mworities, an Analysis of prejudice and Discrimintion, pilnum press, New york and London, 1985.
- (5) Gordon Darnell New by, A history of the Jews of Arabia, From Ancient Times to their Eclipse Under Islaun, University South Carolina press, 1988.
- (6) Johm. U. ogbu, Minority Education and caste the American system in cross cultural pers pective, Academie press New york, Sanfransisco London, 1978.
- (7) John Dewey, Education today. G.P. putman's son's, New york, 1940.
- (8) Mohamed Al Khayad, Al. Akhdam childre's Access To primovy Education in Taizz, Yemen Arab Republic 1988 رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة أبواء، الولايات المتحدة الأمريكية
- (9) Olive Banks, The socologg of Education, B.T. Batsfod Ltet, London, 1976.

- (10) Reuben Ahroni, Yemenite Jewry, Origins, Culture, and Literature, Indiana University press. Blooming ton.
- (11) Robert. S. Sigler, children's Thinking prentice. Hall Englwood cliffs, New Jersey of 832.
- (12) Stephen steinberg, The Ethnic Myth, Race, Ethnicity and class in America, Becom press Boston, 1981.

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة مقابلة

الهدف منها التعرف على أوضاع جماعة اليهود الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والتربوية في منطقة ريدة.

1- هل ترون أن الإنجاب والتكاثر هو أهم وظيفة للأسرة اليهودية؟

نعم لا

2- هل ترحبون بالأنثى كما ترحبون بالذكور عند الولادة؟

نعم لا

3- هل تستخدمون العقاب البدني في تربية الطفل؟

نعم لا

4- هل الواجبات الدينية مفروضة على المرأة كما هي على الرجل؟

نعم لا

5- ما أسلوب الاحتفال بالأعياد الدينية؟ هل بالإمتناع عن العمل

هل بالصلاة والدعاء

هل بالصوم

أساليب أخرى تذكر

6- هل الكتب المقدسة لدى جماعة يهود ريدة هي نفسها الموجودة عند اليهود

في كل مكان؟

لا

نعم

7- هل لكم كبير تحتكمون إليه في حل مشكلاتكم؟

لا

نعم

إذا كانت نعم: كيف يتم اختياره؟

ضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة:

- من كبار السن () .

- من المتفهمين في الدين () .

- من الأثرياء () .

- عوامل أخرى تذكر () .

8- هل عالم الدين اليهودي هو من له علم بما حوته جميع الكتب اليهودية

المقدسة؟

لا

نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

9- هل تشعرون أنكم في عزلة عن بقية المجتمع اليمني؟

لا

نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

10- ينقسم المجتمع اليمني إلى عدة فئات مثل السادة والقبائل والتجار وغيرهم. هل مثل هذا التقسيم يوجد بينكم؟

نعم لا

11- هل هناك ميزات مالية أو أدبية يتمتع بها أفراد الفئة العليا؟

نعم لا

إذا كانت نعم: ما هي هذه الميزات

إذا كانت لا: لماذا؟

12- هل تزوجون أبناءكم في مرحلة مبكرة من العمر؟

نعم لا

إذا كانت نعم: لماذا؟

14- هل تعتبرون الطفل يهوديا منذ الولادة؟

نعم لا

إذا كانت لا: لماذا؟

15- هل تدخل الأنثى الديانة اليهودية بمجرد ولادتها؟

نعم لا

إذا كانت نعم: لماذا؟

16- هل يبدأ الطفل تعليمه بحفظ آيات من التوراة؟

لا نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

17- هل تساعدون أبناءكم في الإنفاق على أسرهم؟

لا نعم

إذا كانت لا: لماذا؟

18- في حالة وفاة الطفل. هل تقام مراسيم وفاة كما تقام للكبير؟

لا نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

19- هل يشارك الأطفال في مراسيم تشييع المتوفى؟

لا نعم

إذا كانت نعم: ما نوع المشاركة؟

20- هل علاقة المصاهرة والتزواج قائمة بين أفراد الفئة الدنيا والعليا؟

لا نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

21- بماذا تفسر إرسالكم للزنانير؟

تقليد اجتماعي

تقليد ديني

22- هل ينالكم أي اضطهاد من بعض أفراد القبائل المجاورة؟

لا

نعم

إذا كانت نعم: كيف ذلك؟

23- هل تحرصون على عدم اختلاط أطفالكم بأطفال المسلمين؟

لا

نعم

أذكر السبب؟

24- هل هناك أعمال يترفع عن مزاولتها أفراد الفئة العليا؟

لا

نعم

إذا كانت نعم: ماهي؟

إذا كانت لا : لماذا؟

25- هل تعترف الدولة بوجودكم داخل المجتمع اليمني؟

لا

نعم

إذا كانت لا: كيف ذلك؟

26- هل أنتم منتمون إلى أي حزب من الأحزاب السياسية؟

لا نعم

إذا كانت نعم: ماهي هذه الأحزاب؟

إذا كانت لا: لماذا؟

27- هل يسمح لكم بالتعيين في بعض وظائف الدولة؟

لا نعم

إذا كانت لا: لماذا؟

28- هل شاركتكم في الانتخابات البرلمانية؟

لا نعم

إذا كانت نعم: ما نوع المشاركة؟

إذا كانت لا: لماذا؟

29- هل الأم وحدها هي المسؤولة عن تعليم الفتاة؟

لا نعم

إذا كانت لا: لماذا؟

30- هل تحرصون على اصطحاب الطفل إلى الكنيس؟

نعم لا

إذا كانت نعم: لماذا؟

31- هل تلبون للطفل جميع رغباته؟

نعم لا

أذكر السبب؟

32- إذا كلفتم الطفل بعمل يتناسب مع قدراته. هل تساعدونه على إنجازه؟

نعم لا

إذا كانت لا: لماذا؟

33- هل تعتقدون أن الطفل يتعلم من الخطأ؟

نعم لا

إذا كانت لا: لماذا؟

34- هل العلم بالدين حكرا على فئة معينة داخل جماعتكم؟

نعم لا

أذكر السبب؟

35- هل توراتكم ترجع إلى موسى عليه السلام؟

لا نعم

إذكر السبب؟

36- هل ترغبون في الهجرة إلى خارج اليمن؟

لا نعم

إذا كانت نعم: إلى أين؟

إذا كانت لا: لماذا؟

37- هل للحكومة اليمنية دور في تهجيركم؟

لا نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

38- هل ترغبون في الهجرة إلى إسرائيل؟

لا نعم

إذا كانت لا: لماذا؟

39- هل تتركون الطفل ليؤدي عمل ما دون رقا به؟

لا نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

40- هل تمنعون الطفل عن تناول بعض المأكولات المحرمة في بعض الأعياد الدينية؟

نعم لا

إذا كانت نعم: لماذا؟

41- هل تعودون أطفالكم على أداء بعض الشعائر الدينية في أعيادكم الدينية؟

نعم لا

إذا كانت نعم: لماذا؟

42- هل يصدق أطفالكم القول خوفا من العقاب؟

نعم لا

إذا كانت لا: لماذا؟

43- هل تمنعون أطفالكم عن اللعب في الأعياد الدينية؟

نعم لا

إذا كانت نعم: لماذا؟

44- هل تمنعون أطفالكم عن اللعب في مرحلة مبكرة من العمر؟

نعم لا

إذا كانت نعم: لماذا؟

45- هل تعتقدون أن القدوة من أكثر وسائل التربية فعالية؟

نعم لا

إذكر السبب؟

46- هل تعلمون أطفالكم الصبر على حياة الكنيس؟

نعم لا

إذا كانت نعم: كيف ذلك؟

47- هل يشارك الأطفال في مراسيم الزواج؟

نعم لا

إذا كانت نعم: ما نوع المشاركة؟

إذا كانت لا: لماذا؟

48- هل تعتقدون أن الطفل أصبح رجلا بمجرد زواجه؟

نعم لا

إذا كانت نعم: لماذا؟

49- إذا ماتت أم الطفل. هل يربيه والده؟

نعم لا

أذكر السبب؟

50- هل ترون احترام المرأة واجب على الرجل اليهودي؟

نعم لا

إذا كانت لا: لماذا؟

51- هل تعليم المرأة واجباتها الدينية واجب ديني على الرجل؟

نعم لا

إذا كانت لا: لماذا؟

52- هل تشاورون المرأة في القضايا التي تتعلق بحياتها ومستقبلها؟

نعم لا

إذا كانت لا: لماذا؟

53- ما السن المناسبة لزواج الذكور؟

54- ما السن المناسبة لزواج الأنثى؟

55- ما الوجبات التي على الزوجة القيام بها؟

56- هل لكم الحق في التملك؟

لا

نعم

إذا كانت نعم: أي أنواع من الملكية؟

إذا كانت لا: لماذا؟

57- هل ترغبون في العمل بالوظائف العامة للدولة؟

لا

نعم

إذكر السبب؟

58- هل المهن والصناعات التي تعملون بها متوارثة عن الآباء والأجداد؟

لا

نعم

إذا كانت: لماذا؟

59- هل دخلكم يغطي حاجاتكم الأساسية؟

لا نعم

إذا كانت لا: لماذا؟

60- هل تطلب الأنتى للزواج وعمرها ست سنوات أو أقل؟

لا نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

61- هل المباني التي تستخدمونها في التعليم حكومية؟

لا نعم

إذا كانت لا: من الذي يقوم بتوفير هذه المباني؟

62- هل يقوم الأهالي بتسديد نفقات التعليم؟

لا نعم

إذا كانت لا: من يقوم بتغطيتها؟

63- هل تريدون أبناءكم يتعلمون بعيدا عن باقي أبناء المنطقة؟

لا نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

إذا كانت لا: لماذا لا يذهبون إذن إلى المدارس الحكومية؟

64- هل تعتقدون بأن هذه المباني التي تعلمون بها أبناءكم تفي بالغرض التعليمي

نعم لا

إذا كانت لا: لماذا؟

65- هل هناك طريقة متبعة لاختيار المعلم للعمل في مدارسكم؟

نعم لا

إذا كانت نعم: ما هي؟

66- هل هناك معهد لتأهيل المعلمين للعمل في مدارسكم؟

نعم لا

إذا كانت نعم: ما هي شروط القبول في هذا المعهد؟

67- هل المعلم في مدارسكم موظف حكومي؟

نعم لا

إذا كانت لا: من أين يتقاضى راتبه؟

68- هل المعلمين في مدارسكم من أبناء المنطقة؟

لا

نعم

إذا كانت لا: من أين يأتون؟

69- هل تزودكم وزارة التربية والتعليم بالكتب الدراسية؟

لا

نعم

إذا كانت لا: من الذي يزودكم بها؟

70- هل هذه الكتب تأتي في الوقت المناسب من العام الدراسي؟

لا

نعم

إذا كانت لا: ما سبب التأخير؟

71- هل تحرصون على أن ينام الطفل ويأكل في مواعيد منظمة؟

لا

نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

72- هل تحتفلون بختان الطفل الذكر؟

لا

نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

73- هل تختنون للأثني؟

لا

نعم

إذا كانت لا: لماذا؟

74- هل يفطم الطفل ويرضع لبن صناعي؟

لا

نعم

إذكر السبب؟

75- هل تكفي الكتب الدراسية احتياجات التلاميذ؟

لا

نعم

إذا كانت لا: كم في المائة تغطي؟

76- هل تشاركون في اختيار المقررات الدراسية؟

لا

نعم

إذا كانت لا: لماذا؟

77- هل تجيدون اللغة العبرية؟

لا

نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

78- هل تتدخل الدولة في شئونكم التعليمية؟

لا نعم

إذكر السبب؟

79- هل ترون أن المجتمع اليمني يعطي فرصة للطفل اليهودي مساوية لغيره

من المسلمين؟

لا نعم

إذا كانت لا: لماذا؟

80- هل يحرص الأب اليهودي على تعليم ابنه أسرار مهنته؟

لا نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

81- هل يرغب الآباء في تعليم أبنائهم في المدارس الحكومية إلى جانب التعليم

الديني في مدارس اليهود؟

لا نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

82- هل يرغب أبنائكم في الوصول إلى

التعليم الجامعي؟

التعليم الثانوي؟

التعليم الاعدادي؟

التعليم الابتدائي؟

التعليم اليدني في مدارس اليهود؟

83- هل ترون أن التعليم العام يعمل على تحسين واقع جماعتكم؟

لا نعم

إذكر السبب؟

84- ما هو أهم هدف للتعليم من وجهة نظرك؟

85- هل هدفكم من تعليم الفتاة هو معرفتها لواجباتها الدينية؟

لا نعم

إذا كانت لا: ما الهدف من ذلك؟

86- هل مناهج تعليم أطفالكم تختلف عن مناهج التعليم لدى بقية أبناء المجتمع

لا نعم

إذا كانت نعم: لماذا؟

87- هل رجل الدين هو أقدر الناس على صياغة مناهجكم؟

لا

نعم

الفهرس

٣	واقع يهود اليمن بين فقهي الأدب والواقع
٩	المقدمة
١٢	أهمية الدراسة
١٤	التمهيد
الجزء الأول: يهود اليمن في الأدبيات	
١٧	الفصل الأول: الاقليات
٢٩	الفصل الثاني: أصل يهود اليمن
٣٤	الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية
٥٧	الفصل الرابع: الأوضاع الاقتصادية
٦٧	الفصل الخامس: الأوضاع السياسية
٧١	الفصل السادس: الأوضاع الفكرية
٧٣	الفصل السابع: الأوضاع الدينية
٨٣	الفصل الثامن: الأوضاع التربوية
الجزء الثاني: اليهود في الوقت الحاضر - أوضاع يهود منطقة ريدة	
٩٩	الفصل التاسع: الأوضاع الاجتماعية
١٣٢	الفصل العاشر: الأوضاع الاقتصادية
١٤٤	الفصل الحادي عشر: الأوضاع السياسية
١٥٩	الفصل الثاني عشر: الأوضاع الدينية
١٧٧	الفصل الثالث عشر: الأوضاع التربوية
٢١٢	الفصل الرابع عشر: النتائج والتوصيات